



قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 50 • ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



داريا تدخل «الاستثمار» بعيداً عن أهلها

[07]

الاقتصادية

السلاح «الخارق الحارق»..!

تشير التطورات على جبهات الصراع الرئيسية المختلفة داخل سورية وعليها، إلى أن تغير ميزان القوى العسكري يسيّر في غير صالح المعسكر الأمريكي، ويتجلى ذلك بوضوح، سواء في القرار الروسي، المعلن والداخل حيز التنفيذ، في مواجهة «داعش» و«النصرة» وأشباههما من التنظيمات الإرهابية الملتحقة أو المستتوية بهما، ولا سيما في حلب، أم في إعلان التنسيق العسكري بين موسكو ودمشق لمواجهة احتمالات تسلل «داعش» هرباً من الموصل باتجاه الأراضي السورية.

غير أن هذا التغير الميداني على أهميته لا يعطي بحد ذاته النتيجة المطلوبة في حل الأزمة السورية، وإنهاء معاناة الشعب السوري، مالم يكن جزءاً من عملية الحل السياسي الأوسع والأشمل، والتي من شأنها تقديم الغطاء الكامل الموحد للسوريين وبنادقهم في مواجهة الإرهاب. فمن المعلوم أن الإجراءات العسكرية تحقق إنجازات جزئية هنا وهناك، وهي تشكل شرطاً لازماً لوضع حد لتفاقم ظاهرة الإرهاب واتخاذها المدنيين دروعاً بشرية، ولكنها غير كافية بحد ذاتها، في إنجاز الحل الحقيقي الذي يخرج البلاد من أزمتها ويلجم عوامل إعادة إنتاجها لاحقاً.

وهذا يعني أن مفردات الحل السياسي التغييري الوطني الديمقراطي ستشكل السمات الفنية والتعبوية لذلك السلاح «الخارق الحارق» في مواجهة الإرهاب، من جهة، وللاستعادة وتعزيز سلامة وسيادة سورية ووحدتها، أرضاً وشعباً، من جهة ثانية. وهذا ما يشكل بمجموعه مصلحة وطنية سورية بامتياز، بحكم وجود التحولات الكبرى في ميزان القوى الدولي، التي لا تسير هي الأخرى أساساً في مصلحة واشنطن، بما ينعكس على تراجع الأخيرة العام في سورية، دون أن يعني ذلك مباشرة انتفاء قدرتها على المماطلة والتسويف والاستخدام النشط للقنابل الإعلامية المخادنة.

وفي هذا السياق ذاته، فمن الضرورة بمكان التذكير بأن جوهر الفكرة الأمريكية من إطالة أمد الحرب وإدامة الاستنزاف ورفع منسوب شلال الدماء في سورية يكمن في الرهان الأمريكي على احتمال انضاج الصراعات الثانوية لتفجيرها حينها يمكن، سواء أكانت عرقية أم مذهبية أم دينية أم طائفية مجدداً، ودائماً عبر استخدام الأدوات الفاشية الجديدة المختلفة، والواجبة مكافحتها في الأحوال كلها.

إن عدم استثمار اللحظة التي تخور فيها قوى واشنطن في داخل الولايات المتحدة وخارجها، وعدم مرافقة التغيرات الميدانية، التي تتحسر فيها قوى الفاشية الجديدة في سورية، بإجراءات سياسية حقيقية تسير نحو تطبيق مضامين بنود القرار الدولي 2254 الذي ترقله واشنطن ومختلف أمراء الحرب وقوى الفساد الكبير، سيشكل فرصة ضائعة أخرى ستمضي على أكتاف وجثامين المزيد من السوريين، أطفالاً ونساءً ورجالاً، وعلى كاهل جهاز الدولة السورية، الذي يتربص ببقاياها خصوم الداخل والخارج على حد سواء. بل إن إنجاز الحل السياسي الناجز في سورية الذي يوقف العنف ويوقف التدخل الخارجي ويطلق عملية التغيير الحقيقي بأيادي السوريين سيشكل هزيمة إقليمية ودولية جدية لواشنطن، تسهم في انهيار قواها الخلفية، وإعادة تموضعها بحجمها الطبيعي على الساحة العالمية بما يتناسب مع أوزانها الفعلية الجديدة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

إن الحفاظ على وحدة البلاد وحياة العباد، وبلاستفادة من جهود ومساعي الأصدقاء الحقيقيين للشعب السوري، يستدعي حرباً لا هوادة فيها في وجه الإرهابيين، مثلما يستدعي الزخم ذاته - بالتوازي والتساوق - في معركة إنهاء أوجه الكارثة الإنسانية متعددة الأشكال والمستويات والمصادر، وفي معركة الحل السياسي الممهد للتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يتوهم أحد غير ذلك..!

شؤون عربية ودولية



«أيتام الإمبراطورية»
يبحثون عن تصدعات

21

شؤون اقتصادية



سوق العمل السورية..
أبعد من العرض والطلب

12

شؤون محلية



صاحب البسطة مخالف
والمستثمر مستثنى!

11

ملف «سورية 2016»



الشيوعيون السوريون...
أسئلة التاريخ والساعة؟

05

الطبقة العاملة السورية وخياراتها؟



لماذا الحراك العمالي الصامت والعلمي يجري

بعيداً عن النقابات والأحزاب؟

قد يقول قائل: إن الحراك العمالي الذي تحدثنا عنه ليس موجوداً بأشكاله العلنية، كالأضرابات والاعتصامات، وهذا صحيح، ولكن من قال إن الحراك هو هذا الشكل العلني فقط، بل الحراك الأعمق هو ما يدور داخل الحركة العمالية في المواقع الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، حول قضاياهم المختلفة، وخاصة تلك التساؤلات التي تدور في الأوساط العمالية عن مستوى أجورهم المتدني، بينما هناك من يحصل على الملايين دون حساب أو مسائلة من أين لك هذه الملايين؟ في الوقت الذي يطلب من العمال شدّ الأحزمة على البطون وعدم المطالبة بالحقوق لأن البلاد بأزمة، وكان الأزمّة فقط على الفقراء والعمال، ومن ينهب قوت الشعب وثروته ليس مطلوباً منه تحمل تبعات الأزمة، وأخيراً مع هذا المشهد المأساوي يأتي من يقول والمفترض به أن لا يقول هذا: لا نستطيع أن نطالب الحكومة بزيادة الأجور لأننا بأزمة، ويجري الاعتراف بالوقت نفسه أن أجور العمال لا تكفي ثمن خبز وأن العمال يعملون بوطينتهم، والسؤال: ناهي قوت الشعب بماذا يعملون؟!

إن استمرار تصالح النقابات مع الحكومات الليبرالية سيعمق أزمة الطبقة العاملة، ويجعل حقوقها السياسية والاقتصادية والديمقراطية مرهونة لهذه العلاقة، مما يجعل إمكانية تحرك الحركة العمالية بشكل مستقل أمراً واقعاً عند توفر الظروف السياسية المناسبة التي تمكن الطبقة العاملة من الدفاع عن حقوقها ومكاسبها.

بسبب ما تعرضت له من هجوم على حقوقها ومكاسبها خلال الأعوام السابقة، قد جعل العمال يطرحون تساؤلات كثيرة حول المسببات، وهم بهذه التساؤلات يتوصلون إلى إجابات يستنتجونها من مشاهداتهم اليومية، ومن خبرتهم المتراكمة في طرح قضاياهم ومطالبهم التي في معظمها لا تلقى الإجابة بل التسويف والتأجيل. إن تراكم القضايا المطبوعة للعمال عاماً بعد آخر دون حلول حقيقية، أوجد عند العمال حالة متزايدة من الاستياء والتذمر، كان يجري التعبير عنها أحياناً بالأضراب المحدود، كما حصل في بعض الشركات الخاصة عندما لا يحصلون على الزيادات في أجورهم لمدد زمنية طويلة، مع الاستمرار في ارتفاع الأسعار، أو الشكل الآخر الذي يعبرون فيه عن تلك المطالب أثناء المؤتمرات النقابية.

عمال القطاع الخاص محكومون بشروط عمل قاسية، وبقوانين جائرة تحد من حركتهم الاحتجاجية العلنية، ومع هذا فقد جرى في أكثر من معمل في القطاع الخاص اعتصامات داخل المعامل وإضرابات في مواقع أخرى، مطالبة بزيادة أجورهم وحقوقهم الذي تسلب منهم جهاراً نهاراً، وهذا الحراك العمالي البسيط في شكله العميق في مضمونه فإنه يؤسس لموقف عمالي عام سيوحد الحركة العمالية في نضالها اليومي، التي تغيب عنه تقريباً قيادة الحركة النقابية، والتي من المفترض أنها ترعاه وتقوده باتجاه تعديل موازين القوى المختل تماماً لمصلحة رأس المال وقوى السوق المتحالفة في مصالحها وأهدافها، مع من تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية، وعمل على تطبيقها، فكانت النتائج المترتبة كارثية على الشعب السوري، ومنهم الطبقة العاملة السورية.

آثار التحولات الاقتصادية والاجتماعية

جملة ما جرى خلال العقدين الماضيين من تحولات اقتصادية واجتماعية، وخاصة مع تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية، قد فعلت فعلها من حيث نتائجها المباشرة على الطبقة العاملة والتي منها:

ضعف شديد في أجورها الحقيقية وتأكلها. انخفاض مستوى معيشة العمال بسبب ارتفاع الأسعار الجنوني. الاعتداء على حقوق الطبقة الكادحة وإنكار حق العمل الذي كفله الدستور السوري بسبب خضوع قوة العمل لقانون السوق المتوحش.

4- حسب البيانات الصادرة، هناك 43 شركة عامة خاسرة، وبسبب هذا التخسير يفقد العمال حوافزهم الإنتاجية، بالإضافة لتخفيض المبالغ المخصصة للعلاج والتداوي من ميزانيات الشركات، وإلغاء العديد من المزايا التي حصل عليها العمال.

عدم حصول العمال في القطاع الخاص على الزيادات الطارئة على أجورهم، وحرمانهم من كثير من الحقوق الأخرى، وأهمها: تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، وحقوقهم في الزيادات الدورية والإجازات المختلفة والطبابة... إلخ.

في ظل الأحداث الجارية وما قبلها، تم تسريح أعداد كبيرة من العمال، وحسب تقارير التأمينات الاجتماعية أنه تم تسريح ما يقارب 200000 ألف عامل مسجلين بالتأمينات الاجتماعية.

التساؤلات المشروعة للطبقة العاملة

إن واقع الطبقة العاملة الحالي،

اتسم نضال الطبقة العاملة السورية منذ أن أسست نقاباتها الأولى وحتى بدايات العقد السادس من القرن الفائت، بحراك مستمر، سياسي ونقابي على الأرض، جرى التعبير عنه بالاعتصامات والإضرابات الواسعة التي قام بها العمال دفاعاً عن حقوقهم المنتزعة من أرباب العمل، أو من أجل حقوق جديدة تبرز هنا أو هناك بفعل تطور الحياة ومتطلباتها، وتطور الوعي النقابي والعمالي بضرورة تحسين مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل، حيث عملت البرجوازية الصاعدة مراراً وتكراراً على حصار الطبقة العاملة بقوانين وتشريعات وممارسات تحد من إمكانيات العمال وقدراتهم على الدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم.

■ عادل ياسين

إزاء هذه الأوضاع والشروط غير العادلة التي تُفرض على العمال، كان لابد أن يجد العمال الأشكال والطرق والوسائل الكفيلة التي تحسن من أدايتهم النضالي، وتطوره باتجاه الدفاع عن حقوقهم وارتفاع المزيد منها، وكان سلاحهم في ذلك تطور أداتهم التنظيمية وصلابتها ووحدة إرادتها، ألا وهي النقابات، التي تأسست في غمرة النضال الوطني والطبقي، واكتسبت شرعية تمثيلها للطبقة العاملة وقيادتها لها من خلال انخراط قيادتها في النضال المباشر جنباً إلى جنب مع العمال.

الطبقة العاملة والقوى التقدمية

وفي هذا السياق فقد ساعد الطبقة العاملة وحركتها النقابية بتطوير نضالها، الدور الخاص الذي لعبته الأحزاب الوطنية والتقدمية بنقل الوعي للطبقة العاملة مسلحة إياها ببرامجها وخبراتها التي اكتسبتها في مجرى الصراع الوطني والطبقي الذي كانت تخوضه تلك القوى، وعلى رأسها الشيوعيون السوريون، بمواجهة الاستعمار الفرنسي والقوى البرجوازية الصاعدة التي عملت على قطف ثمار الاستقلال وتجديره لحسابها الخاص.

إن التلاحق الذي جرى بين الطبقة العاملة والقوى التقدمية قد عزز دور الحركة العمالية في المجتمع، وأصبحت إحدى القوى الأساسية المنوط بها مهام كبيرة، وعلى رأسها الدفاع عن التوزيع العادل للثروة والاقتصاد الوطني الملبى لمصالح الشعب السوري في تحقيق النمو المطلوب لتنميه حقيقية، ومازالت هذه المهام جزءاً أساسياً من نضال الطبقة العاملة السورية.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



لا يوجد لدينا أدوات لسوق العمل؟

أظهر اللقاء الذي عقد في مبنى الاتحاد العام حول سوق العمل، والمشكلات والمعوقات التي تواجه هذا السوق، من أجل تحديد ومعرفة قوة العمل المفترض بيعها لتلقي الاحتياجات المفترضة للعمليات الاقتصادية، بما فيها الإنتاجية، التي شكى الكثير من أرباب العمل وكذلك المسؤولين الحكوميين والنقابيين من ندرتها، وخاصة الآن، أي في ظروف الأزمة، حيث تفنقر السوق لليد العاملة الماهرة والمدرّبة وقدم الأيدي العاملة غير المؤهلة للقيام بعمليات الإنتاج المتطورة تكنولوجياً.

إن الوصف الذي قدمه البعض لواقع سوق العمل من حيث قلة الأيدي العاملة الماهرة وتسرب الأيدي العاملة غير المدرّبة، وكفى الله المؤمنين شر القتال، هو وصف سطحي لم يلامس حقيقة الواقع الذي أوصل سوق العمل لما هي عليه، لهذا كان الحل من وجهة النظر تلك هو إجبار الشباب على العمل وسوقهم إلى سوق العمل، بينما واقع الحال التي تطرق إليها العديد من المداخلين والتي أوضحت المشكلة الحقيقية، والتي فُقر البعض عنها، هي علاقة الأجور بالأرباح حيث انخفاض وتدهور الأجور إلى الحدود التي لم يعد هناك قدرة على تحملها دفع الكثير من العمال الفنين، الذي اكتسبوا مهارة العمل في معامل القطاع العام لتترك العمل، وانتقل الكثير منهم للعمل في معامل القطاع الخاص، دون تكاليف يتحملها هذا القطاع في إعداد المهارات أو في التدريب والتأهيل المهني والصناعي مقابل أجور أفضل، ولكن حتى هذه الأفضل لم تعد جاذبة، لهذا هاجر العمال إلى تركيا ولبنان والأردن وإلى أوروبا.

إن السياسات الليبرالية الانفتاحية الواسعة، والتي كان لها دور في صياغة الموقف «القانوني» بأن العقد شريعة المتعاقدين، أي إطلاق يد قوى السوق في التحكم والسيطرة على سوق العمل، وتحديد الأجور لشراء قوة العمل، مع غياب فعلي لأي دور لجهاز الدولة قادر على الفعل باتجاه أن يكون متحكماً بسوق العمل، من حيث تحديد الحد الأدنى للأجور يتناسب مع وسطي تكاليف المعيشة، حيث مازال الحد الأدنى للأجور هو 16175 ل.س، فهل هذا الحد الأدنى جاذب للعمال الماهرة التي يشكو أرباب العمل من فقدانها؟ خاصة وأن وزيرة العمل تقول في مداخلتها: «أن الوزارة لا تملك الأدوات التي تحدد احتياجات سوق العمل، وما هو العرض والطلب في السوق!» والتي تكون أساسية منها؛ الحد الأدنى للأجور، الذي يؤمن كرامة العامل وحقه في أن يعيش كما هو مفترض أن يعيش.

مشكلة القروض العقارية للعمال



موجوداً داخل البلاد، أما ملاحقة العمال والضغط عليهم والحجز على رواتبهم فلن يفيد المصارف بشيء، ولن ينقذها من حالة الخسارة التي تعانيها، ولن يوفر لديها أية سيولة.

المطلوب النظر في قروض العمال والموظفين، وإيجاد حل عادل لمشكلتهم، يراعي ظروفهم ويحفظ حقوق المصارف معاً، حيث هم من يستحقون مراعاة ظروفهم أكثر من غيرهم، فمن غير المعقول أبداً أن يتم الحجز على رواتبهم الضئيلة أصلاً، من أجل قسط القرض أو تفرض عليهم غرامات تزيد من مبلغ القرض، وهم يدفعون أجرة بيت النزوح أيضاً؟

خدماتها، حيث لم تعد البنوك قادرة على تحديث أنظمتها بسبب نقص السيولة.

العدول عن سياسة محاباة الكبار

إذا كان هدف المصارف زيادة السيولة النقدية لديهم والخروج من حالة الخسارة، فالحل يكون بالعدول عن السياسات الاقتصادية التي تحابي المستثمرين وكبار التجار، ومكافحة الفساد، وخصوصاً فساد الإدارات المصرفية، والكشف عن المبالغ التي سحبها هؤلاء، واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم والحجز على أموالهم، وخصوصاً أن الكثير منهم مازال

لقروضهم، بحجة مراعاة ظروفهم وتعرض منشاتهم للتخريب، أو توقف أعمالهم بسبب الأحداث، مع العلم أنه ورغم توقف أعمالهم كما يدعون، إلا أنهم بالتأكيد مازالت لديهم القدرة المالية لتسديد أقساط قروضهم. فلماذا لا تقوم الدولة بمعاملة العمال بالمثل، وتقديم تسهيلات لقروض العمال العقارية؟ حيث أيضاً من حق هؤلاء دعمهم بسبب تعرض بيوتهم أيضاً للدمار كما المنشآت التجارية.

انسداد أفق وهروب

الدولة بسياساتها الاقتصادية القائمة على دعم التجار والمستثمرين، وإفقار العمال وذوي الدخل المحدود، والسحب من جيوبهم وتحميلهم عبء فساد بعض إداراتها المصرفية وتهرب تجارها من دفع قروضهم، لن تؤدي إلا إلى زيادة فقر العمال ومحاربتهم، ورفع حالة الاحتقان لديهم، وهذه السياسة أدت إلى هروب العديد من العمال إلى خارج البلاد، بعد انسداد أي أفق في وجههم.

مع العلم أن قرصاً واحداً من قروض كبار التجار يغطي مئات القروض الصغيرة التي سحبها العمال، وإن تسديد قروض التجار ينقذ تلك المصارف من حالة الخسارة التي تعانيها، فموظفو تلك المصارف كانوا ضحية أيضاً لحالة الخسارة تلك، حيث توقفت البنوك عن دفع الحوافز والمكافآت لعمالها، وعمدت إلى رفع عمولاتها على رواتب الموظفين لزيادة سيولتها بسبب خسائرها المتراكمة، وأثر ذلك أيضاً على أدائها وتراجع في

■ ميلاد شوقي

وبدلاً من مراعاة ظروف هؤلاء، لجأت المصارف إلى زيادة فوائد التأخير عليهم، مما زاد من مديونية هؤلاء وزاد بالتالي مبلغ القرض، عدا عن إجراءات الحجز على رواتبهم وتأميناتهم أيضاً.

أقساط وإيجارات

بعض العاملين ممن سحبوا قروضاً عقارية لشراء بيت متواضع في ضواحي العاصمة دمشق، والذين باتوا اليوم مشردين بعد تهدم بيوتهم، باتوا يدفعون قسماً لبيت تدمر نتيجة الحرب، وأجراً لبيت اضطرروا للنزوح إليه، ورغم تقدم العديد منهم إلى المصارف بطلب استرحام أو تأجيل استحقاق الأقساط، إلا أن المصارف لم تر سوى جيوب هؤلاء لكي توقف خسائرها هي الأخرى، وتظهر نفسها بأنها حازمة وأمينة على أموال الدولة.

العامل يحجز أجره والمستثمر تراعى ظروفه!

كيف لعامل بسيط يُطالب بدفع قسط القرض وأجر بيت معاً ويتم الحجز على راتبه؟ حيث أصبح هؤلاء يعملون بشكل شبه مجاني لدى مؤسساتهم. فيما تغض الدولة الطرف عن كبار التجار والمستثمرين ممن سحبوا قروضاً بمئات الملايين وبالمليارات لمشاريع خلبية لم تنشأ حتى!! بل وتم تحويل بعضها للدولار وتهريبها للخارج، ولم يتم اتخاذ أية إجراءات ضد هؤلاء سوى تقديم العديد من التسهيلات لهم وإعادة جدولة

أبناء العاملات.. أطفال بلا حقوق



بين الورق والواقع

وبشير القرار 156/ لعام 1976 إلى طلب افتتاح حضنة خاصة بأطفال العاملات في منشآت الدولة كافة، والوزارات والإدارات العامة والمؤسسات، تنفيذاً للقانون رقم 91/ لعام 1959 والقاضي بإلزام كل إدارة فيها خمسة أطفال أو أكثر بافتتاح حضنة خاصة بهم مع تعيين مشرفة وتأمين المواصلات.

كما يطالب القانون ذاته القطاع الخاص الذي يشغل أكثر من 100 عاملة بتوفير روضة قريبة من مكان العمل مجاناً.

لكن هذه القرارات لا تجد طريقاً إلى التطبيق، ففي كثير من الأحيان تبقى محض حبر على ورق، إذ ليست الجهات العامة المذكورة كلها في نص القرار مزودة برياض أطفال، كما أن وجود هذه الرياض يندر في القطاع الخاص، الذي يمارس ضغوطاً مجحفة على النساء العاملات، ويحرمهن من العناية المثلى بأطفالهن، حيث يعاملن كالات إنتاج تعمل بأجر بخس، ويمكن استبدالها بسهولة إن طالبت بمزيد من الإجازات لصالح أطفالها.

أين اتحاد العمال؟

تختلف الرياض الحكومية في تبعيتها إلى جهات مختلفة، فمنها مثلاً: ما يتبع لوزارة

وتصل نسبة النساء المتزوجات منهن إلى نحو 43%، ومعظم هؤلاء المتزوجات هن إما أمهات أو مقبلات على الأمومة، وذلك تبعاً للتركيبة الاجتماعية للمجتمع السوري الذي يرى في إنجاب الأطفال ضرورة طبيعية، ما يعني أن ثمة شريحة واسعة من الأطفال في فترة ما قبل المدرسة هم في أمس الحاجة إلى جهة ترعاهم لمدة تصل إلى ثماني ساعات يومياً، وبشكل منتظم باستثناء أيام العطل.

التفاوت الطبقي بين الرياض!

إذن، هي فترة عمرية أساسية بالنسبة لكل طفل، فيها يبدأ تكوين وعيه الاجتماعي وإدراكه للبيئة المحيطة، ونظراً لأن جودة رياض الأطفال الحكومية الملحقة ببعض جهات القطاع العام تتفاوت بين جهة وأخرى، تحجم كثير من الأمهات عن إرسال أطفالهن إلى هذه الرياض، لما تتسم به من اكتظاظ وإهمال أو قلة في التجهيزات، ويفضلن الرياض الخاصة حيث توفر خدمات أفضل وبيئة أكثر سلامة من حيث التدفئة والتهوية ومناطق اللعب وشروط التعليم، لكن الأغلبية الغالبة تعجز عن الإيفاء بمستحققات هذه الرياض وأقساطها المرتفعة، لذلك يفضلن ترك الطفل في عهدة أحد أفراد العائلة أو إحدى النساء المنقرعات لهذا الغرض.

لم يعد عمل المرأة في المجتمع السوري يحتل حيزاً واسعاً من البحث والنقاش فقط، إذ باتت ضرورة ملحة تفرضها الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تواجهها الأسرة السورية عموماً، مع الانحدار المتسارع في قيمة الدخل والارتفاع الهستيريري غير المسبوق للأسعار.

■ غزل الماغوط

ولا شك أن الموضوع الأكثر إلحاحاً بالنسبة لأية أم عاملة اليوم هو: أين تذهب بأطفالها خلال ساعات عملها، فأقبالها على العمل لتأمين قوت أسرتها لا يمكن أن يجعلها تغفل عن اهتمامها بالأطفال، ولا سيما ممن هم دون سن المدرسة، وليس في وسعهم الاعتناء بأنفسهم لحين عودة والدتهم من العمل.

العاملة السورية بالأرقام

تشير الإحصائيات إلى أن معدل النمو السنوي لقوة العمل النسائية قد بلغ نحو 9% خلال سنوات ما قبل الأزمة، أي حوالي 800 ألف امرأة عاملة في سورية، «ولنا أن نتخيل كم تضاعفت الأعداد اليوم تحت وطأة الحرب وفقدان آلاف الأسر لمعيلها».

الأكبر من النساء العاملات المعرضات للاستغلال، والمحرومات من حق الاعتناء بأطفالهن، ومن حق تأمين مكان لائق ومجاني لهؤلاء الأطفال الذين سيعرفون منذ نعومة أظفارهم معنى الاستغلال الذي يمارسه القطاع الخاص على عماله.

التربية والاتحاد النسائي ونقابة المعلمين والوزارات، في حين يغيب على نحو شبه كامل الاتحاد العام لنقابات العمال ممثلاً بنقابات المختلفة، إذ لا يطرح نفسه كراع لرياض الأطفال في المعامل والورشات التابعة للقطاع الخاص، حيث النسبة

ادرس واشتغل فحكومتك «مبسوطة»



خفيفة غذائية أو نسيجية ولو بأجور متدنية، واعدن أنفسهم بتحسن واقعهم بمرور الوقت إذا ما تعلموا مهنة أو حرفة ما.

أغلبها ذات طابع خدمي بامتياز، كالمطاعم والمقاهي ومحلات بيع الألبسة ومندوبي المبيعات وعمال توصيل طلبات.. الخ.

جماعة التعليم المفتوح أو الخاص فعليه أن ينحت الصخر بأظفاره، أو أن يقول على الجامعة السلام.

وظائف للجامعيين فقط

لا يمكن اعتبار حصول الطالب «ة» الجامعي «ة» على عمل بالأمر السهل، بل على العكس تماماً فتلك مهمة بالغة الصعوبة نظراً لأسباب عدة، أولها: تدني الأجور في الشواغر المتوفرة والتي تبقى شاغرة لعدم جدوى الأجر المعروض، وكذلك الظرف الخاص للجامعي المتمثل بالترامه بجدول الدوام الذي يختلف من كلية لأخرى ومن معهد لآخر ومن اختصاص لاختصاص، وأيضاً هناك مشكلة عدم امتلاكه «مو ابن مصلحة» لمهارة مهنية أو فنية أو حرفية محددة، بالإضافة لعوامل أخرى متعددة، مما يجعل خياراته محدودة وضمن قطاعات معينة

ستراهم عمالاً في «المولات» الكبيرة وفي المقاهي والمطاعم، ستري منهم نادلات وأخريات بائعات، ستتفاجأ بأن من يوصل لك طلب البيتزا أو يبيعك بنطالاً، هو واحد منهم، ربما كان طالب هندسة سنة أولى أو كانت سنة ثالثة حقوق؟!

هاشم يعقوبي

«ما معويصرف على ولاده»

كلما ارتفعت تكاليف المعيشة للأسرة السورية، وفقدت الأجور نسبة جديدة من قيمتها الشرائية، كلما انعكس ذلك على مجمل حياتها، فالأجر الواحد الذي من المفترض أن تكون وظيفته تأمين تكاليف معيشة أسرة كاملة، أصبح هذا غير قادر على إعانة صاحبه، مما دفع بطلاب الجامعات الذين هم من عائلات معتمدة على أجر لدخول سوق العمل، بالتزامن مع متابعتهم لدراساتهم الجامعية.

مصروف الجامعة لا يرحم

يضطر الطالب أو الطالبة الجامعية للعمل قبل أن يكمل دراسته، بل أصبح من المتعارف عليه أن يسعى الطالب للبحث عن العمل مجرد أن أنهى دراسته الثانوية، فهو وعائلته المنهكة من أوزار الأسعار، يعلمون تماماً بأن مصروف الدراسة الجامعية، وإن كانت حكومية، تحتاج «صرّة مصاري» لأموال هي بنهاية المطاف غير متوفرة عند عائلة عمالية تعتمد على أجر، لذلك فالحل الوحيد المتوفر أمامهما هو أن ينزل الطالب أو الطالبة لسوق العمل، لعله يحصل على أجره الخاص الذي يعيله ويؤمن مصروف جامعته، وأما إن كان من

من أول السطر

محور الشؤون العمالية

الملوثات الفيزيائية لبينة العمل

نستكمل في هذه الزاوية موضوعه الصحة والسلامة المهنية، وأهمية التعرف على أنواع الملوثات التي تصيب بيئة العمل، وأهمية الإجراءات الوقائية التي يجب تأمينها من أجل الحفاظ على صحة العمال من الأمراض المهنية وإصابات العمل، وبدأنا بملوث الضوضاء «الضجيج» كواحد من الملوثات الفيزيائية، وستتابع بتسليط الضوء على العناصر الأخرى التي تندرج تحت مسمى الملوثات الفيزيائية التي تصيب بيئة العمل.

الاهتزازات الميكانيكية: وهي حركة ترددية توافقية، أي أنها حركة تكرر نفسها بعد فترة محددة من الزمن، وتنتقل الاهتزازات الميكانيكية من الآلة إلى يد الإنسان فذراعه، ثم إلى باقي أجزاء الجسم، وتؤثر الاهتزازات على المباني والآلات وحساسيتها وقدرتها في الصناعة، وأيضاً على أجزاء جسم الإنسان وكفاءة أعصابه وخاصة الأطراف، ولا يظهر هذا التأثير إلا على المدى البعيد، ولا يمكن تفادي انعكاساته على صحة العامل، بل يمكن التخفيف منها ببعض الإجراءات، منها: الخاص بالآلة حيث من المفترض أن يكون اهتزازها بالحد الأدنى الممكن، كما يلعب عدد ساعات العمل التي يقوم بها العامل بالعمل وراء هذه الآلة دوراً أساسياً، ويجب تخفيض عددها قدر المستطاع ومنح العامل فترات من الراحة خلال مدة العمل اليومي.

درجة الوطأة الحرارية: هي صورة من صور الطاقة، وتقاس كمية الحرارة بالسعر الحراري وتنتقل الحرارة عن طريق الإشعاع- التوصيل- الحمل، وهذا النوع من الملوثات يتواجد بالكثير من الصناعات كصناعة الزجاج والصلب والحديد والأفران.. الخ ويمكن التخفيف من الإشعاع الحراري بدرجة كبيرة، إذا ما تم عزل الأفران وتغطيتها، ويمكن قياس درجة الوطأة الحرارية بالأجهزة المتخصصة بذلك، من أجل تحديد المنسوبات المأمونة. أما بالنسبة للحماية الفردية فهناك الملابس العازلة والنظارات الكفيلة بحماية العينين وبخاصة الشبكية.

الأشعة الكهرومغناطيسية: تتكون الأمواج الكهرومغناطيسية من مجالات كهربية ومجالات مغناطيسية مهتزة بالتردد نفسه وتنتقل بالسرعة نفسها، ومتعامدة بعضها على البعض من ناحية ومتعامدة على اتجاه انتشارها من ناحية أخرى.

عمال النظافة في المشافي

فادي نصري

شركات النظافة

والتعقيم في

المشافي العامة

هي واحدة من

القطاعات

الخدمية التي

تم التخلي عنها

للقطاع الخاص،

ويعمل في

هذه الشركات

العشرات من

عمال التنظيفات

محرومين من أدنى

الحقوق العمالية

وبأجور منخفضة

جداً.

ما يؤثر الاستغراب أن هذه الشركات تعمل في مشافي القطاع العام، وتحت نظر إدارات المشافي، فكيف تسمح إدارة المشافي لهذه الشركات بانتهاك حقوق العمال؟ وكيف تسمح لهم بأن لا يسجلوا عمالهم بالتأمينات؟

أجر لا يسد الرمق

من يستطيع اليوم أن يتدبر أمور حياته بأجر مقداره 18000 ليرة شهرياً دون أن يجرم نفسه من مقومات الحياة كلها؟، وماذا يستطيع هذا الأجر أن يقدم لمن لا يملك إلا قوة عمله؟.

فالعامل الذي يتقاضى هذا الأجر لا يستطيع أن يحصل في السنة كلها على بدل لباس واحد، فما هو حال عائلته إن كان مسؤولاً عن زوجة وأولاد؟ وكيف يتمكن من إدارة مرتبه؟، فتمن ربطة الخبز مائة ليرة وهو بحاجة عملياً في كل يوم إلى ربطة خبز واحدة إن كانت أسرته بالحد الأدنى ثلاثة أشخاص، هذا يعني أنه بحاجة شهرياً إلى ثلاثة آلاف ليرة فقط للخبز، وبحاجة إلى 200 ليرة يومياً ثمن مواصلات أي 5200 ليرة في الشهر، هذه المصاريف الرئيسية فقط والتي يحتاجها أي موظف، أما هذا العامل فقد خسر من أجره 8200 ليرة وما تبقى من أجره هو 9800 ليرة فقط، بالله



المخاطر على الصحة، وكيف إذا كان هؤلاء العمال يتعرضون بشكل مباشر لكل مخلفات العمليات الجراحية من إبر وضامادات ملوثة وأوبئة وجراثيم قد تنقل لهم أمراضاً، وقد تكون كارثية على حياتهم، وهم لا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج لأنهم غير مسجلين في التأمين الصحي على الرغم من عملهم في المشافي، أضاف إلى ذلك حرمانهم من حقهم بالوجبة الغذائية، كما أنهم غير مسجلين في التأمينات الاجتماعية.

عليكم هل يستطيع أحد أن يعيل أسرته بهذا المبلغ لشهر كامل في ظل هذه الأزمة التي تعيشها البلاد وغلاء المعيشة!!! هؤلاء العمال بحاجة لزيادة رواتبهم إلى الضعف حتى يحصلوا على وسطي للأجور 34000 ليرة.

حقوق مسلوطة

على الرغم من المخاطر الصحية على العامل في المشافي، فهذا العمل يحمل الكثير من

الشيوعيون السوريون... أسئلة التاريخ والساعة؟



■ رمزي السالم

لا أعتقد أن هذه أو تلك، تليق بمن يمتلك أجديات علم الاجتماع السياسي، ويتحلى بالحد الأدنى من المصادقية الوطنية والأخلاقية تجاه تاريخ تيار سياسي كان على مدى عقود رقماً أساسياً في التاريخ السوري، وما زال يمتلك الضرورات والمبررات كلها لاستمرار وجوده ودوره، بعيداً بالطبع عن يزعم اعتماد الديكتاتورية المادي في تحليل الظواهر، وقراءة الأحداث التاريخية، ولكنه يقيم التجربة التاريخية للحزب الشيوعي السوري بشكل سطحي.

الولادة والظهور

تأسس الحزب الشيوعي في 28 تشرين الأول من عام 1924 في بيئة تهيم عليها العلاقات الإقطاعية، وفي بلد أرادت له الجغرافيا السياسية أن يكون في قلب الأحداث، خلال مروره بوضع تاريخي انتقالي ما بين التحرر من النير العثماني، والوقوع تحت السيطرة الاستعمارية الغربية، في إطار سياسة تقاسم النفوذ بين الدول الإمبريالية التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى، في مقابل ظهور الاتحاد السوفييتي كقوة دولية جديدة، بعد نجاح ثورة أكتوبر عام 1917، كمشروع نقيض للمشروع الاستعماري، تولى «فضح اتفاقيات سايكس-بيكو»، وامتد تأثيره السياسي والبلوماسي والمعنوي إلى أقاليم العالم المختلفة.

ما يراد قوله هنا، بأن ظهور الحزب الشيوعي السوري، كتيار فكري وسياسي هو نتاج تقاطع ضرورات تاريخية، بأبعادها السورية، والدولية، ولم يكن مجرد رغبة ذاتية عند المؤسسين والرواد الأوائل، بل تعبيراً عن حاجة موضوعية سورية، وفي الوقت نفسه جزء من تيار عالمي جارٍ، ارتعدت أمامه قوى العالم القديم كلها.

صاغ الحزب الجديد برنامجه الأول «برنامج الحزب الشيوعي، وبعض من بروغرامه»، ليكتفٍ بالتحديات المنصبة أمام الشعب السوري، وقواه الحية، في حينه، وليسجل بذلك الريادة في الحياة السياسية السورية، معبراً عن فهم متطور في البيات تنظيم القوى الطبقة المستغلة في نضالها من أجل الاشتراكية، رابطاً بينه وبين الأهداف الانبثاقية الخاصة بضرورة تحقيق الاستقلال الوطني. ويسجل للحزب الشيوعي السوري، أنه أول من بادر إلى تنظيم قوى المجتمع في هيئات ونقابات وجمعيات تخصصية مهنية أهلية، ذات أهداف مطلوبة، وليس سراً أن أولى التنظيمات العصرية، للعمال، وجمعيات الفلاحين، والمرأة والشباب، والمعلمين، وروابط الكتاب، وغيرها من أشكال تنظيم قوى المجتمع تأسست بمبادرات من الشيوعيين، قبل أن تتفتق عنها «عبريات» دعاة ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني بعد عقود من الزمن، بعد أن تم تدجين تلك التجارب سلطوياً في سياق التطور السياسي في البلاد.

ما الذي يمكن قوله في ذكرى تأسيس الحزب الشيوعي السوري، بعد اثنين وتسعين عاماً من تأسيسه؟ هل من اللائق الاكتفاء بالتغني بالماضي والاعتياش عليه؟ و«كفى الله المؤمنين»! بما يعكس عجزاً تجاه ممارسة الدور التاريخي المطلوب في المرحلة الراهنة، أم الانضمام إلى جوقه الدجالين، والكذابين، والإمعات، والبلهات، والتافهين، والمهزومين، في صب اللعنات على هذا التاريخ، والتبرؤ من الماضي، وصولة إلى المساهمة في تشويهه، وتزويره، تعبيراً عن الانهزام أمام العدو الطبقي؟

الأدوات الضرورية التي تسمح بالقيام بالدور الوظيفي للحزب، فكانت فكرة ترابط المهام الوطنية والاقتصادية-الاجتماعية، والديمقراطية. وكان كل من: فكرة وحدة الشيوعيين السوريين، والحوار الوطني الشامل، والتحرر من منطق «الثنائيات الوهمية»، والموقف من الحركة الشعبية، وضرورة التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، وكانت الريادة في طرح مفهوم التوازن الدولي الجديد، والحل السياسي للآزمة السورية التي انفجرت في 2011، والذي أضحي خياراً دولياً وإقليمياً ودخلياً..

سفينة خلاص

إن جملة العناصر التي شكلت رؤية حزب الإرادة الشعبية منذ بدايات الألفية، أي منذ تبلور تيار وحدة الشيوعيين السوريين، من حيث هي نسق متكامل من الأفكار، والمواقف، وتنطلق من الواقع في إطار حركته الدائمة، وتفاعلاته، وهي تشكل اليوم مرآة تعكس حقيقة الواقع السوري وضروراته.

ولا مبالغة في القول، بأنها سفينة الخلاص الوحيدة، في ظل الخطر الوجودي الذي يهدد سورية، عدا عن كونها رؤية ثورية، تليق بما يستحقه الشعب السوري من «حرية في كلمته ولقمنته»، مثلما تليق بتلك التضحيات الجسام التي قدمتها أجيال من الشيوعيين السوريين على مدى اثنين وتسعين عاماً، وهي تأتي استمراراً لصوابية مواقف الشيوعيين السوريين في المنعطفات التاريخية الكبرى، التي مرت بها سورية «معارك الاستقلال، نكبة فلسطين، الوحدة السورية المصرية، إلخ»، ودفاعاً واقعياً عنها في ظل هستيريا الهجوم، والتشويه والتشويش، الذي يمارسه حفار القبور العاقل عن العمل، والقطار الليبرالي المفلس، وسط تقدم القطب الدولي الجديد، بما يحمله ذلك كله من دلالات ومعانٍ.

باعتباره جزءاً من هذه الحركة.. ويلاحظ المتابع أن التراجع غير المعلن وغير المكتشف لدى طبيعة الحركة في حينه، انعكس على الحزب الشيوعي السوري، في سلسلة أزمات وانشقاقات متلاحقة، لم يسمح المستوى المعرفي في حينه، إدراك أبعادها كلها، وخصوصاً دور التراجع في عموم الحركة، حيث كان السائد أن الحركة الثورية تتقدم، وأمام كل انشقاق كان كل طرف يظن أنه أنقذ الحزب من النزعة التحريفية، اليمينية أو اليسارية، وأنه سيعيد الاعتبار لدوره في حياة البلاد، ليصطدم خلال فترة قصيرة بأزمة جديدة.

انفتاح الأفق مجدداً

بعد انهيار التجربة الاشتراكية في عام 1991 طرحت الحياة على الشيوعيين كغيرهم من أحزاب الحركة أسئلة ذات طابع وجودي، وسارع عديدون، إلى تبديل مواقفهم، والكفر بماضيهم، والتبرؤ منه، والتماهي مع أطروحات العدو الطبقي، في حين بقي بعض آخر أسير الماضي والاقتصر على ترديد الانتصارات التاريخية، واعتماد التفسيرات التي لا تسمح بالاستفادة من الإرث الثوري العظيم في الحركة، لا بل التحنيط، والتغني به كمجرد ماض جميل. الطرفان، وكل من موقعه، ولغاياته، راح يكيّف نفسه مع الوضع القائم، والاكتفاء بما هو ممكن، ولكل منهم «ممكنة» طبعاً! «ولا حول ولا قوة إلا بالله»..!

وفي الأثناء، برزت قوى حية في الحركة الشيوعية السورية، رأت في الوضع الناشئ حالة مؤقتة وعابرة، مستندة في ذلك إلى أزمة العدو الطبقي «الرأسمالية» وتراجعها، وانفتاح الأفق أمام الحركة الثورية من جديد. ولعل أبرز ما أنجزه التيار الجديد هو المنصة المعرفية، التي تسمح له بفهم خصائص الصراع الطبقي في سورية، والعالم وأفاقه، فصاغ رؤية متكاملة سمحت له بتحديد المهام، وبالتالي ضرورة توفير

جملة العناصر

التي شكلت

رؤية حزب الإرادة

الشعبية منذ

بدايات الألفية..

أي منذ تبلور

تيار وحدة

الشيوعيين

السوريين.. تشكل

اليوم مرآة

تعكس حقيقة

الواقع السوري

وضروراته

هل يوجد من يواجه الفاشية داخل الإعلام الغربي..؟!



■ مهند دليقات

إذا كانت التحليلات السياسية، والاقتصادية إلى حد ما، تسمح بالوقوف على انقسام واضح ضمن الأوساط الحاكمة الغربية بين تيارين درج على تسميتهما: «العقلاني» و«الفاشي الجديد»، فإن المسألة برمتها تأخذ مساراً مغايراً وأكثر تعقيداً عند اقتراب التحليل من الجانب الإعلامي-الثقافي..

قبل كل شيء، ومنعاً لالتباس، فإن ما نقصده بـ«الإعلام الغربي» هو كل إعلام يتمثل الخطوط العامة لـ«الغرب السياسي»، وليس مهماً هنا بأي اللغات ينطق ذلك الإعلام، ولاي الجماهير يتجه. مثلاً، قناة الجزيرة القطرية وقناة العربية السعودية وموقع «العربي الجديد» وأشباهها، تندرج جميعها ضمن الإعلام الغربي إذا ما التزمنا التعريف المقترح أعلاه، كذلك الأمر مع قنوات فضائية تبث من التيبث وباللغة الصينية ولكن تتمثل السياسات الغربية.. والخ.

محاور مقترحة

إن إطلاق أي حكم عام على الإعلام الغربي، لا يستقيم بحال من الأحوال إلا إذا تمكنا من وضع اليد على المشترك ضمن منابر المختلفة، وهذه مسألة متدرجة في صعوبتها «كما سيظهر في السياق». ولما كان الإعلام معنياً بالحديث عن كل شيء في الحياة تقريباً، فلا بد من تحديد محاور وقضايا أساسية يمكن بتجميعها تكوين صورة قريبة من الواقع قدر الإمكان عن هوية وأهداف كل وسيلة إعلامية، وهنا نقترح «من منطلق سياسي-اقتصادي، وثقافي» المحاور الخمسة التالية: «الإرهاب»، اللاجئين عامة والسوريين خاصة، مفهوم الهويات الحضارية وطريقة التعاطي معها، مفاهيم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، الموقف من روسيا»، ونعتقد أن دراسة مجموع ما تقدمه أية وسيلة إعلامية في المحاور المقترحة كاف لتحديد درجة خدمتها، أو محاربتها، للفاشية الجديدة.

المستوى الأول

يمكننا استناداً إلى ما نقوله وسائل الإعلام الغربية في المحاور المقترحة، ودون عناء كبير ودون دخول في تحليلات عميقة، الوصول إلى تصنيف أولي يضع قسماً غير كبير منها في خانة مناصري الفاشية، ذلك القسم الذي يساوي بين الإرهاب والإسلام، أو الإرهاب والعرب «شارلي إيبدو مثلاً»، ونظيره الذي يصبغ صفات إنسانية أو سياسية وطنية على فصائل إرهابية قولاً وفعلاً «الجزيرة مثلاً». وأما شبكة من طراز BBC أو التلفزيون الرسمي الألماني، فلا يمكن حشرها ضمن مناصري الفاشية إذا استندنا إلى صريح ما يقال في هذه الوسائل ضمن المسائل الخمسة المقترحة، بل إن بعض ما تقدمه يمكن أن يظهر معادياً للفاشية: «في مسألة اللاجئين السوريين مثلاً، تبدي المحطات الألمانية الرسمية تعاطفاً مستمراً معهم، بل وتهاجم الأحزاب اليمينية» المتطرفة التي تنادي بطرد السوريين». ذلك إلى جانب بعض منابر إعلامية «يسارية» تقدم نفسها عدواً لحدوداً للفاشية، رغم أنها في أغلب الأحيان منابر نخوية أو قليلة الشعبية في أحسن الأحوال.

المستوى الثاني

إذا شاء المرء التعمق أكثر، وعدم الركون إلى ما يقال في هذه القضية المنفردة أو تلك، فإن عليه أن يمضي

إلى مستوى ثانٍ من تحليل ما يقال.. ولناخذ مثلاً: القناة الألمانية شبه الرسمية «ZDF» والموجهة إلى الداخل الألماني، هذه القناة هي رأس حربة «إن جاز القول» في الهجوم على طروحات النازيين الجدد العنصرية ضد اللاجئين السوريين، وهو ما يظهر الحزبين «الديمقراطي المسيحي» والاشتراكي الديمقراطي» في غاية الإنسانية، ولكن القناة نفسها تزيج جانباً حقيقياً أن سياسة هذين الحزبين التي تقرر عملياً السياسة الخارجية الألمانية هي داعم من داعمي استمرار الأزمة السورية وأزمة اللجوء تالياً، وهي كذلك من أهم المصنفين للاتفاقات المعقودة مع أنظمة مثل تركيا وشمال إفريقيا منعاً لعبور المهاجرين نحو ألمانيا، رغم ما هو معروف عن الأوضاع غير الإنسانية التي يعيشها هؤلاء في تركيا وغيرها. يضاف إلى ذلك أن الهجوم على روسيا في هذه القناة هو تحت خانة «حدث ولا حرج». أي أن ما تفعله «ZDF» ليس أكثر من هجوم لفظي على الفاشية، مقرون بتنفيذ عملي لسياساتها. اشتقاقاً من المثال السابق، فإن إعلاماً يتباكى يومياً على حلب وريفها، ويدعم عملياً سياسات الحكومات الغربية، التي تدعم بدورها النصر وأشباهها محاولة حمايتها وتأخير أجلها، هو إعلام داعم للفاشية الجديدة.. وفقاً لهذا الوصف قد لا تنجو وسيلة غربية واحدة من الصفة الفاشية!

المستوى الثالث

مع ذلك، فثمة بعض الوسائل قليلة الشعبية كما أسلفنا، والتي غالباً ما تدعي كونها يسارية، ولكن حتى هذه لا ينجو منها «إلا ما رحم ربي»!

مثلاً الصحيفة الألمانية قليلة الانتشار Tageszeitung أو «الأخبار اليومية» هي صحيفة تنبيري للدفاع عن المرأة وحقوق الإنسان والبيئة، وتقدم نفسها بديلاً يسارياً، ولكن قليلاً من البحث كفيلاً بالوقوف على عدا شرس لروسيا من الباب المناسب تماماً للفاشية الجديدة. على الهامش، فإن دير شبيغل الشهيرة تعرف نفسها يسارية مستقلة! والمعروف في ألمانيا أنها مقربة من الاشتراكي الديمقراطي المشارك في السلطة. كمثال آخر، هنالك صحيفة فرنسية قليلة الانتشار أيضاً، هي kroieh internacional، مختصة بتقديم ترجمات فرنسية لمقالات من الصحافة العالمية، ولدى البحث ضمنها عما تترجمه من مقالات عربية، فإنك ستجد بشكل أساسي مقالات مترجمة عن صحف من نمط «العربي الجديد»، «المدن»، «الحياة»، والتي ليس من الصعب إطلاقاً تصنيفها في عداد خدمة الفاشية الجديدة.

محاولة تفسير

إن الصراع السياسي داخل الأوساط الحاكمة في الغرب، لا تتم ترجمته وترجمته أوزان المتصارعين ضمنه بشكل مماثل ضمن الصراع الإعلامي، ففي الوقت الذي لم تحسم به معركة «العقلاني» مع «الفاشي» لمصلحة أي منهما، مع احتمالات بانتصار الأول، فإن اللوحة الإعلامية الغربية تبدو مسودة من الفاشية الجديدة وطروحاتها، فإلام يمكن رد ذلك؟ إن الرأسمالية كتشكيكة اقتصادية-اجتماعية، قد دخلت مرحلة التعفن منذ مطلع القرن الماضي، وأول ما يتجلى

التعفن فإنه يتجلى في علاقات الإنتاج، ولكنه يمتد بعد ذلك للجوانب الفوقية كافة بما فيها الجانب الثقافي، وهذه عملية تأتي متأخرة عن الأولى بطبيعة الأمور. ولعل التاريخ الذي يمكن القول أن الرأسمالية قد تعفنت ثقافياً فيه، هو أواخر ستينات القرن الماضي، ففي تلك المرحلة ومع استكمال بناء منظومة الاستعمار الحديث، الذي لم ينج أوروبا من الأزمة، ومع بدء التحضيرات للانتقال نحو الليبرالية الجديدة، بدأت عملية نسف طروحات الحداثة ذات الأبعاد الإنسانية العامة، لتحل محلها طروحات ما بعد الحداثة، لا في المجالات النقدية فحسب، بل وفي المجالات كلها، ضاربة مفاهيم التكافل والتعاون المجتمعي، ومعلية إلى الحد الأقصى قيمة الفرد، ورأس المال ومالكه من وراء القصد بطبيعة الحال. كمثال على ذلك، فإن عدداً كبيراً من الدراسات الموسيقية في الولايات المتحدة باتت تتفق على أن الإنتاج الموسيقي الأمريكي الفعلي والجدى قد توقف نهائياً منذ السبعينات! يمكن أن نجد لدى الأوروبيين آراء مشابهة حول الإنتاج المسرحي. بالمحصلة فإن «العقلانيين» لا يملكون أي طرح ثقافي جذبي في مواجهة الفاشية، طالما يبحثون عن ذلك الطرح في الجعبة الرأسمالية نفسها.. أياً كان الأمر، فإن أهم ما في المسألة هو أن الواضح وضوح الشمس هو أن أضعف جبهات أعداء الفاشية، المؤقتين والجذريين، هي الجبهة الإعلامية، وبأخذ قانون الانتفاضة الليبيني بعين الاعتبار فإن عدم تحقيق خروقات تراكمية ويومية على مختلف الجبهات وببينة هذه الجبهة، يعني فشلاً محتوماً..!

داريا تدخل حيز الاستثمار بعيداً عن أهلها



عقد في منتصف الأسبوع المنصرم اجتماع موسع ضم عدداً من الوزراء بالإضافة إلى محافظي دمشق وريف دمشق مع مديري الخدمات الفنية في المحافظات، وذلك في مدينة داريا على أثر جولة تفقدية للمدينة، وذلك من أجل إعادة تاهيلها.

■ عاصي اسماعيل

الاجتماع والجولة ضمت كلاً من وزير الأشغال العامة - وزير الإدارة المحلية والبيئة - وزير الإسكان - وزير الصحة - محافظ دمشق - محافظ ريف دمشق، بالإضافة إلى مدراء الخدمات الفنية في كل من محافظتي دمشق وريف دمشق.

تخصيص مبالغ لإعادة التاهيل

الغاية من الجولة الميدانية والاجتماع المذكور، حسب ما تم الإعلان عنه عبر وسائل الإعلام، كانت: البدء باطلاق عملية إعادة تأهيل البنى التحتية والمنشآت العامة والشبكات في المدينة، حيث تم دراسة المخطط التنظيمي الجديد لوصف ريف دمشق بدمشق مع الربط الوظيفي والاستثماري وتسهيل عملية الانتقال بينهما، مع تكليف المؤسسات الخدمية المعنية بإعداد الجداول وتقييم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية والمرافق الصحية والتربوية والخدمات العامة والطرق وشبكات الكهرباء والمياه، حيث أعلن عن تخصيص المبالغ اللازمة للبدء بالعمل.

كما تم تقسيم المدينة إلى قطاعات ليصار إلى العمل فيها بشكل متتال ومتواصل بالتعاون مع الشركات الإنشائية العامة، التي ستقوم بإعادة تأهيل البنى التحتية بالمدينة بالشكل اللائق، حسب ما أعلن عبر وسائل الإعلام الرسمية.

طغيان المشهد الاستثماري

اللافت بالاجتماع هو: ما تم الإعلان عنه على لسان محافظ ريف دمشق بأنه تم عرض الدراسات المتعلقة بإعادة تأهيل وتنظيم مدينة داريا حسب المرسوم 66 الذي صدر لتنظيم منطقة خلف الرازي بالمرّة، وما أشار إليه محافظ دمشق حول أهمية التنسيق بين محافظة المدينة والريف فيما يتعلق بالمناطق التنظيمية، من حيث التصميم العمراني وإدارة التنفيذ الواحدة عبر فريق مشترك يعمل على التشبيك بين المحافظتين على مستوى إعداد المصورتات التنظيمية.

اللافت أكثر هو كثافة حضور مفردات إعادة الإعمار والاستثمار والمخططات التنظيمية بشكل كبير، وغياب الحديث عن الأهالي والعودة وتأمين سبلها، أو المرور عليها مرور الكرام بشكل خجول، وكأن الأمر لا يعني هؤلاء.

تطبيق المرسوم 66 بمعزل عن الأهالي
ما من شك بأن إعادة التاهيل على مستوى البنى التحتية وعلى مستوى تأمين الخدمات هو بداية منطقية لا بد منها من أجل عودة الأهالي إلى بلدتهم التي نزحوا منها اضطراراً بنتيجة الحرب وتداعياتها، التي أتت عليهم بالتشرد وعلى بيوتهم بالتهديم الجزئي أو الكلي، ناهيك عن التداعيات السلبية العديدة الأخرى، بما فيها ما جرى لممتلكاتهم من عمليات سرقة وتغيش على مدى سنين الحرب، وخاصة خلال الفترة القريبة

الماضية، ولكن أن يتم الحديث عن إقرار العمل بالمدينة وفق أسس المرسوم 66 من حيث المخططات والتنظيم والاستثمار بظل غياب الأهالي، وعدم تواجدهم في بلدتهم، يحمل في طياته تداعيات وإشكالات كبيرة، قد تلحق الضرر بمصالح الكثير من أبناء البلدة، ومالكي الأراضي والعقارات، وأصحاب المعامل والورش والحرف في المرحلة التي سبقت الحرب والنزوح والتشرد.

لجان الوصف والحصر لا عمل لها

للتذكير فإن المرسوم 66 حسب نصوصه، يبدأ من حيث التطبيق والتنفيذ ب لجان الوصف والحصر على سبيل المثال، وهذا الوصف والحصر هو عمل ميداني تقوم به هذه اللجان عن طريق القيام بجولات مكانية على الأراضي والأبنية والمشيدات والمقيمين فيها، عبر جرد المساحات وتنظيم جداول ومخططات رسمية واسمية، من أجل لحظ حقوق هؤلاء بالحيز المشغول فعلاً من قبل كل منهم، ملكاً أم إيجاراً أم استثماراً أم وضع يد، وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار ما هو مسجل وموثق بالصحائف العقارية، وما هو مبوب بغيرها من الوثائق ذات الطابع الرسمي أو شبه الرسمي من الوثائق المعتمدة أو المتوافرة بأيدي هؤلاء، ومقارنتها بالمصورتات المعتمدة، بغض النظر عن المخطط التنظيمي اللاحق وما سيليه من تغييرات على مستوى الأبنية والمشيدات السكنية والخدمية، وكيف سيتم تنفيذه على المستوى الاستثماري والتجاري، ومن سيقترح به ومن سيخسر.

فكيف لهذه اللجان أن تقوم بعملها إن لم يفسح المجال أمام الأهالي للعودة إلى بلدتهم أولاً، أم أنه سيصار إلى اعتماد المصورتات ووثائق السجلات العقارية المتوفرة فقط، بغض النظر عما يمكن أن يكون بحوزة هؤلاء الأهالي من وثائق أخرى تحفظ ملكيتهم، بمعنى آخر أنه لن يكون لهذه اللجان من عمل بظل الواقع الحالي من التدمير الجزئي أو الكلي الذي لحق بالمباني والعقارات والأراضي، وغياب أصحاب الشأن عن ملكياتهم، ما يعني بأن القادم هو حالة من التنازع على الملكية والحقوق، قد تبدأ ولا تنتهي بمدى قريبة.

بالمختصر فإن تطبيق المرسوم 66 على مدينة داريا بظل غياب أهلها قد يعتبر غير قانوني من الناحية الشكلية، وذلك لغياب الأهالي وأصحاب الملكيات عن ملكهم، وهو أس عمل لجان الوصف والحصر بموجب المرسوم أعلاه، بالإضافة إلى أن بعض مواده تفرض وجود ممثلين عن الأهالي باختيارهم من أجل ضمان حقوقهم.

التوفير بالإنفاق لمصلحة من النتيجة؟

قد تكون المدينة فارغة من أبنائها فرصة جيدة على المستوى الاستثماري، حيث لن تكون إدارة التنفيذ مضطرة لعمليات الإنذار والإخلاء، وتأمين البديل السكني، أو التعويض عنه، حسب ما هو منصوص بموجب المرسوم 66 نفسه، كما أن التدمير الجزئي والكلي الذي لحق بالمدينة يعتبر عاملاً مساعداً على مستوى التنفيذ من حيث سرعة استكمال عمليات الهدم والتجريف والترحيل، وغيرها من القضايا اللوجستية الأخرى المرتبطة بوضع المخطط التنظيمي موضع التنفيذ العملي، أي أن جزءاً هاماً من الكلف المترتبة بموجب المرسوم سيتم توفيرها على حساب الأهالي ومصالحهم عملياً، ناهيك عن قيمة عامل الزمن في الإنجاز، وانعكاسه على المستوى الاستثماري.

والاستثمار والمخطط التنظيمي والرسوم 66»، مع الملاحظات السلبية كلها على الرسوم المذكور، سواء من الناحية القانونية والحقوقية الشكلية، أو من حيث آليات تنفيذه والثغرات التي ما لبث أن تغلغل عبرها التجار والمستثمرون وحيثان الفساد، على حساب المواطنين، وخاصة فقراء الحال و«المعتريين»، بدليل عدم إخفاء محافظة دمشق المطالبة بمصلحتها المباشرة بذلك، عبر إقرار أن تكون إدارة التنفيذ واحدة بالنسبة لمدينة داريا مع منطقة خلف الرازي، وذلك لما يمنحه المرسوم من حقوق للمحافظة، على مستوى توسيع ملكيتها وحرية التصرف فيها، تحت عنوان الربط الوظيفي والاستثماري والطابع العمراني وتسهيل عملية الانتقال بين محافظة دمشق وريف دمشق، على اعتبار أنها صاحبة السبق بالمرسوم أعلاه وأصبح لديها تجربة عملية بحيثاته وانعكاساته، الإيجابية والسلبية، وخاصة على المستوى الاستثماري وتنظيم صكوك الملكية والتنازل عنها وبيعها وتداولها، ليغدو الأمر برمته ليس أكثر من فرصة استثمارية كبيرة بدأ الدخول الرسمي إليها من قبل محافظتي ريف دمشق ودمشق الآن، وسيتبعها لاحقاً دخول لكبار المتعهدين والمستثمرين والتجار وحيثان الفساد.

سياسات ليبرالية ممالئة

بالنتيجة يتضح بأن عبارات التاهيل وإعادة الإعمار والمخططات التنظيمية وغيرها ليست أكثر من عناوين وشعارات بغايات استثمارية بحثة لمصلحة البعض بالحصول. كما أن الحكومة، عبر جهاتها العامة وقوانينها ومراسيمها وآليات التنفيذ المتبعة من قبلها، لم تخرج عن حيز سياستها الليبرالية الممالئة لمصلحة كبار التجار والمستثمرين والفاسدين، ولعل الاستمرار بهذا النهج وبهذا النمط من الاستهتار بحقوق المواطنين والتطلي خلف الشعارات، يحمل بطياته ما لا يحمد عقباه من تداعيات، ومن الأجدى وقبل كل شيء أن يفسح المجال أمام المواطنين ليعودوا إلى مدنهم وبلداتهم وقراهم، وتأمين مستلزمات العيش الكريم لهم، مع أهمية أن يكونوا مشاركين برسم أفقهم ومستقبلهم، أن يملئ عليهم ذلك بعيداً عن مصالحهم. فهل من مجيب؟!

توفير آخر تم إقراره على مستوى التكاليف سيكون على مستوى البنى التحتية والخدمية، حيث وحسب المرسوم 66 فإن إدارة التنفيذ هي المسؤولة عن تجهيز وتأمين هذه البنى التحتية والخدمات العامة، في حين تم تكليف مديريات الخدمات الفنية في كل من مدينة دمشق وريف دمشق بذلك، كما تم لحظ الاعتمادات اللازمة من أجلها حسب ما تم إعلانه، فهل سيتم تقليص هذه النفقات وتخفيضها على مستوى حسابات المالكين من الأهالي بالنتيجة؟ أم سيكون المستفيد من ذلك كله هم بعض المستغلين من المستثمرين الذين يتحيزون الفرصة للإفلاق بتطبيق المرسوم العتيق؟ خاصة بعد أن استفاد جزء هام من هؤلاء من حيثياته في منطقة خلف الرازي على حساب أبنائها.

عامل الزمن على حساب من؟

الموضوع الأهم من ذلك كله هو المدة الزمنية التي سيستهلكها التنفيذ بموجب المخططات التنظيمية المعلن عنها، وهل سيبقى أهالي داريا مشردين ونازحين لحين الانتهاء من هذا التنفيذ الذي قد يستمر أعواماً وأعواماً، خاصة وأن أمامهم تجربة ماثلة في منطقة خلف الرازي التي كان من المفترض أن تكون مدة تنفيذها أربعة أعوام، ولكن حتى تاريخه لم ينجز أي مقسم فيها، باستثناء مبنى إدارة التنفيذ على الرغم من مضي المدة المذكورة، وما زال الأهالي يعانون من مشكلة تأمين البديل السكني مع إدارة التنفيذ، وغيرها من القضايا الأخرى المتعلقة، والتي أحدها وأهمها تجزئة الملكيات أو دمجها، والتي كان ضحيتها أصحاب الملكيات الصغيرة، الذين اضطروا لبيعها لحيثان الاستثمار سابقى الذكر بمبالغ زهيدة.

فرص استثمارية بشعارات التاهيل وإعادة الإعمار

مما سبق من الواضح أن هاجس الاستثمار هو الطاعى والمسيطر على عقلية بعض المتنفذين من الحكومة والوزارات والمحافظين، بعيداً عن مصلحة الأهالي وصيانة ملكياتهم وحقوقهم، حيث لم تخرج الجولة والاجتماع أعلاه عن هذا الحيز، تحت عنوان عريض يشمل «التاهيل وإعادة الاعمار

اللافت هو كثافة حضور مفردات إعادة الإعمار والاستثمار والمخططات التنظيمية بشكل كبير، وغياب الحديث عن الأهالي والعودة وتأمين سبلها.

هكذا استغل المزورون والمحتالون ثغرات القانون وأصبحوا أكثر خبرة!



ازدهر التزوير والاحتيال خلال السنوات الست الماضية، باعتراف الجهات المعنية كلها، وبتوثيق الكثير من التقارير والتحقيقات، ما يعني: أن الفلتان الذي حصل خلال الأزمة مع عجز الحكومة عن ضبط الأمور، شكلاً تربة خصبة لعمل العصابات التي تمتهن هذه الأعمال.

■ حازم عوض

مؤخراً، وثق تحقيق استقصائي 2300 دعوى قضائية في سورية، يطالب فيها مواطنون سوريون بسندات ملكية عقاراتهم التي ضاعت في الحرب أو تعرضت للتزوير.

عدم ردعهم زاد من خبرتهم

التحقيقات والتقارير أغلبها توثق تورط محامين بعمليات الاحتيال مع المزورين، للاستيلاء على أملاك الغير، وهو ما يشير إلى وجود ثغرات في القانون تتيح لهؤلاء العمل ضمن هامش واسع، عدا عن أن العقوبة قد لا تكون رادعة بشكل كاف، وهذا ما قد يثبتته إلقاء القبض على أصحاب سوابق مراراً، بعد أن صقلوا خبراتهم بالتزوير والاحتيال على مر سنوات الأزمة، وتعرضوا لعقوبات لم تكف لردعهم. وقد أكد ذلك رئيس فرع مكافحة التزوير والتزوير وتهريب النقد المقدم وسيم معروف، بطرحه قصة عن «شخص موقوف أكثر من مرة بجرم التزوير، تمت متابعتة في آخر جرم لـ 10 أيام حتى تم القبض عليه، حيث قام باستئجار منزل في مشروع دمر لفترة معينة، وتأكد من وجود شقتين فارغتين أصحابهما خارج سورية، وقام بتغيير الأقفال ليلاً، ثم استخرج قيوداً عقارية للشقتين، وزور فواتير الماء والكهرباء مع كتاب من الجمعية السكنية وجعلها باسمه، حيث كانت الحبكة متكاملة، وأقنع بعملية البيع الزبون مع محاميه، وحصل على 4 دفعات من ثمن الشقتين ثم توارى عن الأنظار»، ما يشير فعلاً إلى خبرة هذا المحتال وعدم ردعه بالعقوبات التي تعرض لها سابقاً.

معقبو معاملات ومحامون متورطون

وقد بات المزورون والمحتالون أكثر دقة في عملهم، حيث أكد معروف اعتماد هؤلاء على شبكة من الأشخاص تضم غالباً معقبو معاملات ومحامين، وقال: «يقوم هؤلاء بدراسة جيدة للعقار قبل الاستيلاء عليه، فيقوم أحدهم بالتقصي عن شكل وعمر صاحب العقار، ويستخرجون قيوداً عقارية للحصول على الاسم الثلاثي لصاحبه، ثم يحضرون شهوداً إلى المخفر ليشهدوا بأن أحد المحتالين فقد هويته ويتم اختياره بعمر قريب لصاحب المنزل وتتم مطابقة حالة المالك الأصلي الاجتماعية على شكل وشخصية المحتال، ثم يتم إحضار شاهدين إلى المخفر ليشهدوا بأن المحتال فقد هويته ويتم تقديم بيانات صاحب العقار مع صورة المحتال، ليصار إلى إخراج بطاقة شخصية ببيانات المالك الأصلي لكن بصورة المحتال».

ويعتبر فتح باب الحصول على

مالية مقابل موافقات مزورة من جهات رسمية، حيث يقوم بعضهم بتقديم أي طلب لوزارة ما، والحصول على توقيع الوزير، حتى لو جاء الطلب مع الرفض، ثم يتم سحب التوقيع عبر الماسح الضوئي، وطباعته على الموافقة المزورة وبيعها».

دعوى واحدة يوميًا

رئيس محكمة الاستئناف الأولى بدمشق، المستشار عرفان العدس، يقول: إن «عدد الدعاوى المرفوعة بخصوص التزوير، كانت محدودة جداً قبل الأزمة، لكنها كثرت خلال سنوات الحرب، ففي دمشق وحدها هناك 150 دعوى تزوير قيد النظر حالياً، و400 دعوى احتيال، وذلك منذ بداية عام 2016»، أي بمعدل وسطي أكثر من دعوى يومياً.

ويبلغ عدد القضايا التي تم فصلها في المحاكم بهذا النوع من القضايا 100 دعوى في دمشق، وقد يكون ذلك نتيجة طيلة المدة التي يحتاجها القضاء للفصل بأية دعوى، فقد تمتد الدعوى لعام أو أكثر، رغم تأكيد العدس على «وجود تعميم من قبل وزارة العدل لاختصار إجراءات التقاضي كي لا تتجاوز السنة بالأكثر».

تضافر الجهود ضرورة

والحال كذلك فإنه من الهام والضروري على أصحاب الشأن، من الجهات الحكومية الرسمية بالتعاون مع المختصين، محامين وقضاة وجنائيين، ليصار إلى تكاتف الجهود من أجل وضع ضوابط جديدة وآليات عمل وتعليمات نازمة مقيدة، تكون كفيلة بالحد من مثل هذه الحالات التي أصبحت متفشية بشكل مخيف، خاصة وأن لها تداعيات ونتائج سلبية كبيرة، سواء على مستوى صيانة الملكيات، أو على مستوى الأمن المجتمعي بشكل عام.

له ظاهر الحال، وليست مهمته البحث بصحة البطاقة»، وقد تكون هذه النقطة أيضاً، من أهم ما يركز عليه المزورون. رئيس فرع مكافحة التزوير والتزوير وتهريب النقد، أكد: أنه «منذ 3 أشهر، تم ضبط ورشة طباعة وتزوير هويات ومهمات أمنية وتراخيص حمل سلاح ووحدات تخرج، وشهادات جامعية بمقابل مادي من 100 لـ 150 ألف»، مشيراً إلى أنه «تم إلقاء القبض عليهم بالجرم المشهود وبجورته 165 ختماً مزوراً للجامعات السورية جميعها مع الشؤون القانونية والطلبة».

وبحسب القانون، ستكون عقوبات هؤلاء فقط 3 سنوات سجن، رغم تزويرهم لكم كبير من البطاقات ومنها بطاقات حمل السلاح التي قد تؤدي إلى نتائج كارثية على الأمن والسلم.

عصابات في اليوم

يؤكد معروف «ضبط 5 آلاف عصابة تزوير خلال سنوات الأزمة»، أي بمعدل أكثر من 800 عصابة في العام، أي وسطياً، أكثر من عصابات في اليوم، مشيراً إلى ضبوط يومية بحق معقبو المعاملات، مضيفاً: أن «العصابة الواحدة قد تكون أنجزت عشرات عمليات التزوير قبل ضبطها». وبهذا الصدد يؤكد المقدم، أن أغلب عمليات التزوير تكون بأمر العقارات وسندات الملكية ووكالات البيع، مشيراً إلى أن أغلبها كانت للاستيلاء على عقارات لأشخاص مغتربين أو خارج سورية.

وطرح معروف، شكلاً آخرًا للمحتالين الذين يعتمدون على التزوير في أعمالهم، قائلاً: «يقوم هؤلاء بإيهام الناس أنهم مرتبطين بعلاقات وثيقة مع شخصيات حكومية، ويستخدمون بعض الأمور الشكلية التي تساعدهم في ذلك، كركوب سيارات فاخرة ولباس أنيق وإقامة بفندق». وتابع: «يحصل هؤلاء على مبالغ

التحقيقات توثق تورط محامين بعمليات الاحتيال مع المزورين، للاستيلاء على أملاك الغير، وهو ما يشير إلى وجود ثغرات في القانون تتيح لهؤلاء العمل ضمن هامش واسع.

تزوير الهويات جنحة! ويعتبر القانون السوري تزوير الهويات «مدنية عسكرية الخ» وتزوير الشهادات الجامعية ودفاتر خدمة العلم وجوازات السفر وبطاقات حمل السلاح «جنحة» بينما يعتبر تزوير السجلات الحكومية «جناية»، وحدد عقوبة الأولى بحددا أقصى 3 أعوام، والثانية 5 سنوات. حتى لو كان المزورون قد زوروا آلاف البطاقات الشخصية أو العسكرية أو بطاقات حمل السلاح، تكون عقوبتهم حتى 3 سنوات، وهنا يقول رئيس محكمة الاستئناف الأولى بدمشق، المستشار عرفان العدس في حديث إذاعي: إن القضاء يعاقبهم بالحد الأعلى للعقوبة أي 3 سنوات فقط.

تزوير الهويات جنحة!

يعتبر القانون السوري تزوير الهويات «مدنية عسكرية الخ» وتزوير الشهادات الجامعية ودفاتر خدمة العلم وجوازات السفر وبطاقات حمل السلاح «جنحة» بينما يعتبر تزوير السجلات الحكومية «جناية»، وحدد عقوبة الأولى بحددا أقصى 3 أعوام، والثانية 5 سنوات. حتى لو كان المزورون قد زوروا آلاف البطاقات الشخصية أو العسكرية أو بطاقات حمل السلاح، تكون عقوبتهم حتى 3 سنوات، وهنا يقول رئيس محكمة الاستئناف الأولى بدمشق، المستشار عرفان العدس في حديث إذاعي: إن القضاء يعاقبهم بالحد الأعلى للعقوبة أي 3 سنوات فقط.

يجب قبولها!

يعتمد المزورون بالدرجة الأولى على تزوير البطاقات الشخصية لاستكمال أية عملية احتيال، مستغلين نقطة هامة في المحاكم والدوائر الحكومية، وهي ما تحدث عنه العدس بقوله: إن «حملت البطاقة الشخصية صورة من يحملها، يجب على القاضي قبولها، لأن

«الوش» باب للرزق.. ولكن!



أفرزت الأزمة المستمرة منذ حوالي 6 سنوات، أنواعاً وظواهر جديدة في المجتمع السوري، حيث قلبت أحوال العائلات وادت لانتشار مهن جديدة أو تغيير أوضاع مهن قديمة لتبدو بشكل مختلف عما كانت عليه من عدة نواح، فضلاً عن أن ضيق الحال فتح المجال أمام البعض لاستغلال حاجات الآخرين وتسيير أعمالهم بطرق غير إنسانية في بعض المواقف.

■ أرواح المصفي

وفي المقابل، لا يعتبر انتشار «الوشيشة» أو «الشقيقة» «السحبية» «الشديدة»، في الأسواق العامة بدمشق، بالأمر الجديد، لكنه خلال الحرب، ازدهر أكثر وبات ملحوظاً كثرة عددهم وصغر أعمارهم عما كانوا عليه سابقاً، حيث وجد الشبان الصغار في تلك المهنة عملاً يسيراً ومربحاً في الوقت نفسه، إذ أنه لا يتطلب شهادات أو لغات أو خبرات، فالوقوف في السوق يومياً وحده كفيل بمنح الخبرة لهم.

التجول في السوق يحتاج «جراً»

لم يعد من السهل على الراغب بالتسوق، وخاصة النساء منهم، التجوّل والتجول في شوارع السوق، وتحديداً سوقي الحميدية والصالحية على وجه الخصوص، لكثرة انتشار أولئك الشباب، حيث باتت شدة إلحاحهم وتعدي تصرفاتهم حدود الأدب واللباقة أحياناً مسبباً للمشاجرات والمشاكل في كثير من الأحيان.

ولم يقتصر الانزعاج من «الشديدة» في الأسواق العامة على النساء، بل اشتكى الشباب والرجال من تواجد أولئك «السحبية» معتبرين أنهم يشكلون مصدر أرق لهم مما قد يقومون به من تصرفات أو أقوال تجاه عائلاتهم، أو بسبب قلة خبرة بعضهم في التعامل مع الزبون في حال رفضه الاستجابة لهم، فيقومون بشتمه أو غيرها من أمور غير لائقة.

حدث في الصالحية..

روت أم سامح لجريدة «قاسيون» ما جرى معها أثناء تواجدتها في سوق الصالحية مع ابنتها، وقالت: «قصصت السوق لشراء بعض الملابس مع ابنتي، وكالعادة رأينا الشبان منتشرين على طرفي السوق وفي منتصفه يحاولون إقناع المارة بالتوجه لمحل أو صالة بيع محددة».

وإردفت أم سامح: «اعترضنا أحدهم يقول بكلمات سريعة «شو لازمك شو ناقصك! عنا جينزات عنا سبورات تفضلي شوفي الفرجة ببلاش، بضاعتنا أجنبية ومميزة ووو...»، فقررنا أن نلحق به لنرى عما يتكلم، واقتادنا لمحل يقع في أحد الأقبية وكان معدوم التهوية ورائحته منفرة، كما أن البضاعة فيه لم تكن كما وصفها، بل على العكس تماماً، لذا اعتذرنا وهممنا بالمغادرة، لكن المفاجأة كانت عندما بدأ البائع في المحل والشاب الذي تبعناه بالتهكم علينا وترديد كلمات غير لائقة، لحين خروجنا من البناء!».

محاولات جذب تتخطى حدودها

أما ناديا فتحدثت عما تعرضت له من مضايقة أحد «السحبية» في سوق الحميدية، وقالت: «كنت في سوق

**المشكلة ليست
بالمهنة بحد
ذاتها من حيث
أنها مصدر
للرزق، ولكن
على ما يتم
فرضه من
أخلاقيات على
هذه المهنة أو
سواها بفعل
تبدل الظروف
الاقتصادية
والاجتماعية.**

ومن الجدير ذكره أن ظاهرة «الوشيشة» أو «السحبية» لا تقتصر على الأسواق، بل تنتشر في الكراجات كذلك، ومراكز الانطلاق، حيث يعملون على اجتذاب الزبائن المسافرين للتعامل مع مكتب شركة معينة، أو يقومون بالتطفل على المسافرين ومحاولة سحب حقائبهم لحملها ومساعدتهم فيها، الأمر الذي لا يتقبله البعض.

وحاولت محافظة دمشق كذلك معالجة هذه الظاهرة، عبر وضع آلية لعمل هؤلاء الأشخاص بمراكز انطلاق البولمانات، إذ تقرر منع «الوش» بشكل تام، وتقرر توقيف كل شخص يضبط يمارس فعل «الوش» في أول مرة، بينما يتم منعه في المرة الثانية من دخول مركز الانطلاق أو الكراج بشكل نهائي من قبل قسم الشرطة المتواجد في المكان.

المشكلة بالبطالة أولاً

بالمحصلة ليست المشكلة بالمهنة بحد ذاتها من حيث أنها مصدر للرزق، ولا على مستوى أخلاقيات المهنة نفسها أو العاملين فيها، على الرغم من أهمية هذا الجانب، ولكن على ما يتم فرضه من أخلاقيات على هذه المهنة أو سواها بفعل تبدل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقائمين عليها، فسوق «تفضلي ياست» في سوق الحميدية على سبيل المثال ما زال يتعامل بأسلوب جذب زبائنه من النساء أنفسهن، عبر الكلمة اللطيفة والمشفعة، دون تجاوز حدود اللباقة والأدب والحياء، وعلى هذا الجانب قد يبدو هاماً دور أصحاب المحلات التي تتعامل مع هؤلاء الشباب على مستوى تكريس أخلاقيات إيجابية للمهنة، والأهم هو: أين دور الدولة نفسها على مستوى تأمين فرص عمل حقيقية لهؤلاء الشباب، فهذه الأعمال، مهما بالغنا بأهميتها تبقى هامشية، وهي لا تعدو كونها غلافاً عن بطالة حقيقية يعاني منها هؤلاء الشباب، الذين فرض عليهم التهميش على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

أن عمل «السحبية» هام جداً لهم، فكثير من المحلات تقع في أقبية أو في حارات ضيقة قد لا يراها المار بالسوق الأساسي، أو لا يعلم بما فيها من بضاعة، لذا يقوم أولئك «الشديدة» بالتعريف بالبضاعة وشد الزبائن، وبالتالي يتقاضون نسبة من الأرباح عن كل زبون يجذبونه ويشترى من المحل.

كما أن «الشديد» أو «السحب» ليس حكراً على محل بعينه في أغلب الأحيان، بل يضع في عهده عدة محال يعمل على اجتذاب الزبائن لها، ليزيد من دخله اليومي، ويفيد أكثر من بائع في الوقت نفسه.

ومن الأسباب الكامنة وراء اعتماد «الوشيشة» في أسواق مثل الحميدية والصالحية هي المنافسة بين المحال، حيث تتشابه البضائع المعروضة إلى حد ما في عدة محلات تكون ملاصقة لبعضها البعض، ما يولد حاجة للفت نظر الزبون، كعامل إضافي عن وجود لوحة أو واجهة مميزة للمحل، فكانت الاستعانة بـ «الشديدة» نوعاً من الحل. وينشط عمل «السحبية» و«الشديدة» غالباً في مواسم معينة مثل الأعياد، أو افتتاح المدارس، ويتقاضون أجرهم بشكل يومي، بالمقابل فهم يتعرضون للشتم من قبل بعض الزبائن الذين يتضايقون منهم ولا يتقبلون تصرفاتهم، أو يتعرضون للتوقيف من قبل دوريات الشرطة.

قانوناً: الوش ممنوع ويستدعي الحبس

وفي تقص لجريدة «قاسيون» عن مدى مشروعية هذه المهنة وموقف القانون منها، تبين أنها ممنوعة ومحظورة من قبل محافظة دمشق، حيث يتم تقديم «الوشيشة» للقضاء، في حين يتم إغلاق المحل المتعامل معهم لمدة أسبوع، وحاولت الشرطة ضبط الظاهرة والحد من تواجدها في فترات سابقة، لكن أياً من الحلول لم تكن مجدية!.

الحميدية مع خطيبي لاختار عدة أمور لزوم جهاز العرس، وكل شيء كان جيداً لحين ظهور ذاك الشاب الذي اقترب منا واقفاً في طريقنا وممسكاً بيده مسبحة يلوح بها، ثم قال «بدك جهاز عروس، بدك داخلي عنا بيجامات بتلبقك، وأمسك حقيبتي محاولاً سحبنا باتجاه محل ما...» وقبل أن يكمل كلمته التالية كان خطيبي قد ثار غضبه وقام بدفع الشاب للخلف متهيناً لبده مشاجرة، حيث اعتبر كلامه وتصرفه وقاحة وقلة أدب، لكن قام بعض الأشخاص بالتدخل محاولين إبعادهم عن بعض والحيلولة دون وقوع الشجار.

وأكدت ناديا أن خطيبيها منعها من قصد السوق وحدها ما لم يكن برفقتها أو برفقة أحد أخوتها الشباب، تخوفاً من مواقف أخرى مشابهة، وأشارت إلى أن ذلك الشاب لربما كان تمادى أكثر بالكلام والتصرف، لو كانت وحدها أو مع امرأة دون وجود رجل.

مصطلحات المهنة

ويشتهر «الوشيشة» باستخدام عبارات مثل: «تفضلي يا ست لدينا تنزليات.. عندنا قطع غير موجودة في السوق.. أسعارنا بالجملة.. طلبك موجود لدينا»، في محاولة لجذب الزبائن وإقناعهم بالشراء من محل معين، لكن قد يتعدى نطاق الكلام المستخدم مع النساء حدود وصف البضاعة إلى التغزل بالسيدة و«تطيشها» في حين قد يلجأ البعض لسحب الزبائن من أيديهم أو دفعهم للذهاب إلى المحل.

وفي الجانب المقابل، تعتبر هذه المهنة مصدر دخل لكثير من الشباب، حيث تعتبر مهنة رابحة، خاصة أنها لا تتطلب «عدة» سوى اللسان الطليق والكلام المعسول، وقد يتعدى الأمر ذلك إلى تعلم بعض المفردات من لغات أخرى تسهل اجتذاب الزبائن الأجانب.

«إعلان حي»

ويرى الباعة في الأسواق العامة،

حول ملف المساعدات الإنسانية!

ملف المساعدات والمعونات الغذائية والإنسانية يعتبر من الملفات الساخنة، وذلك لارتباطه بشكل مباشر بأحد جوانب مفرزات الحرب والأزمة على مستوى الكارثة الإنسانية التي امت بالسيوريين.

■ سمير علي

مبالغ طائلة، تصل لمليارات الليرات السورية حسب بعض التقارير، تضخ سنوياً تحت بند المساعدات في الداخل السوري، عبر الكثير من الجهات المحلية والدولية والمنظمات الإنسانية، جزء من هذه المساعدات مخصصة للمتضررين من الحرب بالشكل المباشر، وتحديداً لمن تعرض للتشرد والنزوح ومن فقد موارد رزقه ودخله ولمن فقد مصادر الإعالة، أي للشريحة الأكثر فقراً وحاجة من السوريين المتضررين من الحرب والأزمة، وهؤلاء يقدر عددهم بملايين الأفراد المنتشرين على طول الجغرافيا السورية، في المدن والقرى والبلدات.

حسن التوزيع الدوري لهذه المساعدات، كي تصل فعلاً لمستحقيها، وهذا ما يطالنا به المسؤولون دائماً عند الحديث عن الخلل في آليات العمل، وعدم وصول المساعدات إلى مستحقيها.

عقوبات قانونية غير رادعة

تجدر الإشارة إلى أنه سبق وأن تم لحظ عقوبة للمتاجرين بالمساعدات الغذائية والإنسانية، ولكن على ما يبدو أن هذه العقوبة لم تكن رادعة، بدليل استمرار عمليات سرقة هذه المساعدات، واستمرار بيعها في الأسواق وعلى البسطات والطرقات، وبدليل استمرار كشف المزيد من المستودعات غير النظامية التي تحتوي على الأطنان منها.

الواقع مناقض للتصريحات

على الطرف المقابل طيلة السنوات الماضية كان يتم الحديث عن سوء التوزيع وعدم العدالة فيه على مستوى المساعدات الإنسانية، الغذائية وغير الغذائية، وعدم انتظام الشكل الدوري للتوزيع فيها، مع الكثير من الشهود والشواهد وبعض الإدانات المباشرة وغير المباشرة لبعض العاملين بهذا المجال، من المنظمات المحلية والجمعيات وغيرها من الجهات المعتمدة لهذه الغاية، كأن يصر إلى إدراج أسماء وهمية في القوائم المعتمدة، أو يصر إلى تضخيم أعداد المستحقين، بالإضافة إلى إدراج البعض من غير المستحقين في هذه القوائم، وغيرها من الأساليب الملتوية وغير المشروعة.

بالإضافة إلى أنه جرى خلال السنوات الماضية ضبط الكثير من المستودعات، غير النظامية في عدة أماكن، وقد كانت تحتوي على آلاف الأطنان من هذه المساعدات، من أجل تجميعها وبيعها في الأسواق، بالإضافة إلى وجود بعض التجهيزات الأخرى التي تقوم على تغيير مواصفة تلك المواد، من مطاحن صغيرة وتجهيزات تعبئة وتغليف وغيرها، بغاية طمس معالم الجريمة وتزييف وقائعها، وهذه الشواهد كلها تعتبر مؤشراً على التناقض الكبير بين المعلن بالشكل

مليارات جاذبة

هذه المليارات السنوية كانت محط اهتمام الكثير من الصوص والمرتقة والمتاجرين والسماسرة، من تجار الحرب والأزمة، على مختلف المستويات والحوجوم، اعتباراً من بعض المتنفذين في مراكز التبادل والإشراف والتوزيع على المستويات كافة، ومن الجهات المختلفة، وليس انتهاء بصغار التجار والباعة، فهؤلاء لا تعينهم الحرب والأزمة، كما لا يعينهم المزيد من الاستغلال للمتضررين والإتجار بكرائتهم الإنسانية، بل جُل ما يعينهم هو الحصول على هذه المليارات، واغتنامها فيما بينهم، حسب ما يتاح لهم، كل حسب موقعه ودوره.

الملف رسمياً

على المستوى المحلي تم إحداث اللجنة العليا للإغاثة من أجل سبر هؤلاء الملايين المحتاجين وتحديد أولويات احتياجاتهم وتأمينها، عبر الكثير من الجهات المتفرعة من منظمات وجمعيات محلية تحت إشراف هذه اللجنة، وقد تم الحديث أكثر من مرة بأن هذه العملية تتم وفق بيانات إحصائية يتم تحديثها تبعاً، وهي مراقبة مركزياً، كي تصل المساعدات إلى مستحقيها من السوريين المعوزين، وبأن هناك مراقبة على



الذي يتم تداوله بيعاً وإتجاراً بهذه المواد يأتي مباشرة من المستودعات الرئيسية قبل التوزيع على المواطنين المستحقين.

شبكة مستفيدين

بالمجمل الإتجار بالمساعدات الإنسانية يعتبر من العمليات غير المشروعة قانوناً، ولكن المليارات كانت نقطة جذب للكثير من تجار الأزمة والفاعلين فيها وبعض المتنفذين، وعند الحديث عن مليارات الليرات ومئات الأطنان فإن الأمر يعدو كون الفاعلين عبارة عن أفراد مبعثرين، بل هؤلاء أصبحوا بمثابة شبكة كبيرة وواسعة الانتشار، والقائمين عليها ليسوا من صغار المتنفذين والتجار والمتكسبين الذين تسلط عليهم الأضواء أحياناً، فالقادرين على توفير المستودعات، وتأمين شاحنات النقل، وممرات العبور بظل انتشار الحواجز، والتحكم من توفير تجهيزات تزييف الموصفات وتغييرها، يحق للمتابع أن يستنتج بأنها ليست فردية، بغض النظر عما يطالنا به بعض الرسميين بين الحين والآخر من تصريحات حرف الانتباه عن بعض المستفيدين الحقيقيين من هذا الملف.

الرسمي وبين الواقع المليء بالثغرات والمخالفات.

الأمر الملفت بشكل أكبر من هذا وذاك هو وجود كميات كبيرة من هذه المساعدات تباع على الأرصفة والبسطات، وفي الكثير من المحلات التجارية في الأسواق، على مرأى ومشاهدة الجهات الرقابية كلها، على مختلف مسمياتها وتبعيتها.

البيع الفردي

ضئيل وتحت ضغط الحاجة

ما من شك بأن بعض المستفيدين من هذه المساعدات من المتضررين الحقيقيين يقومون أحياناً ببيع تلك المساعدات العينية المقدمة لهم، تحت وطأة الحاجة والضرورة أحياناً بظل تدهور الواقع المعاشي، وبظل سوء نوعية بعض مكونات هذه المساعدات وتدني مواصفاتها غالباً، ولكن مهما بلغت كميات تلك المواد التي تباع فرادياً، فإنها لا يمكن بحال من الأحوال أن تصل إلى مئات وآلاف الأطنان، ناهيك عن أن بعض المستودعات التي تم ضبطها وتصويرها، كان من الواضح أنها كميات وتعتبر بالجملة، بدليل وجودها بأكياس كبيرة وبكميات كبيرة، أي أن الجزء الأساسي

عند الحديث عن

مليارات الليرات،

ومئات الأطنان فإن

الأمر يعدو كون

الفاعلين عبارة عن

أفراد مبعثرين،

بل هؤلاء أصبحوا

بمئابة شبكة

واسعة الانتشار.

أين ذهبت معونات «قرية زاما»

■ محمود ابراهيم

الأهالي بأن المعونات كانت من نصيب أصحاب نصف الدفاتر فقط، بينما أصحاب النصف الآخر فقد عادوا إلى بيوتهم خالي الوفاض وهم في حالة من الغضب والقهر. والسبب في ذلك أن عملية توزيع الحصص كانت تقتصر على الحد الأدنى من العدالة، فهناك من استلم عدة حصص، لا سيما منهم المقتردين الذين حازوا على أكثر من 90% من المعونات الموزعة.

بقي أن نقول بأن الشاحنة الثالثة التي كان من المقرر أن توزع حمولتها على أهالي القرية، قد غابت بمحتوياتها كاملة إلى جهة مجهولة. وقررت اللجنة المكلفة بالتوزيع العمل على إيقاف عملية التوزيع، ليتفرغوا إلى الاهتمام بهذه الشاحنة ويتصرفوا بحمولتها ويتقاسموا الغنائم.

«قاسيون» تضم صوتها إلى صوت أهالي قرية زاما للتحقيق في هذه الواقعة ومحاسبة من تلوث يدها بهذه الجريمة. أملين أن تصل هذه الصرخة إلى من يهمه الأمر.

منذ أيام، وصلت إلى قرية زاما التابعة لمدينة جبلة، ثلاث شاحنات كبيرة تحمل معونات إنسانية لتوزيعها على سكان القرية جميعهم دون استثناء. وقد تجمع في ساحة القرية ما يزيد عن خمسة آلاف مواطن لاستلام حصصهم من هذه المساعدات. وسط فرحة الأهالي بأن «البضعة تسند جرة» في ظل الانخفاض الشديد للمستوى المعيشي لغالبية سكان سورية. وقد أشر على توزيع المساعدات لجنة مؤلفة من رئيس البلدية ومختار القرية وعضوان من الفرقة الحزبية. ووسط الإزدحام والفوضى والتدافع وكيل الشتايم والشرطة وحتى الاقتتال - بالرغم من وجود عناصر شاحتين فقط، بعد أن تم جمع دفاتر العائلة لكل سكان القرية وتسجيل أسماء أصحاب هذه الدفاتر، ليفاجأ

منظمة اللاذقية لحزب الإرادة الشعبية

تنعي الرفيقة حسنة ابراهيم



غيّب الموت الرفيقة حسنة رزوق ابراهيم «أم ثائر» زوجة الرفيق رشيد رشيد، بعد مشوار طويل من العطاء والتضحية والنضال. وهي من مواليد ريف اللاذقية منطقة الحفة -

عام 1949، سافرت إلى الرقة بحكم وظيفة زوجها أواخر الستينات، وأثناء ذلك انتسبت إلى الحزب الشيوعي السوري عام 1974. بدأ نشاطها السياسي في اللاذقية عام 1980 وكانت رقيقة ملتزمة بأداء

مهامها الحزبية. ومن أوائل الذين أيدوا الدعوة إلى وحدة الشيوعيين السوريين، ثم أصبحت عضواً في حزب الإرادة الشعبية. وكانت من الرفيقات اللواتي تم تكريمهن من قبل الحزب عام 2014. تتوجه «هيئة تحرير قاسيون» بالتعازي الحارة إلى أسرة الرفيقة الراحلة، ومنظمة الحزب باللاذقية مؤكدة أن راية النضال التي حملها أجيال من الشيوعيين السوريين، ستبقى خفاقة في سماء الوطن.

في العاصمة.. صاحب البسطة مخالف والمستثمر مستثنى!



لممارسة أعمالهم، على أن تمارس الرقابة على ممارساتهم التجارية ونتائجها على مستوى النظافة وغيرها، بمقابل مادي معين، كما غيرهم من المخالفين بالإشغالات على الأرصفة من المطاعم ومحلات المأكولات وغيرهم، الذين تم استثنائهم من قبلها، كما تم غرض النظر من قبلها على إزعاجاتهم ومخلفاتهم؟!

ما من شك بأن لدى المحافظة إمكانية كلها لتفعل ذلك، ويبقى السؤال: لماذا لا تقوم به؟.

هل لأن هؤلاء من صغار الكسبة وشبه المعدمين، بالمقارنة مع أصحاب الاستثمارات في المطاعم والمحلات وغيرهم؟.

أم أن هؤلاء ليس لديهم من يدافع عن مصالحهم من أولي الأمر والنفوذ، فيما المستثمرين الكبار لديهم من هؤلاء الكثيرون، ممن يدافعون عنهم ولو تجاوزوا للقوانين والتعليمات؟.

أسئلة برسم محافظة مدينة دمشق!

في بعض الحقائق وفي بعض الجوانب والمليكات العامة الأخرى كذلك الأمر، علماً أن هذه الأعمال الاستثمارية كلها لها مخلفاتها ونتائجها ومنعكساتها السلبية على المواطنين والمارة، كما هي حال البسطات المخالفة، وهي بذلك منحت نفسها حق استثناء بعض الأنشطة التجارية والاستثمارية من القوانين والتعليمات، فيما تعمل على تطبيق هذه القوانين والتعليمات بحذافيرها على أنشطة أخرى.

المحافظة لديها الإمكانيات كلها.. ولكن!

ذلك كله يدعونا للتساؤل: هل عجزت المحافظة عن إيجاد حلول أكثر إنصافاً بالنسبة لأصحاب هذه البسطات، بدلاً من قطع أرزاقهم ودفعهم للعوز والجوع هم وأسرهم؟.

أليس باستطاعة المحافظة أن تضع حلولاً مؤقتة تحفظ لهؤلاء مصدر رزقهم، عبر تخصيص بعض الأماكن

للعاملين بها، وبالتالي تعتاش من خلفها آلاف الأسر داخل العاصمة، بالإضافة طبعاً إلى طابعها الخدمي من حيث تأمين بعض المستلزمات الضرورية والأساسية للمواطنين.

مزيد من الإفكار والعوز

المحافظة تعكف بين الحين والآخر على إزالة بعض هذه الإشغالات العشوائية، كما وتقوم بمخالفة أصحابها عبر تنظيم الضبوط اللازمة بحقهم، والتي تقتصر بالنتيجة على الغرامة المالية، بالإضافة إلى مصادرة البضائع ومستلزمات العمل، من بسطة خشبية أو عربية أو ميزان وغيرها، وذلك حسب ما تنص عليه القوانين والتعليمات، بالإضافة إلى أن القائمين على إزالة الإشغالات المخالفة يتعامل بعضهم مع هذه البسطات على مبدأ «خيار وفقوس»، فبعض البسطات تزال، فيما يبقى بعضها الآخر.

وبظل هذا الواقع الاقتصادي المعاشي المتردي، مع عدم توفر فرص العمل، فإن إغلاق مصادر الرزق الممتلئة بالبسطات المنتشرة عبر إزالتها يعتبر مزيداً من الإفكار والعوز لآلاف الأسر، وترك مصير هؤلاء بمهب الريح، بغض النظر عن الموقف القانوني من ناحية المخالفة بالإشغالات أو الإزعاجات المترتبة جرائها أو لناحية النظافة وغيرها.

المحافظة تستثنى وتمنع الاستثناء!

على الطرف المقابل نجد بأن المحافظة نفسها شرّعت بعض المخالفات الشبيهة ومنحتها صبغة قانونية، حيث منحت المطاعم ومحلات المأكولات الحق بإشغال الأرصفة بالطاولات والكراسي وغيرها، بمقابل مادي معين، على شكل ريع استثنائي لصالح المحافظة، كما منحت حقوق استثمار

نوار الدمشقي

ما من شك بأن البسطات والإشغالات المخالفة قد ازدادت خلال سني الحرب والأزمة، حيث لجأ العديد من المواطنين إلى هذه الأعمال نتيجة زيادة أعداد العاطلين عن العمل وعدم توفر فرص العمل الكافية، فكانت البسطات المنتشرة تعبيراً حقيقياً عن الأسلوب الذي اعتمدته أصحابها كمصدر للرزق والمعيشة بدلاً عن الحاجة والطلب والوقوف بطوابير الانتظار على فرصة عمل غير متوفرة، بظل تراجع الدولة عن قيامها بهذا الواجب، وتوقفها بشكل شبه كامل على هذا المستوى خلال سني الحرب والأزمة، اللهم باستثناء بعض الإعلانات عن مسابقة هنا أو هناك لفرص عمل محدودة جداً، يغلب عليها الوساطة والمحسوبية.

مصدر رزق خدمي مخالف

لابد من الإشارة إلى أن هذه الإشغالات العشوائية المنتشرة داخل العاصمة، في الأسواق وعلى الأرصفة، كانت مصدر إزعاج للمواطنين بجوارها كما للمارة من المواطنين، خاصة على مستوى ما تخلفه أحياناً من قمامة مبعثرة، وما تستقطبه من حشرات وبعموض وجردان، بما يساعد على تفشي الأمراض وانتشارها، ناهيك عن لا مبالاة بعض أصحاب هذه البسطات بالجوار، بالإضافة إلى الإزعاجات التي تظهر من بعضهم على مستوى التعامل مع المارة، وخاصة الفتيات والنساء، وهذه الإشغالات تعتبر مخالفة من حيث المبدأ والنصوص القانونية والتعليمات.

على الطرف المقابل لا بد من الإشارة إلى أن هذه البسطات والإشغالات العشوائية هي مصدر الرزق الوحيد

استفاق مؤخراً مجلس محافظة مدينة دمشق وطالب بإزالة إشغالات البسطات في بعض الأسواق ومن أمام كلية الحقوق بالبرامكة، وغيرها من الأماكن في العاصمة.

لا بد من الإشارة

إلى أن هذه

البسطات

والإشغالات

العشوائية هي

مصدر الرزق

الوحيد للعاملين

بها، وبالتالي

يعتاش من

خلفها آلاف الأسر

داخل العاصمة.

شبكات لسرقة الأسلاك والتجهيزات الكهربائية



أية مكافأة لمن يقوم بالإبلاغ أو مسك أية مجموعة تسرق الأموال العامة، وبالتأكيد هذا واجب على كل مواطن تجاه حرصه على الأملاك العامة، وشيوع ثقافة الحفاظ على تلك الأملاك لأنها للجميع، ومن جيب الجميع، وهذا يحتاج إلى وقت يجد فيه المواطن وموظف الدولة ذاته لديهما هذه الثقافة، هل يتحقق ذلك؟؟.

المجموعة التي سرقت ودخلت السجن، بعد فترة وجيزة خرجت وأصبحت تهدد من أمسها!!.

فالمواطن ويله من الغرامات ويوله من العصابة فيما بعد!.

ثقافة الحفاظ على الملكية العامة

لكن لم تتحدث المؤسسة عن أية خطة بديلة أو رؤية لعملية مراقبة الشبكة، أو

الكهرباء التي تصل للبيوت البعيدة المنعزلة، وباعتبار السارق يملك آليات وأجهزته، أحياناً يعتقد المواطن أنهم من المؤسسة، فلا يعرف بالسرقة إلا بعد أن تنقطع عنه الكهرباء، وعندما تطالبه المؤسسة بتحمل أعباء جزء من الخسارة بعد أن تستبدل المؤسسة شبكة النحاس المسروقة بأسلاك من الألمنيوم الأرخص ثمناً والأقل جودة، وحكمة مؤسسة الكهرباء من عملية تغريم المواطن، التي حدثت السرقة من أمام بيته أو على خطه، بأنه مسؤول عن مراقبة خطه وبالتالي تحفيز المواطنين أن يتأكدوا من اللذين يتعاملون مع الشبكة هل هم فنيي المؤسسة أم لا!.

التهديد لمن يبلغ عن السرقات!

وبررت المؤسسة ذلك بأنه في الظروف الاستثنائية بحاجة إلى قرارات استثنائية، وأكدت صحة قرارها بمعاينة المواطن، وأعطت مثلاً بأن أهالي إحدى القرى في الشيخ بدر تمكنوا من مسك مجموعة تسرق أسلاك القرية، لكن هناك من قال بأن

سرقة 220 محولة كهرباء، ويتم سرقة العداد ويتم كسره لاستخلاص حوالي وقية من النحاس تباع بحوالي مائة ليرة، وهذا العداد يكلف المؤسسة بالآلاف.

نفي التهمة عن فنيي المؤسسة

عضو المكتب التنفيذي المختص رد على تساؤلات، بأن هناك غمز من بعض المواطنين، بأن السرقة يقوم بها ناس فنيون يعرفون بدقة كيف يتعاملون فنياً مع الشبكة الكهربائية، مما يعني قد يكون بين السارقين فنيين من المؤسسة نفسها، ونفى كلياً ذلك وقال: لقد تم إلقاء القبض على عدة أشخاص يسرقون أسلاك الشبكة بحرية عالية، وبأجهزة منها غير موجود في مؤسسة الكهرباء في طرطوس، ومنهم من استخدم آلية «باكس» بذلك، والعصابة كان فيها شخص من طرطوس والبقية من حمص، ويستهدفون في سرقاتهم أطراف القرى أو المدن وشبكة البيوت المنعزلة.

المواطن يدفع الثمن

معظم السرقات كما قلنا تكون لشبكة

بعد أن أصبح النحاس في أهميته المعدن الثالث بعد الذهب والفضة، وأصبح سعر المتر الواحد سبعة آلاف ليرة. باتت أسلاك الشبكة الكهربائية وتجهيزاتها هدفاً سهلاً للسرقة وذات قيمة، وخاصة في الظروف الأمنية السيئة التي أصابت بلداً.

محمد سلوم

السارق سواء كان يعرف حجم الخسارة الهائلة على الاقتصاد الوطني من فعلته تلك أم لا يعرف، فقد وصلت سرقة هذه العصابات إلى حد لم تعد الدولة قادرة على تحمل تبعات هذه السرقات، وخاصة في محافظة حلب وبقية المحافظات، بما فيها طرطوس، وإن كانت أقلها، لكنها تكررت قبل الأزمة وأثناءها.

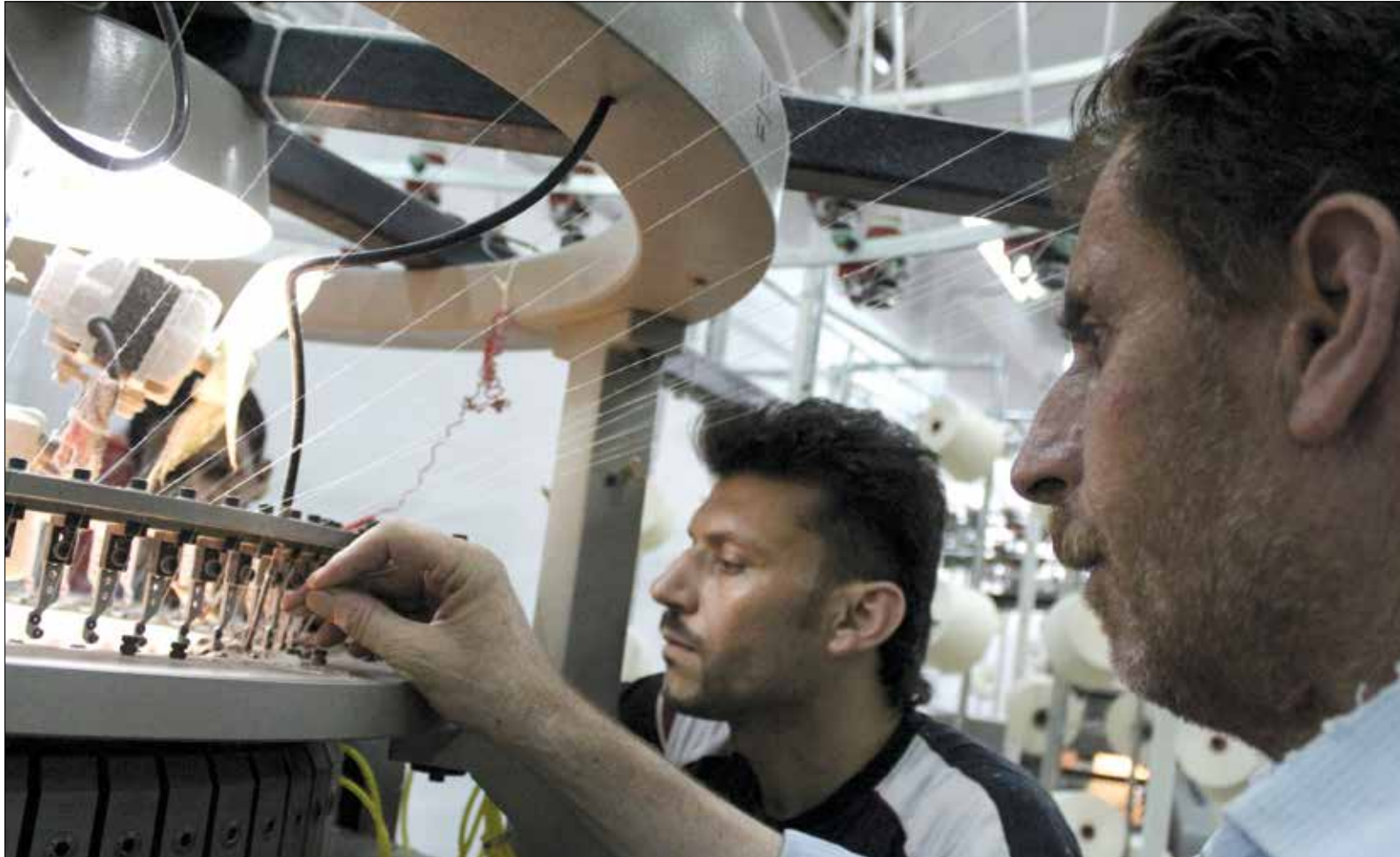
وقية النحاس بـ 100 ليرة!

تحدث مدير كهرباء طرطوس في أكثر من مناسبة: بأنه إضافة لسرقة الأسلاك النحاسية للشبكة العامة في حلب، تم

كثير الحديث في الأسابيع الماضية عن «سوق العمل» السورية فمن نقابات العمال، إلى جمعية العلوم الاقتصادية، وعموماً يتم التعامل مع سوق العمل على أنها «جانب من جوانب السوق»، بينما موضوعاً الحديث عنها يستدعي جملة المشاكل الكبرى التي ليست اقتصادية فقط، ويضعها كتفسيرات على طاولة الباحثين، فإن تجاهلها انخفضت قيمة التحليل، وإن أدخلوها وجدوا أن الأمر يتطلب موقفاً واضحاً من الطبقة العاملة في سورية ومن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

سوق العمل السورية..

أبعد من العرض والطلب



تخضع قوة العمل البشري، في سوق العمل، للبيع والشراء، وهذه الظاهرة هي «منتج رأسمالي بحت»، حيث العمال الذين لا يملكون إلا قوة عملهم يحولونها إلى سلعة يعرضونها للبيع في السوق كمصدر لتحصيل الدخل، وهو الأجر، أي ثمن قوة العمل في السوق، وبالتالي: فإن هذه البضاعة تخضع لقانوني العرض والطلب بشكل أساسي.

■ عشتار محمود

فما الذي يحدد كم ونوع عرض قوة العمل في سوق ما، ومتى يتطلب السوق قوة العمل، ومتى تتركها فائضة عن الحاجة؟

عرض قوة العمل قدرة الأسرة السورية على التأهيل..

من جهة العرض على قوة العمل، فإننا نتحدث عن خصائص القوى العاملة السورية من حيث الكم، والنوع، سواء عمرياً أو تعليمياً أو جنسياً. كأن نقول: أنه في سورية من أصل حوالي 13 مليون بين عمر 15-64، فإن القوى العاملة أي طالبي العمل هم 5,8 مليون بنسبة 27% من إجمالي السكان، وهؤلاء كانوا يزدادون بنسبة تقارب 1% سنوياً خلال الفترة بين 2001-2011. أما عن مؤهلاتهم ونوعهم، فيجب استذكار نسبة الأمية، حيث 12% من السكان في سن العمل أميون، وأكثر من نصف المشتغلين في عام 2011 كانوا من حملة الشهادة الابتدائية أو ما دون. وأن نسبة الذكور من المشتغلين هي 88% تقريباً، بينما حوالي 5,6 مليون أنثى بين 15-64 هي خارج قوة العمل. وعرض قوة العمل، من حيث الكم والنوع، يرتبط تحديداً بإمكانيات

الأسرة الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل اجتماعية أقل تأثيراً ومتغيرة عبر الزمن، فالأمر الحاسم هو: هل تملك الأسرة أن تستكمل الإنفاق على سنوات تعليم الأبناء، إن نسبة التسرب تفوق 42% من حملة الشهادة الابتدائية، ما يدل على حجم هذه الإمكانية! فرغم زيادة ملحوظة في نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي وما بعده، إلا أن نسبة التسرب تبقى هامة وملفتة، ففي ظل أن متوسط أجر شهري 11 ألف ليرة في 2010، كان لا بد من إشراك المزيد من أفراد الأسرة في تحصيل الدخل!

ولم تجد الأسرة السورية صاحبة الأجور، أو الدخل المحدود حوافز جدية، من الإنفاق العام على التعليم، حيث أن منظومة التعليم العامة السورية، لم تحقق أية نقلات نوعية، منذ أكثر من 40 عاماً، وتحديداً في مجال تحفيز الأسر وإعانتها على استكمال تعليم أبنائها، فلم ينتقل الإنفاق على التعليم نقلات كبرى، تؤمن وجبة غذائية للأطفال، أو لباس مجاني أو حتى تحسن من البنية التحتية للتعليم، ومن أجور المعلمين.. «كانت النقلة النوعية الوحيدة في التعليم العام السوري، هي بتحويله إلى إطار علاقات عامة، للتعليم الخاص الحقيقي في المنازل والقاعات»!

إذا حصة الأسر من الاستهلاك، وبشكل أدق، حصة أسر أصحاب الأجور الذين يشكلون نسبة تقارب 90% من السوريين في عام 2010، هذه الحصة المنخفضة 25% فقط من الناتج المحلي السوري، هي المحدد الرئيسي للمرحلة العمرية التي تدخل فيها العاملة إلى السوق: في عمر الـ 12 أم 15 أم 20، أم بعد انتهاء التعليم الجامعي في عمر الـ 24 تقريباً؟ وهي التي تحدد بشكل أساسي مؤهلات هذا العامل، أي أم متعلم ولاي حد!

وبناء عليه نستطيع القول أن التوزيع المجحف والمشوه للنمو السوري الضعيف قبل الأزمة، هو المحدد الأساسي لطبيعة القوى العاملة صاحبة الأجر، وبأي أعمار ومؤهلات تعرض نفسها في السوق.. يضاف إليه الحصة الضئيلة والمتاكلة من الهدر والفساد، والمخصصة من المال العام لدعم منظومة التعليم العام، المنقلصة فعلياً، أي كانت الأرقام التي توضع في الموازنات!

إن كان عرض قوة العمل يجد الإجابة عليه في جانب الاستهلاك من الناتج، وتحديد في حصة الأجور، فإن الطلب على قوة العمل يتطلب البحث عنه: الانتقال إلى جانب الاستثمار من الناتج، أي كيف يتصرف أصحاب الأرباح بحصتهم العظمى من الناتج..

الطلب على قوة العمل قدرة الاقتصاد السوري على الاستثمار

في الطلب على القوى العاملة، ينبغي الحديث عن النشاط الاقتصادي الاستثماري، فمن يطلب قوة العمل هم «المستثمرون» بأنواعهم، أو أرباب العمل، في القطاع العام والخاص بأحجامه.

فحجم الاستثمار السنوي في الاقتصاد الوطني، يعكس حجم توسع فرص العمل، وسورية لم تكن تشهد توسعاً استثمارياً، بل كانت تعوض في كل عام ما تم استهلاكه استثمارياً في العام السابق! حيث كانت الاستثمارات تتوسع بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة وسطيّة سنوية خلال الفترة من 2000-2010، بينما النسبة المطلوبة لتعويض الاهتلاك، أي تعويض ما تم استهلاكه من الاستثمارات بين عام وآخر تبلغ 10% سنوياً.

وطالما أنه ما من توسع في مجالات العمل والاستثمار، مقابل توسع في القوى العاملة، فإن توسع البطالة يصبح أمراً حتمياً، فالعرض أكبر من الطلب.. لذلك ازدادت البطالة من 9,5% في عام 2000، إلى نسبة 12,3% في عام 2010، حيث أصبح

لماذا بقيت قوة عمل السوريين.. «رخصة»؟!

تعرض القوى العاملة في سورية، قوة عملها للبيع، لتتربها رؤوس الأموال المستثمرة في الاقتصاد السوري.. وهذا واقع الحال في الإنتاج الرأسمالي عالمياً، حيث يبيع أصحاب الأجر قوة عملهم لأصحاب الأرباح.

وبضاعة قوة العمل السورية، ثمنها أي أجورها، منخفضة بشكل استثنائي حتى قبل الأزمة، والأسباب عديدة. أهمها البطالة، الناجمة عن أن عرض قوة العمل في السوق أكبر من الطلب عليها، ونوعها إن صح التعبير، متوسط الجودة، وبالتالي قليل الثمن، فأكثر من نصفها من حملة الشهادة الابتدائية وما دون، أما لماذا هي هكذا؟ فالجواب يكمن في الأساس الاقتصادي لتوزيع الثروة السوري، القائم على إعطاء حصة 25% فقط من الناتج أجوراً لأكثر من 90% من السوريين، وهذا لا يكفي ليقوموا بتعليم أبنائهم وتأهيلهم بما يكفي.

أما لماذا لم يتوسع الطلب على القوة العاملة، فلأن أصحاب الربح ممن يحصلون على 75% الباقية من الناتج لم يجدوا جدوى عالية من استثمار أموالهم في سورية، فالاستثمار لم يكن يتوسع في سورية، ويتيح فرص عمل جديدة، وكانت النتيجة تخلف منظومة الإنتاج السورية، حيث كانت النسبة الوسطية لتوسعها 11% سنوياً، تدل على أنها تعوض ما استهلكته من رأس مال فقط، وأنها كانت تستثمر بشكل متخلف اقتصادياً وضعيف العائدية، فلا تحقق إلا 22 ليرة ناتجاً إضافياً من كل 100 ليرة استثماراً!

فالربح في سورية كان قائماً على نهب المال العام، وعلى احتكار القلة وتوزيع حصص السوق، وعلى الاستغلال العالي لأصحاب الأجر، وتحديدًا عبر توسيع سوق العمل غير النظامية، المتحررة من كل التزام أو قيد أو شرط، تجاه أصحاب الأجر، أو المال العام..

ولذلك حين دفع أصحاب الأرباح لتبني الليبرالية الاقتصادية كسياسة شعارها «الحرية الاقتصادية»، كانوا حريصين على ألا تترافق مع حرية سياسية للعمال في الدفاع عن حقوقهم، بل زادوا من حقوق أصحاب رؤوس الأموال، عبر قوانين العمل المناهضة لمصلحتهم.

هذا واقع الحال قبل الأزمة، أما كيف هو اليوم، فنستطيع القول، أن التغيرات طالت بنية القوى العاملة التي ازداد عدد الأطفال فيها، ونسبة الإنجاب، وقل عدد الشباب الذكور بالمطلق، وخسرت الجزء الأهم من كفاءاتها، وانتقلت للعمل في القطاعات التي تفرضها سوق رأس المال في الحرب، أي أن جزءاً هاماً منها غير شرعي، يقدره البعض بنسبة 17%، بينما أجر السوريين في الساعة أصبح من أقل الأجور العالمية..

وعليه فإن القوى العاملة السورية أي الغالبية العظمى من السوريين تحتاج إلى إغاثة هائلة، ولكن ليس من نوع «الإحسان الأممي»، بل من نوع محدد: إتاحة الفرصة لها للتهوؤ مجدداً وترميم تشوهات الحرب الكثيرة التي طالتها. وهذه الفرصة تتطلب حلاً سياسياً، والنهوض كذلك الأمر، غير ممكن دون نشاط سياسي عال للقوى العاملة السورية، لانتزاع الحقوق انتزاعاً من «سوق الحرب».. وسفصل لاحقاً في سياسات العمل، والأجور المطلوبة في المرحلة القادمة، فما بعد التفسير إلا التغيير.



رأس المال الإنتاجية، ولا يضع الخطة التي تكفل توجيه النشاط الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر عائدية، ولا يربط دعم الكلف ومستلزمات الإنتاج والطاقة بعملية تنظيم الأعمال، ولا يراجع عن الدعم، ولا يقدم تمويلاً استثمارياً وإقراضاً منخفض التكاليف إلا لأصحاب مشاريع العقارات والسياحة بالدرجة الأولى والخ من قائمة المهمات الضرورية التي كان من المفترض أن يقوم بها جهاز الدولة ولم تتم..

سوق الطلب على العمل في سورية لم تكن تتوسع، لأن سورية لم تكن توسع نشاطها الاقتصادي الحقيقي، فأصحاب الأرباح في سوق رأس المال السورية الذين كانوا يحصلون على 75% من الناتج «ومن بينهم ناهبي المال العام في جهاز الدولة» كانوا لا يستخدمون عملياً سوى 11% من هذا الدخل، ليوسعوا العمليات الاستثمارية خلال السنوات العشر الأخيرة قبل الأزمة، وهذا الحد يكفي لتعويض ما استهلك من رأس مال في عام سابق، دون توسع يذكر!

ويعتبر هذا أهم العناصر التي تقلص من فرص العمل للقوى العاملة السورية، يضاف إلى هذا أن جزءاً من الاستثمار في الآلات يتوسع ويزيح القوى العاملة، وهو الاتجاه الطبيعي لتطور النشاط الاقتصادي، الذي يفترض أن يتطور نوعاً، ولكن يتوسع كمّاً، وهو ما لم يكن يحصل.

أما العنصر الأخير فهو: تراجع عائدية الاستثمار في الاقتصاد السوري، التي توسع إلى حد كبير من العمل غير المنظم والقطاع غير المنظم، وتجعل المنافسة بين القوى العاملة الشابة وبين الأطفال والمتسربين بل وحتى من هم فوق الـ 65 عاماً الذين تستغل سوق العمل غير المنظمة حاجتهم للدخل!

■ هامش:

*الأرقام من حسابات قاسيون المبنية على مسح القوى العاملة السورية - المكتب المركزي للإحصاء - دراسات جمعية العلوم الاقتصادية في 10-2016: «سوق العمل في سورية الواقع والمقترحات» عصام الشيخ أوغلي، «العمل غير المنظم في سورية» نبيل مرزوق - زكي محشي.

خسروا أعمالهم، أي بمعدل 2% سنوياً خلال الفترة بين 2002-2010، وهو ما يزيد عن 190 ألف شخص سنوياً! لتتوسع موجة هجرة سكان الريف إلى أطراف المدن السورية، أو توسع هجرة القوى العاملة السورية للعمل في أسواق العمل المجاورة كما في لبنان والخليج..

إلا أن النقطة المفصلية هنا، هي أن العائد الاستثماري المنخفض، يدفع عملياً أصحاب الأعمال والاستثمارات في القطاعات كافة إلى زيادة عائدتها بطريقة واحدة، وهي زيادة الضغط على الأجر، وتخفيضها وزيادة عدد ساعات العمل، وهو ما يتطلب «تملصهم» من قوانين العمل، وتشغيلهم للعمال الأضعف والأكثر حاجة، كالأطفال والمتسربين من التعليم، وحملة الشهادة الابتدائية، وسكان الريف المهاجرين إلى المدن حديثاً، وتحديدًا طالما أن النشاط الاقتصادي لا يتطور إلا في قطاعات ضيقة، وبالعوم يتوسع في الخدمات التجارية والسياحية والعقارية والصناعية في الورش، ومجمل هذه لا تتطلب كفاءات وخبرات عالية ومستوى تعليمياً مرتفعاً.

وهذا ما يفسر توسع القطاع غير المنظم، أو العمل غير المنظم، الذي تبين أنه يشمل نسبة 89% تقريباً من العاملين في القطاع الخاص، ونسبة 65% من مجمل المشتغلين في سورية عام 2010، بينما كانت تقديرات هذه النسبة في عام 2008 هي: 33%!

فما حاجة القطاع الخاص في الخدمات وحتى الصناعة وغيرها، إلى تنظيم عماله، أو إلى تنظيم أعماله، أو إلى أي علاقة مع جهاز الدولة؟ طالما أن جهاز الدولة لا يلعب دوراً اقتصادياً أو تخطيطياً يستطيع من خلاله أن يمسك بخيوط العملية الاستثمارية وينظمها، فإن القطاع الخاص «لن يحتاجه» ولن يسعى إلى تنظيم أعماله! وسيستمر بحالة التهرب، التي تحقق له زيادة عائدته الاقتصادية الضعيف من خلال التسلط على الحلقة العمالية الأضعف، ومن خلال عدم المساهمة في رفد المال العام بحصة من الدخل، أي بالتهرب الضريبي.. فالقائمون على القرار الاقتصادي في سورية، هممشوا جهاز الدولة، فلا يستثمر بالطريقة التي ترفع المستوى التكنولوجي، ولا ينفق على التعليم، أو على البحث العلمي، ولا يساهم في تطوير بنية

واحد من أصل كل 8 سوريين طالبى عمل، لا يجد عملاً.

ولكن إذا لاحظنا فإن توسع القوى العاملة وتوسع الاستثمارات، هما في نسبة منخفضة متقاربة خلال العقد الذي سبق الأزمة، أي بقرابة 1% تقريباً، ما يعني أن للبطالة أسباباً أخرى، أي أن هناك من ينافس قوى العمل السورية، وهذا مصدره أمران: الأول إيجابي والثاني سلبي.

الآلات تزاحم العمال

فأولاً: على الرغم من أن نسبة توسع الاستثمارات في سورية قليلة، إلا أن نسبة التجهيزات والآلات منها كانت نسبة متزايدة، أي أن الآلات تحل نسبياً محل القوى العاملة، حيث ارتفعت حصة الآلات والتجهيزات من مجموع الاستثمار من 38% في عام 2000، إلى 43% في عام 2010، فالقوى العاملة في الصناعة توسعت بنسبة 1.8% خلال عشر سنوات، بينما كان الاستثمار الصناعي يتزايد بمعدل 10% سنوياً.

ولكن مع هذا بقيت مساهمة العامل في الناتج، في الصناعة وفي القطاعات الأساسية التي تدخل فيها الآلات أي التعدين، والبناء والتشييد، هي الأقل بين مجمل القطاعات الاقتصادية الأخرى! أي لم تنجح هذه الآلات في تحسين العائدية.. وهنا يأتي العنصر الآخر الضاغط على القوى العاملة في سورية، وهو العائدية المنخفضة للعمليات الاستثمارية.

نتائج استثمار «بلا جدوى»..

الاستثمار في سورية كان ضعيف المردود، حيث أن كل 100 ليرة توضع كاستثمار كانت تحقق قيمة مضافة لا تزيد عن 22 ليرة وسطيّاً في عام 2010، وهو ما يؤدي إلى انتقالات للعمليات الاستثمارية بين القطاعات، نحو القطاع الذي يحقق أفضل عائد، وتحدث تبدلات في حصة القطاعات في الناتج. ولذلك توسع الناتج في العقارات، والخدمات، والتجارة، بينما لم يتوسع في الصناعة والزراعة بالنسب ذاتها. وهذا الوضع المتغير بسرعة، يترك مئات آلاف العمال في «القطاعات المتروكة» للبطالة، وهو ما يفسر أنه مع تراجع النشاط الزراعي أكثر من 16% من سكان الريف السوري

تراجع كبير في إنتاج الطاقة خلال نصف عام!

132%

نحتاج إلى زيادة إنتاج الكهرباء في النصف الثاني من العام الحالي، عن النصف الأول بمقدار 132%، وبإنتاج يزيد على 13 مليار كيلوواط ساعي، لنبقى في مستويات إنتاج الكهرباء في 2015، فهل تراجع استهلاك السوريين الكهربائي بنسبة 40% بين العام الحالي والماضي؟!



تتيح بعض المقارنات مع وسطي الإنتاج للنصف الأول من العام الماضي، ملاحظة الاتجاه المتراجع لكل من إنتاج الكهرباء، والنفط والغاز، أي مجمل تراجع الإنتاج في قطاع الطاقة، خلال الأشهر الستة من العام الحالي.

خسارة 40% من إنتاج الكهرباء
بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية في النصف الأول من العام الحالي مقدار 5,59 مليار كيلو واط ساعي، وفق تقرير صادر عن المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء في الشهر الحالي.

تعادل هذه الكمية المنتجة نسبة 29% من مجمل إنتاج العام الماضي 2015 البالغ 19 مليار كيلو واط ساعي. إن مقارنة إنتاج نصف العام الحالي، بوسطي نصف العام السابق، والبالغ 9,5 مليار كيلو واط ساعي، يشير إلى انخفاض بمقدار يزيد على 40% في الإنتاج الواسطي، ما يعني أنه ينبغي أن يزداد إنتاج النصف الثاني من العام الحالي عن النصف الأول بمعدل 132%، أي أن يتم إنتاج ما يزيد عن 13 مليار كيلو واط، لكي يبقى فقط في حدود إنتاج العام الماضي..

إن التحسن النسبي لحصة الاستهلاك المنزلي من الكهرباء في بعض المناطق في العام الحالي، مع معطيات تراجع الإنتاج السابقة، يطرح تساؤلاً حول حجم تراجع الاستهلاك السوري الكهربائي في العام الحالي، وأثاره، وتحديداً أثاره على الناتج المحلي السوري، فتراجع الاستهلاك بهذا الحجم، يعكس تراجع عملياً في النشاط الاقتصادي..

1,8%، وانخفض الغاز المنتج بنسبة أقل من 7% عن إنتاج 2014. بينما ارتفع إنتاج النفط الخام المكرر في المصافي في عام 2015 عن عام 2014 بمقدار 16%، مع استقرار توريد النفط الخام الإيراني.. فهل تفسر وزارة النفط أسباب تراجع الإنتاج الواسطي بنسب تفوق ربع إنتاج الغاز، وخمس إنتاج النفط بين العام الماضي والحالي، وأسباب تراجع استيراد المشتقات، وتراجع التكرير في المصافي؟! هل نجد الإجابة على خارطة الحرب الميدانية، أم في خطط التقشف الإنتاجية الحكومية؟!

مصفاة حمص وبانياس فقط بلغت 1,88 مليون طن، بينما بلغت كميات النفط الخام المكررة في المصافي في عام 2015 مقدار 4,2 مليون طن، ما يعني أن النفط الخام المكرر في نصف عام 2016، أقل من وسطي النفط الخام المكرر في العام الماضي بنسبة 10,4%، ما يشير إلى تراجع في واردات النفط الخام عبر الخط الائتماني الإيراني، أو تراجع في قدرات المصافي، وعدم صيانتها. وينبغي الإشارة إلى أن إنتاج النفط والغاز لم يتغير في عام 2015، عن عام 2014، إلا بنسب لا تذكر، حيث زاد النفط المنتج الواسطي للمصافي بنسبة

خسارة خمس الغاز وربع النفط
أما فيما يخص إنتاج الطاقة، النفط والغاز محلياً، فقد بلغ وسطي إنتاج النفط اليومي في النصف الأول من العام الحالي 7500 برميل يومياً، مقابل وسطي يومي في العام الماضي بلغ 9492 برميل يومياً، بنسبة تراجع 21%. كذلك الأمر بالنسبة لإنتاج الغاز، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي في عام 2015 مقدار 5,2 مليار م3، أي بوسطي إنتاج لنصف العام 2,6 مليار متر مكعب، بينما بلغ إنتاج الغاز لنصف العام الحالي 1,97 مليار م3، بتراجع عن وسطي نصف العام الماضي بمقدار 24%.. أما كميات النفط الخام المكرر في

«حزم حكومة التجارة السورية»!



بالشكل الذي يتجاوز مشاكل المدفوعات النقدية عبر الأنظمة المصرفية العالمية في ظل العقوبات من جهة، ويسمح بتجاوز الدولار في عمليات الاستيراد والتصدير.. وكان هذا ليتم لو أن الأمور تدار في سورية بمنطق اقتصادي منسجم مع المصلحة العامة، وليس وفق منطق تسيير أعمال عشوائي يخدم أو لا يعيق بأفضل الأحوال مصالح قوى السوق الكبرى..

السلع الإيرانية والسورية، بل وتم توقيع اتفاق بمبادلة الحمضيات وزيت الزيتون السوري، بسلع غذائية إيرانية، واليوم يعود هذا الحديث عن مقايضة الحمضيات السورية مع روسيا، وكأنها المرة الأولى التي يتم طرح هذا الموضوع خلال الأزمة! كان من الممكن ولا يزال أن تتم عملية مقايضة السلع السورية الفائضة القليلة من بعض المنتجات الزراعية، بسلع غذائية ضرورية من الدول الصديقة،

ولكن هل تستطيع أن تقول لهم، «استغنوا عن هذه الحصة وأوقفوا هذا النشاط»، هنا يكمن السؤال!؟

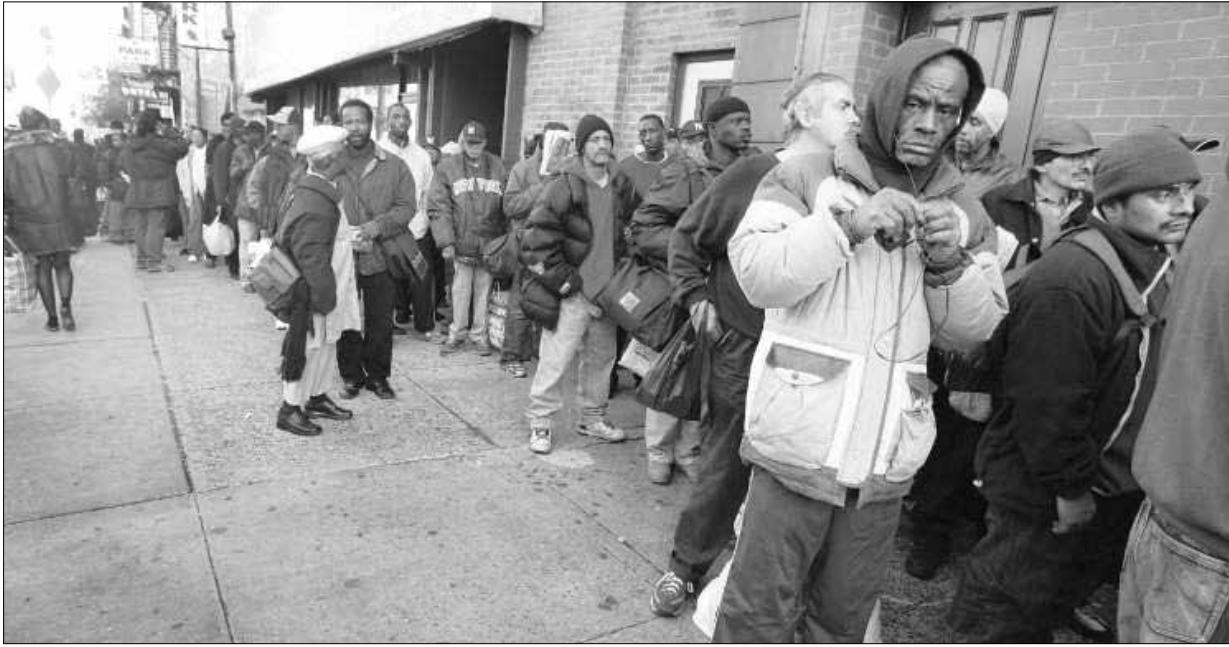
أولوية تصدير بعض الفواكه والخضار أما بالنسبة للتصدير، فإن كان بالفعل يحسن من دخل المزارعين في الزراعات الفائضة، ويحقق مدخولاً بالقطع الأجنبي، إلا أن هذا لا يتم جدياً.. فنسبة 15% من الحمضيات السورية مقبولة نوعاً في السوق الروسية، وفق ما ذكره مدير غرفة زراعة دمشق عمر الشالط، فالحمضيات السورية، كما زيت الزيتون، كما البندورة، كما التفاح، وفي ظل بنية الإنتاج الزراعي التي يسعى فيها المزارع لتخفيض التكاليف إلى الحد الأقصى، في محاولة لضمان عائد في ظل السوق التي لا يعلم ما السعر الذي ستقدمه له، يقارب التكلفة أم أقل منها أم أعلى!

والأهم أن ما يتم تصديره لا يعود قطعه الأجنبي إلى الخزينة العامة، بل إلى التجار المصدرين، وتحديد بعد أن قامت الحكومة بإعفاء المصدرين من إعادة قطع التصدير، الذي لم يلتزموا به سابقاً.. وحدث هذا في شهر 6-2016 عندما كانت السياسة الاقتصادية تريد أن تثبت للجميع بأن «وضع القطع الأجنبي تمام والحكومة لا تحتاج قطع المصدرين»، وهو يتمدد ويستمر حتى الآن.. مقايضة المقايضة بربح البعض منذ عام 2013 اقترحت إيران أن يتم مقايضة

تجتمع الحكومة في جلساتها الاقتصادية، وتبقى الجوانب التجارية، في موقع صدارة «النقاش الحكومي حامي الوطيس» كما تصدره الصحف المحلية! ورئيس الحكومة يتهم الجمارك بأنها السبب في وجود البضائع المهربة داخل البلاد، ويريد وضع حد لهذا الموضوع، وكذلك تطالب رئاسة مجلس الوزراء بوضع «مصفوفة تصدير» لإدارة شؤون فائض الحمضيات والتفاح وزيت الزيتون، وبعض الفواكه والخضار، وتوجهه «بحزم» إلى وزارة الاقتصاد لتسألها عن استثناءات إجازات الاستيراد، وفيما إذا كان هناك استثناءات باستيراد الكماليات!

وهذا كله «الإصرار الحكومي» والتسويق الإعلامي له، يأتي في سياق ما يشبه عمل وزارة اقتصاد قبل الأزمة، بل ومديرية تجارة خارجية فقط! حتى الآن لا تزال التجارة الخارجية صلب النشاط الحكومي، وتدار بعقلية ما قبل الأزمة، وبالرؤية الضيقة، التي تقول بترشيد الاستيراد، والتي تقول بأن زيادة التصدير تحسن وضع القطع الأجنبي.. إن كان هناك بعض الحقيقة فيما سبق، فإن الكثير من الشوائب تلغي صوابية هذا التركيز، فالسوق مفتوحة عملياً على دخول البضائع المستوردة بطريقة غير نظامية، والجمارك ليست الطرف الوحيد المستفيد من عملية بهذا الحجم، كما يدور الحديث اليوم في الجلسات الاقتصادية الحكومية، بل إن حصة هامة من دخل التهريب الداخل للبلاد تذهب إلى متنفذين معينين، الحكومة تعرفهم وتستطيع تحديدهم،

أرقام «عنصرية» من القاموس الأمريكي!



على خلفية أحداث القتل والاعتداء المتكررة التي تعرض لها السود في الولايات المتحدة على يد الشرطة، وخاصة في ولاية كارولينا الشمالية، أعادت مجلة counterpunch الأمريكية التذكير بدراسة أصدرتها جامعة هذه الولاية عام 2010 عن التفاوت الطبقي بين السود والبيض ضمنها، وذلك عبر مقال لباتريك كار نشر يوم 28 من الجاري.

تقول الدراسة، أنه في الوقت الذي يحوز فيه السود والملونون في الولايات المتحدة أقل من 39% من صافي الثروة، فإن هذه النسبة تنخفض في كارولينا الشمالية بشكل كارثي لحدود 22% فقط من صافي ثروة الولاية!

كذلك فإن الدراسة تبين: أن نصف السود في الولاية يمتلكون مدخرات لا تزيد عن \$100 للأسرة الواحدة: «بالأصل household ولا ترجمة عربية لها، فهي تعني الأشخاص الذين يعيشون معاً متشاركين في السكن والطعام والخدمات الأساسية الأخرى». بينما وسطي الادخار لأسرة سوداء هو \$3,505 وذلك بمقابل وسطي ادخار للأسرة البيضاء هو \$14,125

تبين الدراسة أيضاً أن أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 50 و65 عاماً من السود يملكون أصولاً تقدر وظيفياً بـ 17 ألف دولار لكل معيل منهم، في حين يصل الرقم إلى 143 ألف دولار لدى نظرائهم من البيض.

في دراسة أخرى للجامعة نفسها، ولكن لقسمها المختص بالشؤون الصحية والخدمات الإنسانية، يظهر أنه في الوقت الذي لا يملك فيه 13% من السود في الولاية أي ضمان صحي، فإن نظرائهم البيض يصلون إلى 22%.

إن جمع الأرقام المذكورة أعلاه، إلى الأرقام العامة في الولايات المتحدة، لا الأرقام الخاصة بتوزيع الثروة بين بيض وسود فقط، بل الخاصة بتوزيع الثروة العام ضمن المجتمع الأمريكي (وهو ما لم تفعله المجلة)، كفيل

بين عامي 1989 و2013 ارتفعت ثروة أغنى 10% من عائلات الولايات المتحدة من 20 ترليون دولار إلى قرابة 51 ترليون في حين لم تزد ثروة العائلات الـ 50% الأفقر طوال الفترة المذكورة.

دراسة أخرى لإيمانويل سيز وغابرييل زوكمان، منشورة في آب 2015، تفيد أن الـ 1% الأغنى في الولايات المتحدة قد ازدادت حصتهم من الثروة خلال الأعوام الثلاثين الماضية من حوالي 21% من إجمالي الثروة إلى حوالي 43% منها.

بتقديم صورة أوفى عن صراع مركب يجري في الولايات المتحدة، فمن جهة صراع بين قلة لا تنتمي لعرق أو لون محدد ضد بقية المجتمع، ومن جهة أخرى صراع عرقي لا يعدم أساسه الاقتصادي، ولكن محاولات حثيثة تجري لعزله عن أساسه الاقتصادي العام المتعلق بطبيعة النظام الأمريكي.. أشار تقرير حديث صدر في شهر آب الفائت، عن مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي، «وهو تقرير رحيم بالقلّة الحاكمة بلا شك»، إلى أنه

مشروع مارشال جديد وضمن عالم جديد..!



دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يوم الخميس الماضي، وعلى هامش مناقشات نادي فالداي في سوتشي إلى «ضرورة وضع خطة مارشال حديثة خاصة بالشرق الأوسط»، معللاً ذلك بحجم الدمار الهائل الذي ألم بهذه المنطقة. كما أشار إلى أن موسكو مستعدة للمساهمة بنشاط في عمل من هذا النوع.

فهل يمكن بقراءة متأنية لهذا التصريح في هذا التوقيت أن نضع بعض الاستنتاجات..

أولاً: الحديث بالملحوس عن إعادة الإعمار في سورية، من جانب أعلى سلطة في موسكو، يعني أن هذه الخطوة قد اقترب أوانها، أي أن أو أن الحرب بدأ بالنفاد.

ثانياً: الحرب لن تنته فحسب، بل وستنتهي، وموسكو بين المنتصرين الأساسيين فيها.

ثالثاً: ما يجري الحديث عنه ليس إعادة إعمار سورية فحسب، بل و«الشرق الأوسط»، أي أن ما سينتهي ليس الأزمة السورية فقط، بل ومجمل أزمات هذه المنطقة.

رابعاً: إن استحضار مثال مشروع مارشال، يحمل

إحياء تمتد ظلاله أبعد من «الشرق الأوسط» بكثير، تمتد إلى العالم بأسره.. فمارشال كان أحد نتائج الحرب العالمية الثانية، وكان نتاج توازن دولي جديد تشكل عبر تلك الحرب. ما يعني أن بوتين ربما يرمي بكلامه إلى أن التوازن الدولي الجديد قد نضج وأن أوان ترجمته بشكل ملموس. يمكن قراءة هذا المعنى بشكل أوضح من كلام بوتين في المناسبة نفسها عن حلف الناتو حيث أكد أن روسيا لا ترى أن حلف الناتو يتكيف بالفعل للظروف الجديدة في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، مشيراً إلى «زيادة التناقضات بشأن إعادة توزيع القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي في العالم».

إن ما ينبغي لفت النظر إليه أيضاً، هو أن البنية المالية-الاقتصادية للدخول بمشروع ضخم بمقاييس مارشال، وربما أكبر منه، قد باتت جاهزة لدى مجموعة بريكس، فإلى جانب الصناديق التي أنشأتها المجموعة، جرى الإعلان عن النية بإنشاء «صندوق بريكس لإعادة إعمار سورية» حسبما ذكرت نوفوستي في السابع من الشهر الجاري. متغيرات ميزان القوى الدولي، تسمح بالقول بأن إعادة إعمار سورية ما أن يبدأ قد يكون نموذجاً جديداً لإعادة الإعمار، يدعم نجاحه عمق أزمة الرأسمالية من جهة، وحاجة القوى الاقتصادية الصاعدة إلى دعم نموذج الاستقرار وعدم توليد الأزمات..

تراجع نمو

الاستثمار الصناعي العالمي..

مركز التصنيع العالمي كان ينتقل في العقود الأخيرة، وبعد السبعينيات تحديداً إلى الدول النامية بينما بقي نمو الاستثمار الصناعي ضعيفاً في مجموع الدول المتقدمة.

إلا أن الأزمة الاقتصادية منذ عام 2007 تنقل أزمة تراجع التصنيع إلى المراكز النشطة في العقود السابقة، ومؤشرات التراجع أدل على ذلك..

-81% في الدول المتقدمة

تراجع وسطي نمو الاستثمار الصناعي في الدول المتقدمة من 4,8% سنوياً خلال الفترة بين 2000-2007، إلى 0,9% سنوياً وسطي نمو سنوي بين 2010-2014.

-34% شرق آسيا

إن منطقة شرق آسيا حافظت خلال الفترة بين 2010-2014 على أعلى معدل نمو سنوي وسطي في الاستثمار الصناعي بنسبة 9,3%، إلا أن هذا المعدل تراجع عن وسطي الفترة بين 2000-2007 بمقدار 34%، حيث بلغ وسطي تلك الفترة 14,1% نمو سنوي في الاستثمار الصناعي.

-69% الهند

خسرت الهند نسبة كبيرة من النمو السنوي في استثماراتها الصناعية، حيث تقلص الوسيط السنوي في الفترة بين 2010-2014 إلى 3,8%، بينما كان هذا الوسيط في الفترة بين 2000-2007: 12,5% سنوياً.

وجدتها

د. عروب المصري



الطاقة النظيفة، هل هي المنقذ؟

عندما امتلأت وسائل الإعلام في مطلع العام بصور الفيضانات في معظم أنحاء العالم في مطلع هذا العام أعلنت وسائل الإعلام أن شهر شباط حطّم الأرقام القياسية المسجلة لدرجات الحرارة بصورة صادمة. وكذلك شهر آذار حطم أيضاً الأرقام كلها. وفي حزيران، امتلأت الشاشات أيضاً بصور الفيضانات. ومع زيادة انتشار هذه الظواهر المتطرفة، لم يعد هناك من ينكر التغير المناخي الملحوظ. فتم الإجماع حول حقيقة واحدة مهمة: الوقود الأحفوري يقتلنا، يجب أن نتحول إلى الطاقة النظيفة، وبسرعة. هذه الصوة النامية حول خطر الوقود الأحفوري تمثل تحولاً بالغ الأهمية في وعينا. لكنها تغفل نقطة المحورية. فبالرغم من أهمية الطاقة النظيفة المحتملة، إلا أنها لا يمكن أن تنقذنا من التغير المناخي.

إن التخلي عن الوقود الأحفوري والتحول إلى الطاقة النظيفة 100% لا شك خطوة هائلة في الاتجاه الصحيح، لكن هذا السيناريو الرائع لن يكون كافياً للحد من الكارثة المناخية.

عندما يتعلق الأمر بالتغير المناخي، فالمشكلة ليست فقط في نوع الطاقة التي نستخدمها. بل في كيفية استخدامها. ما الذي سنفعله بـ 100% طاقة نظيفة؟ إنه بالضبط ما نفعله بالوقود الأحفوري، إزالة المزيد من الغابات، بناء المزيد من مزارع اللحوم، توسيع الزراعة الممكنة، إنتاج المزيد من الإسمنت، ملء المزيد من مكبات النفايات، وكل ما سيضخ كميات مميّنة من الغازات الدفيئة في الهواء. لأن النظام الاقتصادي يتطلب نمواً مريباً بصورة لا نهائية، من أجل أرباح لا نهائية.

الطاقة النظيفة، بالرغم من أهميتها، لن تنقذنا من هذا الكابوس. لكن إعادة التفكير في اقتصادنا يستطيع أن يفعل. النمو في الناتج المحلي العالمي دون تنمية ليس «أنه الطريقة الوحيدة لعالم أفضل». لأنه لن يجعلنا أكثر سعادة، لن يجعل المجتمع أكثر عدالة اجتماعية، لن يحد من الفقر، وتأثيراته الخارجية التي تنتج أنواع الأمراض الاجتماعية كلها.

aroub@kassioun.org

ما هو الوضع الصحي للغنم العواس السوري؟



تحت عنوان توصيف الوضع الصحي للغنم العواس في مناطق مختلفة من سورية قدم كل من د. عبد الناصر العمر من الهيئة العامة للبحوث الزراعية و د. عبد الكريم الخالد من كلية الطب البيطري في جامعة البعث بحثهما في المجلة العربية للبيانات الجافة التي تصدرها أكساد

والتشريق «الترحال» بين البادية السورية الفقيرة بالمراعي بسبب الجفاف وبين الداخل الذي تتواجد فيه المخلفات الزراعية والكلأ والماء. وُجد أن الهدف من التربية كان غالباً لإنتاج اللحم والحليب معاً «73,6%» وأحياناً لإنتاج الحليب فقط «20,8%» أو لإنتاج لحم فقط «5,7%» وأن النوع السائد للتربية كان السرحي الطليق «80,4%» وللتربية المكثفة المغلقة «1,8%» وشبه المكثفة «17,6%».

ممارسات في الصحة الحيوانية
بينت المسوحات أن عزل الحيوانات المريضة عن الأخرى السليمة لم يتجاوز «56%» وأن نقل عينات إلى المختبر البيطري لكشف سبب الإجهاض لم يبلغ سوى «25%» من الحالات، كما أشارت الاستمارات إلى عدم تبديل كباش التلقيح في نحو «70%» من الحالات، وأن إضافة الفيتامينات والأملاح المعدنية لا تتم إلا لنحو «57%» «29%» من القطعان فقط على التوالي. وقد بلغت نسبة الراغبين في تلقيح نعايجهم بشكل اصطناعي حال توافره «14,8%» من المربين، وخلافاً لذلك فقد اعتبرها الآخرون حالة غير مرغوبة بالنسبة للأغنام، وتشير هذه المعطيات كلها إلى عدم استخدام وسائل وقائية ضرورية سواء في التربية أو عند حدوث أمراض معينة.

المرضية فيما بين هذه الحيوانات يزداد مع توافر عوامل التماس المباشر وغير المباشر. وقد تنتقل بعضاً من هذه الأمراض «الجرثومية والطفيلية» إلى الإنسان مسببة له اضطرابات فسيولوجية ومشكلات صحية وأحياناً الموت. ولهذا فإن توصيف ومعرفة الواقع الصحي للغنم العواس في سورية وطبيعة تربيتها ورعايتها ومشاكلها المرضية تحت ظروف أنواع التربية المختلفة، يسهل تطبيق البرامج الاستراتيجية في إطار مكافحة «الوقاية والعلاج»، والذي من شأنه تحسينها وتطويرها صحياً سواء بالنسبة لأغنام المربين أو التي تربي في المحطات البحثية، مع الأخذ بالحسبان الظروف البيئية التي تخص كلاً منها، ولضمان استمرارية الحصول على إنتاجية مرتفعة منها، والحصول على إنتاجية مرتفعة منها، والحفاظ عليها بحالة صحية جيدة.

توصيف الواقع الصحي للأغنام
تتطلب أهداف البحث استراتيجيات تحسين إنتاجية وتطوير صحة الغنم العواس لتحقيق فهم أفضل لوضعها الراهن، وذلك في عمليات الرعاية والتربية. ويعتبر توصيف الواقع الصحي للأغنام في سورية نظاماً معقداً وذلك بسبب عدم استقرار القطعان نتيجة لنظام التغريب

والبراغيث. وغيرها. وقد وجد أن الإصابات في محطات مراكز البحوث العلمية الزراعية كانت أدنى بكثير مما هو عليه الحال عند المربين في التربية السرحية الطليقة. تتطلب مجمل النتائج التي تم الحصول عليها في هذا العمل وضع أسس وبرامج استراتيجية سواء في مجال الوقاية والعلاج، أو في مجال التربية بأشكالها المختلفة.

الثروة الغنمية

وتعد الثروة الغنمية إحدى مقومات الاقتصاد الوطني إذ بلغ عدد الأغنام حسب احصائيات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي قرابة 21380030 رأساً، ويشكل إنتاجها من الحليب واللحم جزءاً مهماً من إجمالي الإنتاج في سورية، إذ بلغت نسبته نحو 23,5% و 73,3% من هذا الإنتاج على التوالي «المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية، 2006» وتعرض هذه الأغنام لإصابات مرضية متعددة وخاصة الجرثومية والطفيلية وغيرها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض في إنتاجيتها وأحياناً نفوقها.

طرائق التربية والإنتاج

ترتبط أهم العوامل الممهدة لذلك في طرائق التربية والإنتاج وما يتعلق بذلك من عوامل بيئية ووبائية، كما أن إمكانيات واحتمالات انتقال الأخماج

تمّ توصيف الوضع الصحي للغنم العواس في محافظات مختلفة من القطر العربي السوري، بهدف تحديد أهم الأمراض المنتشرة، ولاسيما الإصابات الجرثومية والطفيلية، التي تؤثر سلباً في إنتاجيتها، سواء في ظروف التربية السرحية الطليقة لدى المربين، أو في بعض المراكز التابعة للبحوث العلمية الزراعية، ومن ثمّ وضع بعض المقترحات والتوصيات التي قد تساعد في الحد من انتشار هذه المشكلات الصحية. وقد اعتمدت اليتان في ذلك هما:

المشكلات المرضية

وتبين نتيجة هذا العمل أن أهم المشكلات المرضية هي انتشار الإصابة بالتهابات الضرع والرئة والأمعاء والمفاصل والتهاب الجلد البثري والفنق السري والإجهاضات وعسر الولادة والمواليد المشوهة والإصابات الطفيلية بالديدان المعوية والمعوية والرئوية والكبدية والكيسات العدارية والأيصريات ونبرة الأنف الغنمية واللبود والقوارم والقمل

الصين تطلق أكبر مركبة فضائية مجانية عام 2020

صاروخ متجدد الانطلاق



تخيل مركبة هجينة تجمع بين كونها صاروخاً وكونها طائرة أنيقة في الوقت نفسه، يمكنها أن تعلق وتحلق بك وصولاً إلى الفضاء الخارجي. قد تتمكن الصين من تقديم هذه المركبة الطائرة الهجينة في غضون السنوات القليلة القادمة.

كشفت «الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا مركبات الإطلاق» مؤخراً عن نيتها لبناء أكبر مركبة فضائية مجانية في العالم، وذلك في المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية (IAC) في غوايا لاخارا، المكسيكية، بحسب مجلة العلوم البريطانية «نيو ساينتست». حيث تمتلك المؤسسة -التي تتخذ من بكين مقراً لها- تصميماً جديداً يتكون من قطعة واحدة قيد التطوير، وتأمل أن تبدأ بإطلاق الرحلات الفضائية بحلول 2020. بخلاف الطائرة الفضائية سبيس شي

ب- تو من صناعة فيرجن جالاكتيك، التي تتطلب حمل مركبة الركاب بواسطة طائرة ثانوية، سيتمكن هذا الصاروخ الصيني المرنج - الذي يتلقى دعماً رسمياً من الحكومة - من الإقلاع بمفرده. يشر ح رئيس الأكاديمية «هان بينجين» كيف ستطلق هذه الطائرة الفضائية إلى الجو: «ستقل المركبة بشكل عمودي كالصاروخ، وتهبط على المدرج تلقائياً دون الحاجة إلى أي تدخل موجه من الأرض أو حتى على متنها». هنالك اثنان من النماذج قيد الإنجاز حالياً. يزن أحدهما 10 أطنان مع جناحين يبلغ امتدادهما معاً مسافة 6 أمتار،

ويمكنه أن يتسع لخمس ركاب. في حين يزن الآخر عشرة أضعاف الأول، مع امتداد جناحين أطول بمرتين، ويزعم الصينيون أنه قادر على حمل 20 راكباً. كما أن المركبات الفضائية المجنحة يتم تصميمها ليتم استخدامها بشكل متكرر، حيث تسجل المركبة الواحدة ما يعادل 50 رحلة فضائية لكل دورة حياة تكون فيها صالحة للاستخدام.

الفضائية، سيقود تقدمهم إلى الأمام. حيث يذكر الفريق في الورقة البحثية التي عرضت في مؤتمر IAC، أن «الاهتمام ينتشر أكثر فأكثر بين عامة الناس بتجربة التحليق الفضائي». رغم أنها قد لا تكون متاحة للجميع، حيث يتوقع هان أن تتراوح تكلفة الركوب بين 200,000 و 250,000 دولار أمريكي.

تذكرة سفر إلى الفضاء
هم قادرون على إرسال 20 شخصاً إلى الجو مسافة 100 كيلومتر، وأبعد من ذلك على متن صاروخ دون الحاجة إلى سفينة أم، أو إلى التحليق وفق مراحل متعددة من المحركات الدافعة، ويمكن تكرار استخدامها نحو 50 مرة. ويبدو أن الصينيين واثقون من أن الطلب المتزايد على الرحلات

أخبار العلم



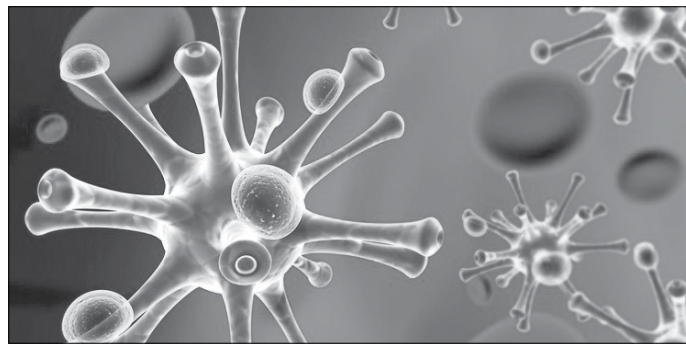
صاروخ روسي قاتل لحاملات الطائرات الأمريكية

قد يغيب انضمام صاروخ «سيركون» الفرط-صوتي السري إلى البحرية الروسية موازين القوى في البحار حيث ستفوق القدرات الهجومية الروسية إمكانات الدرع الصاروخية الأمريكية.

وقد أشارت الأنباء عن نجاح تجربة صاروخ «سيركون» البحري الروسي السري قللاً بالغاً في البنتاغون الذي قرر إيجاد سبل فعالة لمواجهة هذا الصاروخ الفرط صوتي الخطير الذي يمكن أن يحقق صنعه ثورة في بناء السفن الحربية ويغير موازين القوى في البحار، إذ أن حاملات الطائرات ستفقد سريعاً أهميتها نظراً لتعرضها لفعل هذا الصاروخ الخطير.

لا تزال مواصفات صاروخ «سيركون» سرية، كما لا تزال تصاميمه كلها تحت ستار السرية والإخفاء. والمعلوم عنه إلى حد الآن هو سرعته التي تبلغ 5 - 6 ماك «ماك واحد هو سرعة الصوت التي تفوق قليلاً 1000 كيلومتر في الساعة في طبقات الغلاف الجوي القريبة» والمدى التقريبي لإطلاقه وهو 800 - 1000 كيلومتر.

وهناك معلومات غير مؤكدة تدل على أنه تدرس حالياً مسألة تصنيع نسخة من هذا الصاروخ تصدر إلى دول أخرى على أساس صاروخ «براموس 2» الروسي الهندي.

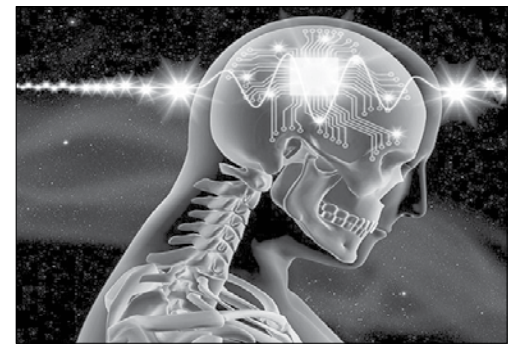


ثورة في علم المناعة

اكتشف فريق دولي من العلماء معلومات جديدة عن نظام المناعة الذاتية، قد تحدث ثورة في عالم الطب وتؤدي إلى اتباع نهج مختلف في تطوير اللقاحات. من المعروف أن الوظيفة الرئيسية لجهاز المناعة لدى الإنسان هي التعرف على الأجسام الغريبة التي قد تدخل الجسم كالفيروسات والبكتيريا والقضاء عليها، وتسمى هذه الأجسام الغريبة والتي تثير الاستجابة المناعية في الجسم «بالمستضدات» أو «مولدات الضد» (antigen)، حيث تقوم باستثارة واستفزاز الخلايا المناعية التي تقوم بدورها بمهاجمة تلك المستضدات.

حتى الآن جرى الاعتقاد بأن الغالبية العظمى من «منارات الإشارة» أو الأجسام التي تستثير إشارة الجهاز المناعي هي عبارة عن بنى بروتينية معينة في أجسام المستضدات. وفي الوقت نفسه كان معروفاً لدى العلماء أن خلايا المستضدات تنتج نوعين مختلفين من «الحواتم» (Epitopes) المختلف بعضها عن بعض من حيث التركيب. وفي هذه الحالة يزداد احتمال الخطأ من قبل خلايا الجهاز المناعي نظراً لمصادفة هذه الخلايا المناعية ومهاجمتها سلاسل من الأحماض الأمينية لخلايا سليمة في الجسم لكونها تظن أنها تابعة لأجسام غريبة مشابهة في تركيبها لتلك الأحماض الأمينية.

وقد اعتقد في السابق أن احتمال وجود «حواتم» مشتركة أو متشابهة بتركيبها الجيني مع خلايا أخرى أمر نادر جداً. لكن بعد دراسات طويلة أجراها العلماء وبعد الاستعانة بطرق جديدة اتبعوها في دراساتهم، اكتشفوا عكس ذلك، واستطاعوا تحديد حوالي 25 % من «الحواتم» التي تحتوي على أصناف من البروتينات التي ترسل إشارات للجهاز المناعي.



بشراً خارقين

قد تبدو فكرة زرع رقائق في أدمغة البشر من أجل منحهم ذاكرة خارقة غريبة ومستوحاة من أحدث أفلام الخيال العلمي، ولكن يمكن أن يكون الابتكار القادم لصالح مستقبل البشر.

أحد علماء الأعصاب يستعد لبدء تجربة هذه التكنولوجيا المستقبلية على البشر، حيث اختبرت رقائق الذاكرة بنجاح على الفئران ومن الممكن أن تصبح متوفرة تجارياً في يوم من الأيام، وبالتالي قد يتمكن أي شخص من تعزيز قدرات ذاكرته عبر التكنولوجيا الحديثة.

فالدماغ يرسل نمطاً من الإشارات الكهربائية على شكل رمز فريد من نوعه من أجل تحويل الذكريات القصيرة الأمد إلى أخرى طويلة الأمد، وصُممت رقاقة الدماغ لإرسال إشارات كهربائية تتناسب مع النمط الموجود في الدماغ، من أجل محاكاة العملية الطبيعية بغية تعزيز قدرة الذاكرة.

وقد اختبرت الرقائق هذه على الفئران والفئران، فأظهرت النتائج تحسن الذاكرة لدى كلا النوعين.

ويركز المشروع على تصميم نماذج من أجهزة الزرع الدماغية عند البشر بدعم مالي يصل لحوالي 100 مليون دولار. وقد بدأ الباحثون بإجراء تجارب على مرضى الصرع في المستشفيات.

الحل اليمني.. والترابط سورياً



فهل تحتل الأزمة اليمنية، منطق ربط الملفات أمريكياً كما يبدو واضحاً في الملفين السوري واليمني؟ أم أن تغييراً وارداً تدفع إليه موازين القوى الإقليمية، والأوضاع المتردية داخلياً في اليمن سينحو بالمعادلات خارج الحسبة الأمريكية؟

وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف: إن واشنطن و«التحالف» السعودي ليست لديهما الجدية لإنهاء معاناة اليمنيين، مضيفاً أنه ما من نوايا جادة نحو إنهاء حرب اليمن وإنهاء معاناة اليمنيين وإنجاز مصالح وطنية.

وحلفاءها عاجزون عن إنهاء الأزمة اليمنية؟

هذا الافتراض الأخير حول قدرة واشنطن وحدها على إنهاء الأزمة اليمنية هو الذي يدفعها عملياً إلى إظهار نشاط منقطع النظير حيال الملف اليمني، تقادياً لضغوط دولية، أولها من الأمم المتحدة التي «تؤنب» السعودية، ليلاً نهاراً «إنسانياً»، وليس آخرها خصوم واشنطن الدوليين المرابطين أمامها عند كل مفصل، في خضم هذا الصراع الدولي، وهم عملياً الأهم. بمعنى آخر، فإن واشنطن إذ تحاول المماطلة والمشاغلة الاستراتيجية فإنها تحاول أيضاً الإبقاء على صورة الباحث عن حلول للأزمة اليمنية، وهو ما يفسر إلى حد ما الكم الهائل من المبادرات واللقاءات التشاورية التي تشارك فيها واشنطن حيال الملف اليمني. ولكن المخاوف اليوم أصبحت أكثر جدية بالنسبة لواشنطن، التي تستحسن تسجيل الحل اليمني باسمها، من فقدان جزء من الهيمنة على تفاصيل هذا الحل، عبر الدخول الروسي الجزئي على خط الحل، من خلال لقاءات متكررة مع وفود يمنية ومع البعثة الدولية إلى اليمن. وفي إشارة إلى التفاف واشنطن على الحل السياسي للأزمة اليمنية، يقول

■ مالك موصلي

قبل أسابيع، جاء كيري بـ«مبادرة لحل الأزمة اليمنية». هذه المبادرة لم تصدر كورقة معلنة، إنما كـ«تسريبات» تدور حول القرار الدولي 2216. وقد جاء ذلك بعد مباحثات شملت المجموعة الدولية المعنية بحل الأزمة اليمنية، والتي تضم إلى جانب الولايات المتحدة كلاً من بريطانيا ودول «مجلس التعاون الخليجي». لكن ما جرى بعدها على الأرض، يوحي بأن منطق المبادرات الأمريكية أو السعودية، حتى الآن، له وظيفة أخرى غير حل الأزمة. وما يؤكد هذا القول هو دعوة «الرابعة الدولية»، التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات في 16/تشرين الأول إلى هدنة، والتي تم تطبيقها فعلاً لثلاثة أيام شهدت خروقات بالجملة، وما أن انتهت حتى عادت حمات الدم في الشوارع اليمنية مجدداً، وما تزال حتى الآن.

إذا ما المطلوب أمريكياً من تكرار المبادرات دون الوصول إلى نتائج حقيقية على الأرض؟ هل فعلاً تقف واشنطن عاجزة عن لجم الاندفاع السعودي في اليمن وإجباره على الرضوخ للحلول السياسية؟ أم أنها

خارطة طريق، مبادرات، دعوات وتوصيات، أوراق لجان العمل المشتركة، هي الأدوات التي تم إنتاجها وإعادة تدويرها على طول مراحل الأزمة اليمنية، وجميعها تدور حول القرار الدولي «2216»، الذي وضع الخطوط العامة، لحل الأزمة اليمنية، فما الذي يقف حاجزاً حتى اليوم، قبل الوصول إلى اتفاق ناجز ينهي معاناة اليمنيين؟

الموصل: تخطيط أمريكي.. محاولات تركية.. وتقدم عراقي



الموصل بدءاً من ناحية القيارة إلى ناحية حمام العليل، وبدأت العوائل النازحة بالعودة إلى منازلها في المناطق المحررة جنوب الموصل.

تصريحات حول العملية

يوم الأربعاء 26/تشرين الأول، أعلنت قيادة العمليات المشتركة انطلاق «محور الحشد الشعبي» خلال الأيام المقبلة، لكن دون تفاصيل تذكر، مع العلم أن مسألة مشاركة «الحشد الشعبي» ظلت حتى بعد انطلاق عملية تحرير الموصل مثار خلاف بين القوى السياسية العراقية، وبين بغداد وواشنطن من جهة أخرى.

من جهته، أكد رئيس إقليم «كردستان العراق»، مسعود البارزاني، أن قوات «البشمركة» لن تدخل مدينة الموصل خلال عملية تحريرها من تنظيم «داعش»، وقال في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس «التحالف الوطني»، عمار الحكيم، الأسبوع الماضي: أن قوات «مكافحة الإرهاب العراقية» هي التي ستدخل الموصل، فيما ستقوم «البشمركة»، بالمساهمة في تطويق المدينة.

وتستمر المحاولات التركية لإثبات الحضور في قلب المعركة، ولو إعلامياً، عبر تصريحات يومية لمسؤولين أتراك، تجدد الموقف التركي حيال المعركة، والقائل بـ«شرعية المشاركة التركية في العمليات العسكرية، انطلاقاً من مفهوم الحفاظ على الأمن القومي التركي».

في هذا السياق، يقول وزير الخارجية

■ وائل سعد

بحسب البيانات العسكرية العراقية، استطاع الجيش العراقي والشرطة الاتحادية، بإسناد من قوات حليفة، تحرير قرابة 72 قرية وناحية محيطة بمدينة الموصل، منذ انطلاق المعارك حتى تاريخ 24/تشرين الأول. وبحسب وزارة الدفاع العراقية، فإن القوات الأمنية كبدت تنظيم «داعش» خسائر بالأرواح بلغت 722 إرهابياً، فيما ألقت القبض على 23 آخرين حاولوا الفرار.

الاقترب من حدود المدينة

بالمقابل، يحاول تنظيم «داعش» إبطاء تقدم القوات العراقية من خلال فتح جبهات ثانوية، والسيطرة على أحياء عدة من مدينة الرطبة غرب البلاد، حيث نقلت وسائل إعلام، عن ضابط في «غرفة عمليات الأنبار» قوله أن المسلحين شنوا في 23/تشرين الأول هجوماً عنيفاً على المدينة الواقعة على بعد 310 كم غرب الرمادي من محاور عدة.

وقد سبقها فجر الجمعة 21/تشرين الأول، هجوم مباغت على مدينة كركوك التي تخضع لسيطرة «القوات الكردية»، بهدف تخفيف الضغط عن مدينة الموصل، وأسفرت العملية عن مقتل 74 مسلحاً من تنظيم «داعش»، وسيطرة القوات الأمنية على منطقة الموقف داخل المدينة.

على الصعيد الإنساني، قامت القوات المشتركة بتأمين طريق جنوب

تدخل معركة «تحرير الموصل» أسبوعها الثالث من العمليات العسكرية المتواصلة، والتي تحقق فيها القوات العراقية تقدمات هامة، وصفتها حكومة البلاد بأنها أسرع مما كانت تتوقع، وفيما يلي نورد أهم المحطات الميدانية والتحركات السياسية المتعلقة بالعملية.

والعراقية حول مشاركة القوات التركية في معركة «قادمون يا نينوى»، يخرج مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص بـ«التحالف الدولي»، بريت ماكغورك، بتصريح يفيد بأنه لا تنسيق مع التحالف أو الحكومة العراقية بشأن وجود القوات التركية.

وفي سبيل تثبيت الوجود التركي على الأرض، قصفت القوات التركية الأحذ الماضي باستخدام المدفعية والدبابات مواقع تنظيم «داعش» في منطقة بعشيفة شمال العراق.

التركي، مولود جاويش أوغلو، في حوار متلفز، أنه في حالة نشوء تهديد ضد تركيا «سنستخدم جميع إمكانياتنا، بما في ذلك إطلاق عملية برية»، مشيراً إلى أن بلاده «لن تسمح لعناصر حزب العمال الكردستاني بالتمدد شمال العراق».

اللافت في هذه المسألة هو التخطيط الأمريكي في التعامل مع «الحليف» التركي. ففي الوقت الذي يعلن فيه وزير الدفاع الأمريكي، أشتون كارتر، عن اتفاق بين السلطات التركية

تستمر المحاولات التركية لإثبات الحضور في قلب المعركة- ولو إعلامياً- عبر التصريحات اليومية لمسؤولين أتراك والتي تجدد الموقف التركي حيال المعركة

تنويه

في العدد الماضي «781»، تكرر محتوى مادة «ضالة مصر في جيوب الكبار» ليرد أيضاً في مادة «واشنطن على حافة الهاوية اليمنية». تعتذر أسرة تحرير «قاسيون» عن هذا الخطأ التقني غير المقصود، علماً بأنها عملت على تصويبه في يوم صدور العدد ذاته على الموقع الإلكتروني للصحيفة «kassiounpaper.com».

الصورة عالمياً



• أكد الكرملين
أن الرئيس
الروسي،
فلاديمير
بوتين،
مستعد

للتفاوض مع أي
رئيس أمريكي جديد،
شرطاً أن تصب هذه المفاوضات في
مصالح روسيا القومية، وأن «معادلة
ترامب- كلينتون لا تهمنا».



• توقع رئيس
اللجنة
التنفيذية
لشركة غاز
بروم الروسية،
اليكسي ميلر،
الانتهاء من اتمام

بناء خط السيل التركي
مع نهاية عام 2019، وأن التصاريح اللازمة
لمد خط السيل التركي، قد تم إصدارها.



• أعلنت «الهيئة
الوطنية
للمحامين
التونسيين»،
تعليق
التحركات

الاحتجاجية التي
شرعت في تنفيذها تحت شعار «أسبوع
الغضب» تنديداً بمشروع قانون المالية
لعام 2017، وذلك بعد بدء مشاورات في
هذا الصدد.



• في ظل
الاعتراضات
الأوروبية
والأمريكية،
دعا وزير
الخارجية

الأمريكي، جون
كيربي، الخميس 27/ تشرين الأول، أعضاء
الكونغرس إلى التوقيع على اتفاق الشراكة
الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط
الهادئ.



• اختتمت القوات
الروسية
والمصرية
المرحلة
الرئيسية من

مناورات مكافحة
الإرهاب في مصر «حملة
الصفافة 2016»، والتي وصفت بالمهمة نظراً لما
قدمته لمصر من قدرات على مواجهة الإرهاب في
البيئة الصحراوية.



• تعقد
الحكومة
الفنزويلية
والمعارضة
حواراً سياسياً،
وسط تفاقم الأزمة

والاحتجاجات التي اندلعت، منذ محاولات
المعارضة إجراء استفتاء يهدف
لإطاحة بالرئيس، نيكولاس مادورو.

يبرز مؤخراً التخوف والضيق الصهيوني من الوجود العسكري الروسي في سورية والبحر المتوسط، إذ بدأ الحديث في الأوساط السياسية والعسكرية الصهيونية عن أخطاره الاستراتيجية على «أمن الكيان».

المشهد في المنطقة:

موازين القوى تضرب عصب الكيان



بالإضافة إلى القلق
الصهيوني المتصاعد
من حقيقة أن الوجود
العسكري الروسي
في المنطقة قد قوى
فعلياً من شوكة القوى
المنافسة للكيان،
يتزايد الخوف في
داخله من أثر هذا
الوجود على هامش
حركة الطيران
المناحاة له، ويرى
عسكريون أن وجود
حاملة الطائرات
الروسية، الأدميرال
«كوزنتسوف»، ونشر
صواريخ «إس 300»
و«إس 400» يفرض
نظاماً إقليمياً جديداً
في المنطقة.

■ إعداد: سمع خطار

ستحسن هذه الفعاليات
بشكل كبير من أداء القوات
الروسية وقدرتها على
الاكتشاف وتشخيص الأهداف
البحرية والجوية. ومعروف
أن حاملة الطائرات الروسية
هذه يبلغ طولها 300 متر
وعرضها 70 متراً، وهي تحمل
عشرات الطائرات الحربية
والمروحيات وطاقماً يحوي
ألفي جندي وضابط.

وكانت حكومة الاحتلال قد
تفاخرت قبل أشهر بنجاحها
في «التوصل إلى اتفاق مع
روسيا» حول آلية لتنسيق
الطلعات الجوية بغرض
«منع التصادم بين سلاحي
الجو فوق سورية». وحسب
التقديرات الصهيونية، فإن
آلية التنسيق هذه، أفلحت
في البداية في تأكيد ذاتها،
ولكن «التعاون بدأ في
التراجع». وهناك إشارات
متعددة عن إيقاف «التنسيق
بين إسرائيل وروسيا
بخصوص سورية».

وأول هذه الإشارات، تغلغل
طائرة روسية من دون طيار
في أجواء الجولان السوري
المحتل، وبعد ذلك جاء تصدي
الصواريخ السورية للطائرات
الصهيونية مؤخراً. وبسبب
محاولات سورية التصدي
للطائرات الصهيونية، فهدمت
قيادة الجيش الصهيوني أن
الوضع في المجال الجوي

السوري قد تغير، وأن
الجيش السوري يستعيد
قدرته على الرد في ظل
الدعم الروسي. هذا عدا عن
«التوقعات» المبالغ فيها
صهيونياً بأن الأجواء سوف
تتهدم عالمياً بعد الانتخابات
الرئاسية الأمريكية.

الحل على
أساس موازين القوى

الرد التقليدي على هذا الكلام
من قبل كارهي روسيا يتمثل
في القول: بأن موسكو لا
تعتبر كيان الاحتلال عدواً

لها، ويشيرون في ذلك إلى
عدد من المؤتمرات المشتركة،
والاتفاقيات الموقعة بين
الجانبين، والتي تدل جميعها
على «علاقات عادية» بين
روسيا وكيان الاحتلال.
إلا أن ما يغفله هؤلاء في
واقع الأمر هو أن الموقف
الموضوعي العميق في روسيا
«أي تلك القناعات التي تساهم
في تحديد الاستراتيجية،
بغض النظر عن مواقف
الاستهلاك الإعلامي» لا يزال
يرى في «إسرائيل» ممثلاً
للولايات المتحدة الأمريكية
في المنطقة، وبالتالي خطراً
استراتيجياً على المشروع
الأوراسي، ومشاريع الربط
الأخرى في المنطقة. وهو
ما لا يمكن حله إلا بطريقة
واحدة: القضاء على وظيفة

يحذر خبراء عسكريون في
كيان الاحتلال، من أن وصول
حاملة الطائرات الروسية
إلى البحر المتوسط، سيؤثر
«عاجلاً أم آجلاً» على نشاط
سلاح الجو الصهيوني بشكل
كبير، في حين أشار ضباط
كبار إلى أن وجود حاملة
الطائرات الروسية كجزء من
أسطول بحري كبير متوجه
إلى المنطقة، من شأنه أن
يخلق الإمكانية لفرض قيود
على النشاطات «المسرية»
والعلنية» الصهيونية ضد كل
من سورية ولبنان.

هل يصاب الطيران
الصهيوني بالشلل؟

من المتوقع أن تصل
«الأدميرال كوزنتسوف»
إلى السواحل السورية خلال
وقت وجيز، وعند وصولها
تؤكد التقارير الاستخباراتية
الصهيونية أن عملية
تشغيل منظومة الطائرات
الصهيونية دون طيار
سوف تتضرر بشكل كبير،
وكذلك المروحيات الدورية
البحرية. والحاملة، بالإضافة
إلى قطع بحرية سترافقها،
ستشعر بتنظيم دوريات
بحرية وجوية، وكذلك تشغيل
رادارات متطورة وأجهزة
حرب إلكترونية.



الموقف
العميق في
روسيا لا يزال يرمي
في «إسرائيل»
ممثلاً للولايات
المتحدة
الأمريكية
في المنطقة
وبالتالي خطراً
استراتيجياً
على المشروع
الأوراسي
ومشاريع الربط
الأخرى في
المنطقة

الإفلاس السعودي يفرض تقشفات: داخلية وخارجية



تدرك السعودية ضرورة الاتجاه إلى تنويع مواردها الاقتصادية في المرحلة القادمة، لتعويض الخسائر التي تلقتها نتيجة لمررب أسعار النفط منذ حزيران/ 2016، إضافة إلى تكاليف حرب اليمن. لكن طبيعة المنظومة الاقتصادية السعودية، المبنية أساساً على إيرادات النفط، تعني ضرورة أحداث تغييرات بنيوية كبرى لتنويع الموارد، في سبيل تفادي مخاطر الإفلاس، وما قد يتبعه من تغيرات سياسية واجتماعية.

■ فادي خضر

المملكة. وعلى سبيل المثال، فإن قرار منع العلاوات والامتيازات والبدلات وبعض المخصصات، للمسؤولين ذوي المراتب العليا، كالوزراء ومن في مرتبتهم، وأعضاء مجلس الشورى، إضافة إلى تقديم استقالات موظفين كبار من «أرامكو» و«سابك»، أدى في نهاية المطاف إلى اختزال آلاف التعاملات المصرفية، وبالتالي إحداث أزمة في القطاع المصرفي الذي يعاني أصلاً نقصاً في السيولة.

«التقشف» خارجياً

يعتبر المال السعودي أحد الأدوات التقليدية في إيجاد نوافذ على الإقليم، لكن الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالمملكة، إلى جانب التغيرات الكبيرة التي تشهدها المنطقة، تعني إعادة النظر جدياً في هذه الأداة من قبل الجانب السعودي. لكن في الأحوال جميعها، فإن الإبقاء على دعم دول الإقليم بالطريقة السابقة يعني تكاليف ثقيلة على الداخل السعودي، وإذا تم تقنين الدعم، فهذا يعني خسارة جزء من القدرة السعودية على التحكم ببعض المسائل السياسية العالقة في المنطقة.

مصر أول من تلقى تبعات الأزمة الاقتصادية السعودية، بتخفيض ضمني

أول مرة في تاريخها، تطرح السعودية «أدوات الدين» المتضمنة سندات وصكوك للبيع. وبحسب وكالة الأنباء السعودية «واس»، أنجزت وزارة المالية إنشاء برنامج دولي لإصدار أدوات الدين، وقامت بتعيين عدد من البنوك الاستثمارية العالمية والمحلية لتنسيق سلسلة من الاجتماعات مع مستثمري أدوات الدين.

بيع السندات والصكوك

يقدر المجموع الإجمالي للطرح الأول 17,5 مليار دولار، بينما وصل المجموع الكلي لطبقات الاكتتاب في السندات، 67 مليار دولار. ويذكر أن الديون المباشرة على الحكومة، بحسب وزارة المالية، بلغت في نهاية شهر آب الماضي نحو 72 مليار دولار، 10 مليارات منها ديون خارجية.

هذه الأموال المكتسبة من بيع السندات المطروحة ليست للاستثمار في البنية التحتية أو المشاريع العملاقة، وإنما لسد النقص الحاد في الموارد المالية، والتي لا تقتصر على مسألة أسعار النفط، وتكاليف الحرب اليمنية فحسب، بل تعدتها إلى نتائج سببتها سياسات التقشف المتصاعدة في

السعودي للسلطة الفلسطينية. فيما ظهرت أزمات «تيار المستقبل» اللبناني المالية مترامنة مع أزمة الاقتصاد السعودي، وعلى رأسها أزمة شركة «سعودي أوجيه»، المملوكة من سعد الحريري، والتي تعاني من مشاكل مالية وإدارية، بعد تطبيق السياسات التقشفية السعودية عليها، لكن تحاول المملكة حتى الآن حماية الشركة من الإفلاس، عبر برنامج دعم الشركات المتعثرة، وهو أقصى ما تستطيع المملكة فعله في هذه المرحلة..!

وغير معلن للمساعدات الخليجية، والتي تراوحت بحسب الإحصاءات بين 23 و30 مليار دولار منذ تموز 2013، فكانت آخر دفعة هذا العام هي الأقل زخماً بواقع 2 مليار دولار، بالإضافة إلى واقعة صفقة «أرامكو» النفطية لمصر، والتي تم إيقافها الشهر الماضي، ولم يظهر حتى الآن موقف الشركة السعودية من إمدادات شهر تشرين ثاني القادم. وفي السياق ذاته، تناقلت صحف عربية أنباء أوردتها إحدى الصحف الصهيونية، حول وقف الدعم المالي

الإبقاء على الدعم السعودي لبعض القوى في الإقليم بالطريقة السابقة يعني تكاليف ثقيلة على الداخل السعودي.. وإذا تم تقنين الدعم فهذا يعني خسارة جزء من القدرة السعودية على التحكم

الانتخابات اللبنانية: حلفاء الخليج «يفهمون» موازين القوى



صعوبة الاستمرار في الاتكاء على فرضية انتصار أمريكي- سعودي حاسم في الملف السوري. وبالتالي، فإن ما يمكن تحصيله اليوم سوف لن تكون هناك القدرة على تحصيله غداً.

المرحلة تسمح الآن..

من هنا، انطلق «تيار المستقبل» في مقاربتة للاستحقاق الرئاسي، على أن يضمن تمثيلاً نيابياً ووزارياً مقبولاً في الظروف الحالية، وهو احتمال ممكن تحت مظلة التحاوص الطائفي، قبل الوصول إلى مرحلة قد يخرج فيها من الحياة السياسية. وما يدفع إلى الاعتقاد بإمكانية الخروج من الحياة السياسية لتيار الحريري، هو تدني القناعات الشعبية عموماً باتفاق الطائف. كناظم للحياة السياسية في البلاد، وهو النظام الذي سمح للحريري الأب وغيره من رموز ما بعد الطائف، باكتساب نفوذ سياسي كبير في البلاد. أي أن وزنه السياسي مرهون بوضع النظام السياسي ككل.

الحمل الثقيل.. في الشارع

لكن حتى في حال نجاح الكتل

عامان ونصف على شعور المقعد الرئاسي في لبنان، هي فترة تضمنت 45 جلسة برلمانية لم يكتمل نصابها قانونياً، حتى جاءت «مبادرة» رئيس كتلة «المستقبل» النيابية، سعد الحريري، لتحريك المياه الراكة في اتجاه ترشيح العماد، ميشيل عون، لمنصب الرئاسة.

■ وائل نمر

يعد التعطيل منذ عامين ونصف، أياً كانت جهته، رهاناً على تغييرات إقليمية مؤثرة، تؤدي بالنتيجة إلى مكاسب سياسية كبيرة في الداخل اللبناني. لكن الذي حصل هو أن موازين القوى الإقليمية فرضت حقيقة «لا غالب ولا مغلوب»، مع تراجع تدريجي في نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها على العموم، ومن بينها السعودية، تحديداً فيما يخص الملف السوري، الأشد تأثيراً على الوضع السياسي اللبناني، وعليه، فإن التغيير الحاصل اليوم داخلياً يؤشر إلى إدراك بعض القوى داخل لبنان وعلى رأسها «تيار المستقبل»

الثابت ان منظومة التحاوص الطائفي المستند إلى «اتفاق الطائف» باتت اليوم عاجزة عن الاستمرار، نتيجة لضغط الشارع، ولعجزها في المقابل عن تأمين أبسط الحقوق الطبيعية للمواطنين اللبنانيين

الحاكمة في لبنان، منظومة التحاوص الطائفي المستند إلى «اتفاق الطائف»، باتت اليوم عاجزة عن الاستمرار، نتيجة لضغط الشارع، ولعجزها في المقابل عن تأمين أبسط الحقوق الطبيعية للمواطنين اللبنانيين، الغارقين في دين عام تجاوز 70 مليار دولار أمريكي..!

الاقتصادية- الاجتماعية العالقة بحجة الفراغ الرئاسي، والتمديد البرلماني، على السطح مجدداً لتوضع أمام هذه المنظومة السياسية ككل. بغض النظر عن النتيجة التي ستحملها جلسة مجلس النواب اللبناني المخصصة للانتخابات الرئاسية اللبنانية، والمقررة يوم الاثنين، إلا أن الثابت أن المنظومة

النيابية المختلفة في الوصول إلى توافق حول رئيس الجمهورية، في الجلسة 46 المقرر عقدها يوم الاثنين 31/تشرين الأول، فإن هذا الإنجاز خطوة تتصل بمصالح الكتل النيابية، أكثر من اتصالها بهجوم الشارع اللبناني المتهك اقتصادياً. وفي الوقت نفسه، فإن حل هذه القضية يعني ضمناً ظهور الملفات

«أيتام الإمبراطورية الأمريكية» يبحثون عن تصدعات



الجديرة بقيادة هذا المحور والوصول إلى قمة الهرم».

من يتبنى هذا الكلام، ينسى أو يتناسى عمداً أنه لم يكن بالإمكان مواجهة الهيمنة الأمريكية لو كان التنافس هو السائد في العلاقات بين روسيا والصين. ولو كان هذا التنافس هو السائد لكان لزاماً علينا، منذ الآن، أن «نقرأ الفاتحة» على مشاريع الربط والتكامل التي يجهد خبراء البلدين أنفسهم في التنسيق والتخطيط لها. علينا أن ندفع مشروع الربط بين «أوراسيا» و«طريق الحرير الجديد»، وخلفها مباشرة الجهود المبذولة لتوسيع منظمة «شنغهاي» للتعاون. ولو افترضنا أن هناك مساحات مفتوحة للتنافس بين البلدين بطبيعة الأحوال، هل يمكننا إغلاق أعيننا عن حقيقة أن التقاطعات الرئيسية بينهما لا تحصى؟ وأن التقاطع الأساسي بينهما في هذه المرحلة هو تحديداً مواجهة الهيمنة الأمريكية؟

السباحة عكس المرحلة.. وعكس الوقائع

بقوة الوقائع العنيدة، تنهار خطوط دفاع الليبراليين العرب الواحد تلو الآخر. ليجدوا أنفسهم مجبرين على اللجوء إلى «فكرات تحليلية جديدة» يعوزها المنطق قبل أي شيء آخر. بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، كثر إطلاق لقب «أيتام الإمبراطورية السوفييتية» على بعض المفكرين والكتاب الذين لم يستطيعوا فهم واقع المرحلة في حينه، ووجدوا أنفسهم فجأة أمام حدث تاريخي وقفوا عاجزين بالمطلق عن تفسيره.

يبدو أن المرحلة التي تنطلق اليوم، بموازين القوى الجديدة، ستجبرنا على تحمل الكثيرين من «أيتام الإمبراطورية الأمريكية»!

«بريكس» تظهر في الغالب معدلات نمو أعلى بكثير من دول السبعة الكبار، يمكننا أن نستنتج أنه في السنتين أو الثلاثة القادمة فإن الناتج المحلي الإجمالي الكلي لـ«بريكس» سيتجاوز نظيره لدى «السبع الكبار».

أما الاحتياطات المالية «بما فيها الذهب» التي بلغت عالمياً 12,5 ترليون دولار عام 2013، فقد كانت حصة «بريكس» منها 40% (5 ترليون دولار)، فيما لم تتعد حصة «السبعة الكبار» عتبة الـ28% (3,5 ترليون دولار).

تظهر هذه الأرقام -وغيرها- أن محور «بريكس» في صعود، وأن محور «السبعة الكبار» يعيش هبوطاً واضحاً، وبالتالي فإن «التعددية القطبية» المؤقتة، لا تلغي واقع الهبوط الأمريكي والصعود المقابل. فماذا لو قلنا مثلاً: أننا «نظلم» محور «بريكس» لأن هناك العديد من الدول النامية غير ممثلة بعد في إطار المجموعة إلا أن موقفها الاستراتيجي محسوم لمصلحتهم؟ وماذا لو قلنا أيضاً أننا بإشارتنا إلى «السبعة الكبار» للدلالة على المحور الأمريكي نكون قد غالينا كثيراً، لا سيما أن دول المجموعة لا تلتزم بالمستوى ذاته من «الوفاء للأمريكي»، لا بل إن بعضها بات أقرب إلى «بريكس»؟!.

«التنافس على قمة الهرم»؟

يأبى الليبراليون إلا أن يواصلوا عنادهم للحقائق «حتى الرمح الأخير». فمن الملاحظ في الفترة الماضية أن هناك توجهاً متزايداً لديهم للدوران حول فكرة مفادها: «صحيح هناك قطب صاعد، لكن هذا القطب تملؤه التجاذبات، فالصين لن تسمح لروسيا أن تفقد هذا المحور، حيث ترى في نفسها القوة الاقتصادية الكبرى، وهي

الوحيدة الموجودة على المسرح العالمي. لكن من يقرأ، متأنيًا، اعترافهم تلك لا بد أن تصله الرسالة الكامنة فيها: «حسنًا، هناك تعددية قطبية، ونقطة انتهى»، وكأن هذه التعددية هي واقع دائم، وأن المشهد الدولي القادم سيشهد نشوء عدد من القوى الدولية المتساوية من حيث القوة والنفوذ العالميين.

في الحسابات الاستراتيجية، يمكنك أن تتغامى عن الحقائق كلها، وتقول مثلاً أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي هو 16 ترليون دولار «لنتغاضى عن مدى دقة الرقم، والوسائل المتبعة في تضخيمه»، وأن الناتج المحلي الإجمالي الروسي هو 2 ترليون دولار فقط، لتخرج باستنتاج مفاده أن هناك بون شاسع لا يزال يفصل بين «المعسكرين». لكن إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا الكلام دقيقاً؟

أولاً: إن «الأمريكي» و«الروسي» ليسا في حلبة مصارعة معزولة عما حولها. إذ أن المواجهة بينهما، هي مواجهة باسم القوى والتحالفات الدولية التي يمثلانها. وعليه، تغدو المقارنة معقولة إن وضعنا محور «بريكس» «البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا»، في مقابل دول مجموعة «السبعة الكبار» «الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان» مثلاً.

في عام 2014، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الكلي لدول «بريكس» 30% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، أي إنه أقل من نظيره لدى دول «السبعة الكبار»، ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن الناتج الإجمالي المحلي لدى «بريكس» هو 32,5 ترليون دولار، أما لدى «السبعة الكبار»، فهو 34,7 ترليون دولار. وبالنظر إلى أن دول

بات القسم الأكبر من «الوصفات التحليلية الجاهزة» لليبراليين العرب مصاباً بالفشل الذريع على مدار الأعوام الماضية، ما دفعهم إلى بناء مجموعة من «خطوط الدفاع» التي كلما انهار أحدها، تقهقرت «تحليلاتهم» إلى الخط التالي بشكل مباشر.

■ احمد الرز

لا بد من القول أن انتقال المذكورين أنفًا من خط دفاع إلى آخر، ليس اعترافاً ضمناً منهم في فشل مشروعهم السياسي فحسب، بل تنازلاً واضحاً عن «احترامهم» لذاتهم ولتماسك خطابهم، حيث وصلت تحليلاتهم ومحاماتهم العقلية إلى مستوى لا يرق إلا إلى مستوى المناكفات الطفولية.

في البداية، رفض هؤلاء الاعتراف بالتغير الجاري في موازين القوى الدولية، وشرعوا بإيهام متابعيهم أن الولايات المتحدة قاب قوسين أو أدنى من حسم الصراعات الجارية في المنطقة. وعندما وصل الأمر حذاً باتت تعترف فيه الأوساط الأمريكية ذاتها بهذا التغير، اضطر هؤلاء إلى الاعتراف بذلك، وعادوا إلى خط دفاع جديد، قالوا فيه بالتعددية القطبية، وقد وصلوا اليوم إلى مرحلة باتوا مضطرين فيها للبحث عن أية «تصدعات» في القطب الصاعد عالمياً، لعلها تنفعهم في إضفاء صبغة «منطقية» مفترضة على ما يكتبونه.

هل هي تعددية قطبية؟

مثقلون بالحقائق التي لا تقبل التأويل، اضطر الليبراليون العرب إلى الاعتراف بأن الولايات المتحدة لم تعد القوة

من المؤكد أن هناك بعض المبالغات المقصودة حول إمكانيات نشوب صراع عسكري واسع النطاق بين موسكو وواشنطن. ومع ذلك، نقف في هذا المقال عند العواقب والمخاطر التي يمكن أن يؤدي إليها صراع مفتوح مفترض بين القوتين الدوليتين.

المواجهة الروسية- الأمريكية: الدوافع والكوابح



■ بقلم: فائريك روبيرسوك
ترجمة وإعداد: رنا مقداد

ظل الخبراء الدوليون يصرخون لفترة طويلة وهم يقولون: «الحرب على الأبواب!»، حيث تشير توقعاتهم القائمة إلى أن روسيا والولايات المتحدة على شفا مواجهات عسكرية مباشرة، كما لو كانوا يحاولون إحياء الذكرى الـ 54 لأزمة الصواريخ الكوبية.

إن أي صراع قد يحدث، سيكون على الأرجح من قبيل الضرورة المؤقتة، إذ أن الأطراف ليست مستعدة لمواجهة عسكرية واسعة النطاق إطلاقاً. في السنوات القليلة الماضية، قامت روسيا بتحديث قواتها المسلحة ليحل العتاد الجديد مستفيداً من العتاد القديم في الحقبة السوفيتية. والكثير من التدريبات وتريليون الروبلات أنفقت على المعدات الجديدة والمركبات القتالية، كما لعبت شخصية وزير الدفاع الكاريزمية دوراً حاسماً في تغيير الصورة بأكملها حول الجيش الروسي، وأعدت شعبيته داخل المجتمع.

عسكرياً: موسكو تقوم بردود فعل

هذه الخطوات كلها سببت النمو السريع «والحقيقي» الذي نراه في القوة العسكرية الروسية. قد يقول البعض: أن حلف شمال الأطلسي غير راغب في اتخاذ أية قرارات جادة، ووجوده لا يعتد كونه «نمراً من ورق» على الحدود الغربية لروسيا. ومع ذلك، فإن غسل الدماغ الذي حصل في العامين الماضيين قد حسن بشكل كبير من القدرة على اتخاذ القرار لدى حلف شمال الأطلسي وزاد من فرص تحقيق «التوافق في الآراء» بشأن «التهدد الروسي» المزعوم.

قدرة حلف الناتو على حشد القوات التقليدية القوية بسرعة لا تزال منخفضة، وجنرالات الناتو يعترفون بذلك. ومع ذلك، فإن الإجراءات الأخيرة الغالة لترتيبات تقاسم وتعزيز القوات الأمريكية النووية في مختلف بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تعكس مدى الرعب الذي تعيشه القارة الأوروبية تحت وطأة «الأمريكي» الذي يفرعهم. ومن الواضح أن الحرب لن تحدث في أوروبا «ولا في أوكرانيا»، رغم عدم إمكانية التنبؤ بتصرفات قيادتها. ومع ذلك، أينما وجدت قوات حلف شمال الأطلسي، في نهاية المطاف يمكن تبنيها لمساعدة حلفائها.

وعلاوة على ذلك، تنتهج موسكو إلى حد كبير سياسة دفاعية على مدى السنوات الـ 16 الماضية. حتى الآن، وحسب المراقبين المستقلين فإن «غالبية أنشطة موسكو هي رد فعل، وليست فعلاً استباقياً». إذ يتمتع الكرملين بقدرة على استيعاب الاستفزازات الصغيرة من وقت لآخر «مثل الحوادث الجارية في الجو فوق بحر البلطيق»، ويتمتع بحذر كبير جداً في اتخاذ أي إجراء جدي يتطلب استخدام القوة، وقد يؤدي إلى خسائر ملموسة. حتى عندما أسقطت تركيا الطائرة الروسية على الحدود السورية، لم يكن هناك أي رد عسكري عملي، على العكس من ذلك، استغلت موسكو الأوراق الدبلوماسية ببراعة

عالية، لتنتهي الأزمة بعلاقة جديدة مع أنقرة، وبمكاسب جيوسياسية ملموسة لصالح موسكو.

على رؤوس الأصابع

تعتمد موسكو الآن ما يسمى بـ«التدابير غير المتماثلة»، وهي لا تترك أي مجال للاشتباكات المسلحة الكبيرة. بينما الجانب الأمريكي سلمي في توجهاته. إذ يفترض العديد من المحللين أن المرشحين للرئاسة كليهما يدعمان الحرب- والفرق هو فقط في الجدول الزمني.

يعتمد بعض المحللين الذين يقولون بإمكان نشوء مواجهة عسكرية، على أن خطر الحرب قد يكون وشيكاً أكثر من المتوقع بالنظر إلى أن العالم قد يواجه أزمة مالية جديدة في عامي 2017-2018، من شأنها أن تجعل الداخل الأمريكي المفلس يسير على رؤوس الأصابع. ومع ذلك، ترامب و克林تون هما الآن مجرد أسماء لمرشحين. وكالعادة، على المرء ألا يتوهم من الكثير الذي يسمعه في أثناء الحملات الانتخابية، فهناك الكثير مما قد يتغير عندما يصبح أحدهما فعلاً رئيساً للبلاد. وفي الوقت نفسه، لن تقوم إدارة أوباما الحالية بأي شيء مميز. كانت في حالة يرثى لها لأن هناك آراء متضاربة داخل المؤسسة حول التدخل العسكري في سورية. ومع ذلك، فإن الرئيس أوباما، لا يمكنه أن يترك إرثاً ثقيلاً قبيل مغادرته كرسي الرئاسة. وهو قضى معظم فترة ولايته بسحب القوات

بدلاً عن التفكير في احتمالات حرب مفترضة لا بد لنا من التفكير في الآلية التي سيعتمدها الطرفان الروسي والأمريكي في الوصول إلى اتفاقات في المرحلة ما بعد الانتخابات الأمريكية القادمة

الأمريكية من أنحاء مختلفة من العالم، مجبراً وليس مخيراً، وليست لديه القدرة في نهاية المطاف على إرسال المزيد من القوات إلى الخارج، الأمر الذي سيعني الاعتراف بالفشل الذريع لسياسته الخارجية.

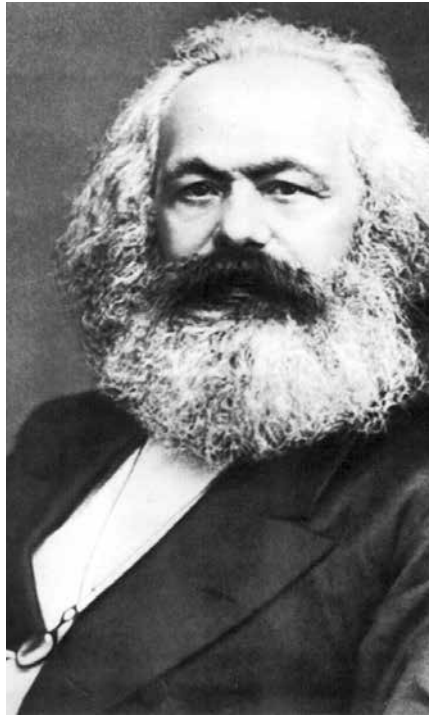
أوكرانيا أم سورية؟ لا هذا ولا ذاك!

عاملان يعتمد عليهما بعض المراقبين للقول بإمكانية الاشتباك العسكري الأمريكي- الروسي، أحدهما: الخطاب المستخدم حالياً، حيث هناك الكثير من الكلام والمهاترات، مقابل مستوى شبه معدوم من الثقة، والأمر واضح بأنه لا أحد يتحمل مسؤولية تصريحاته على الجانب الغربي من المحيط الأطلسي. هناك الكثير من التصريحات التي أطلقت خلال الأشهر القليلة الماضية وكلها تشير إلى حرب مباشرة، ولكن ما نريد قوله في هذا السياق أن من يفكر بأن مثل هذه التصريحات هي «مؤشر» على حرب ما وشيكة، إنما يفكر في عقلية القرنين الماضيين. إذ أن وظيفة هذه الخطابات الدبلوماسية التصعيدية في عالم اليوم، لا تتعدى حدود الإعلان عن حدود التقاطعات والاختلافات بين القوى الدولية. هذا فضلاً عن أن الحروب بالمعنى التقليدي قد انتهت إلى غير رجعة.

من المستبعد تماماً أن تكون سورية- رغم حدة الصراع الدائر فيها- سبباً لاندلاع حرب بين القوتين العظميين، لا سيما أن العمل الجاري بينهما منذ سنوات عدة لا يزال يعتمد على الحوار

والتفاوض والتحركات العسكرية المحدودة عندما يقتضي الأمر ذلك. في المقابل، يبدو أن الأزمة الأوكرانية مرشحة، ربما، لمواجهة عسكرية «محدودة جداً» مفترضة في حال اضطرت القوتان العالميتان على ذلك، وهنا لا أدري حقاً ما الذي قد يضطرهما إلى حرب ولو كانت محدودة، لطالما أن المسائل لا تزال تحل في إطار المواجهات الدبلوماسية والتحركات العسكرية البعيدة عن منطق الحروب التقليدية. إلا أن ما افترضه هنا، هو أنه فيما لو كانت هناك رغبة من قبل القوى المتشددة في الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بمواجهة ضيقة ما مع روسيا، فإن المرشح لذلك بشكل خاص هي أوكرانيا، رغم الصعوبات كلها المرتبطة بذلك نتيجة لقربها من أوروبا. بدلاً عن التفكير في احتمالات حرب مفترضة، لا بد لنا من التفكير في الآلية التي سيعتمدها الطرفان في الوصول إلى اتفاقات في مرحلة ما بعد الانتخابات الأمريكية القادمة، مع الاعتقاد هنا أنه لن يكون هناك اختلافاً كبيراً في التوجهات الاستراتيجية الأمريكية فيما يتعلق بملفات العالم، لكن، وإن كنا لا نعتقد بقوة هذا المرشح الرئاسي الأمريكي أو ذاك، إلا أن أهمية الانتخابات تكمن في أنها ستعطي مؤشراً، ربما سيكون واضحاً، حول السياسة التي ستتبعها واشنطن بعد الانتخابات، هل هي التراجع المدروس؟ أم التراجع دفعة واحدة؟

كسر الصور النمطية في أدب الرسالة



اعتاد الناس إطلاق الأحكام المطلقة على الشخصيات التي لعبت دوراً في التاريخ، يقومون بتعليب هذه الشخصيات في صور نمطية ظالمة، لا تعكس جوانب تلك الشخصيات كلها. من خلال الرسائل التي تبادلوها مع ذويهم ومن أدب الرسالة التي كتبها كل واحد منهم نكتشف، أي مدى كانوا مخطئين بحق هؤلاء.

اتخذت موقفي يا سيدتي

في تلك المحطات التاريخية المفصلية حيث يشتد الصراع تنكسر الحالات الأبوية المقدسة، وتصبح العلاقات الاجتماعية نفسها انعكاساً لحالة الصراع القائم. جاء في رسالة كتبها جان جاك روسو أحد ملهمي الثورة الفرنسية إلى مدام ديبينيه: «لو قدر للمرء أن يموت حزناً، لما كنت أنا الآن على قيد الحياة. ولكنني عقدت عزمي أخيراً».

لقد انفصمت عرى الصداقة بيننا يا سيدتي، ولكن لهذه التي لم يعد لها بقاء حقاً أعرف كيف أحترمها. فإني لم أنس قط أفضالك عليّ، وبوسعك أن تطفئي من ناحيتي إلى كل عرفان يستطيع أن يدين به امرؤ إلى شخص لم يعد ملزماً بأن يحبه، وأي تفسير آخر لن يكون مجدياً، وإني لأركن إلى ضميري، ولك أن ترجعي إلى ضميرك.

سنضحك جميعاً تحت الشمس

تقول الرسالة الأخيرة التي كتبها الشاعر التركي ناظم حكمت إلى أخته

ويتحدث فيها عن محاولاته الدائمة لبث الأمل بروح زملائه المساجين بتاريخ 5 آب 1950: «تفاؤلي هذا الكنز الفريد الذي لا ينضب، يغلي ويطوف، قريباً نصبح أحراراً، أقول لنفسي، وأعاند وفي هذه اللحظة. يبدو لي العالم حاشداً بالناس الطيبين. سلتقي يا أصدقائي. سنضحك جميعاً تحت الشمس».

كارل ماركس العاشق

هذه مقتطفات من رسالة بعثها ماركس بتاريخ 21 حزيران 1856 إلى زوجته جيني التي كانت قد تركته مع بناتها الثلاث في زيارة لأهلها بألمانيا. وكان ماركس مع أسرته يعيش في انكلترا مهاجراً وفي ظروف قاسية وصعبة جداً:

« ها أنذا أكتب إليك ثانية لأنني وحيد ولأنه يخجلني أن أحاورك دائماً في الخيال، دون أن تعرفي أو تسمعي شيئاً مما أحاورك به، ولا تستطيعين الرد عليّ.

إنني أراك أمامي، أحملك فوق يدي وأقبلك من الرأس حتى القدمين،

وكتبوا في قصاصة: انظروا إلى هذه الصورة، ثم إلى الصورة الأخرى، غير أنهم أوغاد أغبياء، وسيظلون أغبياء أبد الأبد.

في الواقع يوجد عدد كبير من بنات الهوى في الدنيا والبعض منهن جميلات، ولكن أين ألقى وجهاً حيث كل قسمة، وكل طية فيه تبعث في أحلى وأروع ذكريات حياتي؟ حتى أوجاعي التي لاحد لها وخسارتي التي لا تعوز أقرأها في محياك الحلو وأبعد الألم عني بالقبل، عندما أقبل وجهك الحلو».

وأركع أمامك، وأتنهد. إنني في الحقيقة أحب أكثر من حب مغربي البندقية «يقصد عطيل»، الشخص الخبيث والفاقد يعتبر كل الصفات خبيثة وفاسدة، من من مشوهي سمعتي وأعدائي ذوي لسان الثعابين قد اتهمني مرة باني مؤهل لأن أؤدي دور العاشق الأول في مسرح من الدرجة الثانية؟ ولكن هذا هو الواقع، ولو كان عند الأوغاد ذرة من النكتة لرسموا «علاقات الإنتاج والتبادل» في جانب، وفي الجانب الآخر رسموني وأنا عند قدميك،

أصالة الوجوه في لوحات نذير إسماعيل



هذه المشاعر جعله يتوجه إلى رسم الوجوه الصامتة، موضحاً أنه يرسم الناس الذين يشبهونه ويرسم الإنسان دون تحديد ما إذا كان رجلاً أو امرأة.

أكد فنانون ممن عاصروه أن نذير إسماعيل فنان مجد وخالق في العمل، وهو باحث دائم في التقنية، حيث استخدم طرقاً غير تقليدية في التلوين بعد أن أوجد بدائل من خلال تصنيع المواد والأدوات اللازمة لإنجاز اللوحة، ما جعل إضافاته التقنية تدخل في عملية الإبداع لديه.

وكان نذير إسماعيل يؤكد دوماً «علينا أن نطعم أعمالنا بهوية محلية» في تأكيد على أصالة اللوحة وأصالة الفنان.

جوته في دمشق. بالإضافة إلى مشاركته في مئات المعارض الجماعية حول العالم.

حصل إسماعيل على العديد من الجوائز الفنية من أبرزها: الجائزة الثالثة للفنانين الشباب للعام 1971 في دمشق وجائزة إنترغرافيك برلين 1980 والجائزة الثالثة لبيئالي الشارقة 1996. كما يعتبره الكثيرون من أهم التشكيليين العرب الذين كان جمال البورتريه محور مشاريعهم الفنية.

قال عن أعماله أن الوجه هو موضوعه الأساسي وربما يعود اهتمامه بالوجوه إلى أنه لم يعرف أباه إلا من خلال صورة له كونه عاش يتيماً وأن تراكم

ذاك الفنان الذي كان ملهمه الأساسي هو وجوه الناس اليومية التي كانت تتراقص في وعيه لتخرج لوحات تعبر عن حب الناس ملهمه ومقصده الفني في أن واحد.

قال عن نفسه: «تفتح وعيي المبكر على قضايا عامة، انتهت بي إلى الماركسية»

ولد الفنان التشكيلي نذير إسماعيل 17 شباط 1948 وتوفي في 12 تشرين الأول 2016

وهو فنان تشكيلي سوري من دمشق. أقام أكثر من 62 معرضاً شخصياً في العديد من المدن ال سورية كحلب وحمص والعربية : كالقاهرة ودبي والشارقة والدوحة والعالية كباريس وجنيف. ومعارضاً لاستعادة أعماله القديمة من 1969 إلى 1996 في معهد

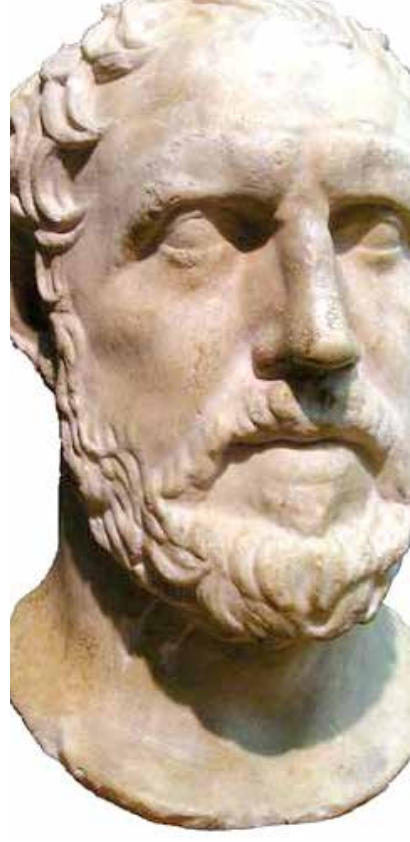
للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/ 10/ 28» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/ 12/ 18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/ 12/ 03

من التراث السوري القديم



■ آلان داود

فلسفة عصر

تفسيخ العبودية الرومانية

إن الاستثمار الوحشي لعمل العبيد قد أدى إلى احتدام التناقض الرئيسي في دولة روما - التناقض التنافسي بين مالكي العبيد والمنتجين «العبيد» - وازدادت انتفاضات العبيد مثل انتفاضة سبارتاكوس 74-71 ق.م.

جاء في كتاب «عرض اقتصادي تاريخي، جامعة الصداقة في موسكو 1960»: تدهور الاقتصاد الزراعي الكبير ونشأ الاقتصاد القائم على التاجير وأصاب الخراب الفلاحين الصغار والحرفيين الأحرار وتعاضمت أزمة النظام العبودي وقامت الحركة الزراعية التي قام بيليو روما بتوزيع الأراضي التي استولى عليها مالكو العبيد نهاية القرن الثاني للميلاد. وأصبح العبيد والفلاحون والحرفيون يناضلون سوية ضد مالكي العبيد وقاد عبيد الباوغاد «المناضلون» انتفاضة كبيرة في اسبانيا وفرنسا في القرن الثالث، واشتعلت الحروب الأهلية في كل مكان، وانتهت بالتفسيخ النهائي لأسلوب الإنتاج العبودي في روما القديمة وبدأت العلاقات الإقطاعية بالظهور منذ القرن الرابع للميلاد.

رافق تفسيخ العلاقات الاقتصادية الاجتماعية العبودية، تفسيخ وتراجع الفلسفة التي ازدهرت في اليونان وروما القديمة، ولكنها لم تختفي في هذا الصراع، وتجلت بأشكال مختلفة في الأدب الجديد الذي بدأ يظهر منذ القرن الثاني للميلاد حاملاً بين صفحاته المسألة الأساسية للفلسفة والصراع المتواصل بين تياري الفلسفة في نصوص الأدب نفسه.

المفكر لوقيانوس السيمساي

يعتبر المفكر السوري الساخر لوقيانوس السيمساي واحداً من الفلاسفة الذين كانوا على صلة مع الأوساط المعارضة للإمبراطورية الرومانية من طبقة أسياد العبيد، ولد في سيمساي الواقعة على نهر الفرات شمال سورية، عمل في طفولته مع عمه النحات، إلا أنه كسر - لسوء حظه - يوماً ما لوحاً رخامياً، مما جعل عمه يضربه ويعود إلى البيت، وهناك راوده حلم بامراتين تمثالان النحت والأدب، وكانت كل واحدة تعرض مزايا حالتها الفنية.

سار في بداية طريقه على مثال ديموشينيز في عرض الفضائل، وكان

على معرفة جيدة بمدارس الفلسفة المتنافسة في عصره، إلا أنه نفّض يديه من المدارس الرسمية واتخذ الأدب النثري الساخر طريقاً.

يحتل لوقيانوس في الأدب النثري - كساخر ظريف -، المكانة الفريدة التي يحتلها أرسطوفان في الشعر الإغريقي، سلط نصوصه الساخرة على الميثولوجيا والفرق الفلسفية المنتشرة في عصره وكان يوجه تهجمات قاسية ونعوت ازدراء بحق دجالي الفلسفة بالأخص، كما جاء في كتاب «أعمال لوقيانوس السيمساي، المفكر السوري الساخر، في القرن الثاني الميلادي» ترجمة سعد صائب ومفيد عرنوق 1987.

حوارات نثرية

وصلنا من أعمال لوقيانوس 80 قطعة باسمه، منها ثلاث مجموعات مكونة من 71 حواراً، ومن تلك القطع عشرون تالفة أو مشكوك في تأليفها، إن لوقيانوس ككاتب، بليغ، سهل وغير متكلف، ومتابع دقيق لأفضل النماذج الإغريقية مثل: أفلاطون والخطباء، وأسلوبه أبسط من أسلوب بلوتارك، خاصة في مؤلفاته: «حوارات الآلهة»، «الآلهة البحرية»، «حوارات الموتى» وتعتبر نماذج للإنشاء الإغريقي البارع الدقيق متهمكاً على الميثولوجيا الشعبية.

كان يستخدم أسلوب الحوارات في نثره، محادثات مبنية على الدراما وسرعة البديهة المازحة، وهو الأسلوب الذي لم يعرفه الفلاسفة اليونانيون لأنهم اعتبروه أدنى منزلة من «الحقيقة الفلسفية المطلقة».

يعد حوار «التاريخ الحقيقي» للوقيانوس واحداً من أفضل وأمتع البحوث المكتوبة عن العصور القديمة بطريقة السرد الطويل، وهي التي

أوحت لكل من رحلات جلفر لسويقت، ورحلة بانثا غريل لموبيليه، ورحلة إلى القمر ليرانودي بيرجك. في هذا الحوار تحدث لوقيانوس عن رحلة على متن سفينة إلى القمر والنجوم قبل أن يحدث ذلك فعلاً بـ 1900 عام.

في البحث المتعلق بالآلهة السورية «الآلهة - القمر - أفروديت السامية» يقدم لنا لوقيانوس تقريراً عن المعابد، ومذاهب الكنيسة والقرايين.

أما حوار «السفينة والتمنيات» فيقدم لنا تقريراً موثقاً عن قياسات سفينة مصرية محملة بالحبوب ضلت طريقها ووصلت إلى إيطاليا بفعل رياح معاكسة، وتدور القصة عن حوار بين مجموعة من الأصدقاء على متن السفينة، كل واحد منهم يعلن عن جملة من التمنيات، يريد أحدهم ذهباً وآخر بيتاً رائعاً وأدوات من ذهب وثالث يريد أن يكون طاغية قوياً، وتتجلى هنا فكرة الثروة والسلطة.

وتمثل «مبيعات الحيات» مزاداً يعقده زيوس كبير الآلهة عند الإغريق، ليرى أي ثمن ستجلبه حيوات عدد من ممثلي الفرق الفلسفية المتنافسة، ويجتاز فيثاغورثي يتكلم لهجة أيونية الاختبار فيتم تقييمه بمبلغ 75,6 درهم، يتبعه ديوجينيس بطل الحقيقة المطلقة لأنه مواطن عالمي وعدو المتعة، ويحصل سقراط على سعر طائنين وهي عملة إغريقية قديمة، فيشتريه ديون طاغية سيراكوس بـ 100 باوند، بينما يحصل بيرهو الشكوكي الذي يقر بأنه «لا يدري شيئاً» على أربع باوندات لأنه ممل وغبي وليس لديه من الإحساس أكثر مما لدى الدودة.

ديالكتيك لوقيانوس في الأدب النثري

والحقيقة أن الحوار والجدل قد تحسن

على يد لوقيانوس، في ذلك العصر، وكان لعلم البلاغة تأثيراً كبيراً، ذاك العلم الذي كان مولعاً بالكلام فقط، وقد جاهد لوقيانوس لأن يكون الجدل «Dialectic» موجوداً في حواراته كلها للدهض باستخدام الأجوبة والأسئلة بأوجز شكل.

انطلق لوقيانوس في صراعه ضد التيارات الفلسفية التي سادت في عصر تفسيخ دولة روما القديمة وتفسيخ الفلسفة السائدة حينها في حواراته ذات النزعة الديالكتيكية، ويظهر تمكناً رائعاً باللغة ومفرداتها ومن يقرأ صفحات لوقيانوس اليوم يجدها سهلة وممتعة مثل رواية معاصرة، مستخدماً تعابير ومصطلحات لاتينية سادت في ظل الحكم الروماني. وقد ساعده عمله في مكتب قانوني تجاري في مصر أن يضطلع على القانون الروماني والثقافة المصرية الفرعونية بالإضافة إلى أنه تشرب الفلسفة الإغريقية والتراث الشعبي السوري والمصري، وأن يكتب نصوصاً لاذعة ادعى أنها ليست فلسفية ولكنها تحمل الفلسفة في طياتها كلها.

كان كره لوقيانوس للفلاسفة يعود إلى كرهه «للفلسفة المطلقة والحقيقة المطلقة»، متسائلاً ما هي الحقيقة؟ ومن هم معلموها الحقيقيون؟

كان فلاسفة ذلك العصر يدعون امتلاك الحقيقة المطلقة، لذلك قال لوقيانوس: أن الفلسفة غير جديرة بالمتابعة والاهتمام، وهذا رأي خاطئ، لكنه وهو صاحب هذا القول وضع الأفكار الفلسفية التي تقول بعدم وجود الحقيقة المطلقة، وظهرت فكرة «الحقيقة» في أعمال لوقيانوس ليس كشيء جامد مطلق، وإنما متحرك متعدد الأشكال.